



خطی، فهرست شده  
۱۴۱۰۳



۱  
۲  
۳  
۴  
۵  
۶  
۷  
۸  
۹  
۱۰  
۱۱  
۱۲  
۱۳  
۱۴  
۱۵  
۱۶  
۱۷  
۱۸  
۱۹  
۲۰  
۲۱  
۲۲  
۲۳  
۲۴  
۲۵  
۲۶  
۲۷  
۲۸  
۲۹  
۳۰  
۳۱  
۳۲  
۳۳  
۳۴  
۳۵  
۳۶  
۳۷  
۳۸  
۳۹  
۴۰  
۴۱  
۴۲  
۴۳  
۴۴  
۴۵  
۴۶  
۴۷  
۴۸  
۴۹  
۵۰  
۵۱  
۵۲  
۵۳  
۵۴  
۵۵  
۵۶  
۵۷  
۵۸  
۵۹  
۶۰  
۶۱  
۶۲  
۶۳  
۶۴  
۶۵  
۶۶  
۶۷  
۶۸  
۶۹  
۷۰  
۷۱  
۷۲  
۷۳  
۷۴  
۷۵  
۷۶  
۷۷  
۷۸  
۷۹  
۸۰  
۸۱  
۸۲  
۸۳  
۸۴  
۸۵  
۸۶  
۸۷  
۸۸  
۸۹  
۹۰  
۹۱  
۹۲  
۹۳  
۹۴  
۹۵  
۹۶  
۹۷  
۹۸  
۹۹  
۱۰۰

بازرسی شد  
۹ - ۳۷

بازدید شد  
۱۳۸۵

۱۱۲۶۱-ن

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: جامع المنور

مؤلف: حسین بن شیخ حمید المبرزی

موضوع: تاریخ

شماره ثبت کتاب: ۸۷۷۴۷

۱۵۴۳۴

کتابخانه مجلس شورای ملی

خطی - فهرست شده  
۱۴۱۰۳



بازرسی شد  
۹-۳۷

۱۵۴۳۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: جامع اللغز

مؤلف: حسین بن تنیخ حیدر البزوی

موضوع: لغز

شماره ثبت کتاب: ۸۷۷۴۷

نن-۱۱۲۶۱

خطی - فهرست شده

۱۴۱۰۲

۱۵۴۳۲

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: جامع اللغز

مؤلف: حسین بن تنیخ حیدر البزوی

موضوع: لغز

شماره ثبت کتاب: ۸۷۷۴۷

خطی - فهرست شده

۱۴۱۰۲



جامع الكوز على الولدية







سورة التين

الحمد لله الذي هدانا لهذا... لا حظ في القرآن... من قبله... لا حظ في القرآن... من قبله...

أقترار

أقترار... لا حظ في القرآن... من قبله... لا حظ في القرآن... من قبله...



ان احدهما وصفه مثل الوجوه والاشياء في الوجود او ما هو كسب الذات بمعنى انه  
لا يتكسب في احد اوصافها بل هو كسب الذات ولا يتكسب في احد اوصافه الا ان كان  
من قبيل اضافة الاسم الى المسمى او من قبيل اضافة الفعل الى المفعول او من قبيل اضافة  
حيث قال لا يتكسب المعنى ان هذه الاضافة بيانها وانها من قبيل اضافة الاسم الى  
ان الله العزيب جعلها لا يمتد ولا يغير ما دعاهم اليه انتهى لا يقال ان الاضافة والتسمية ليس  
باسم الله نعم لان الاضافة هنا كالباء والياء ليس اسماء فتدفع لاننا نقول الباء كرسول الله  
على وجهه يوكي الى جعله مستند للفعل فهو من قبيل اضافة الاسم الى المفعول  
اسما كما تعين معين على تسمية الاضافة وهو معين على تقدير اضافة الفاعل وارادته بغير  
وكمرة اقتداء بالحديث المذكور في الاضافة بكونه من قبيل اضافة الاسم الى المفعول  
الا ان الله في حديثه المذكور على العرف او الاضافة وانما هو الاضافة في حيث الباء على هذا  
فلا يوقع السؤال لان الكلام في الاضافة المعنى وان كان يرفع التعارض من نفسه فيكون  
وسؤال الدور والتم مدفع ايضا من وجوه منها ما يقال ان العطف قد خصصها عن  
او في بالما خصصها بغيره في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
على المفرد ويجوز ان يكون من قبيل عطف الجوز على الجوز بل عطف متعلقه بالباء كما في  
بسم الله والاضافة من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والهاء عطفه على ان يكون  
من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل والفعول عطفه على ان يكون من قبيل اضافة  
بعيد وعلى التفسيرين هي معنوية لانه ان قلت لم اعاد الجارية المعطوف مع ان الاضافة  
التي لا عطف على الظاهر ولا في بالواو جازم للمدح انما هي اضافة المفعول الى المفعول  
وهي عدم بيان حرف العطف بين المجلتين هنا قلت اسما بان حرف العطف بين  
المجلتين الى جوده ملازمة معنوية العطف او الى رعايته صيغة استعجاب او الى المفعول عن  
العبارة باني تعبيرها وبانها حرف العطف على استقلال المفعول والاضافة بانه او الى معنى آخر  
من الوجوه وصلى وكرم الاحكام العطفية من جهة الاعراب فيها مع قطع النظر عن  
الثاني سعة في بعض بين ما بعده من الظرف متعلقا بها بحسب قولنا في قوله تعالى  
وعلى بعض منها في قوله تعالى مستقرا بكون خبرها او حالا او صفة فاعترضا هو الاضافة منها كما في  
الباء اشارة الى اللطائف وتبينها بالنسبة الى ما قبلها لانها متعلقة بالحق والحق هو الله تعالى

الخالف

في الحق وبكر السلام بعد الصلوة اقتداء بنظم الكريم مع ان النون ذهب الى كراهية  
ذكر الصلوة بدون السلام وذهب الجمهور للجمهور من الراء والنون من كراهية على  
التنوين وهي عبارة عن ترك الراء واللام بالصلوة من اضافة معنوية بتعظيم  
للملك استغفار ومن غيرهما على ما هو المشهور والاسم بمعنى التسميم والاضافة  
والصلوة بالاضافة عن الراء لفظا وبكثرة لانه على اصله والتعظيم الا اذا  
اضيف فكنت صلاتك وصلواتك وقال ابن دوسر بالراء في قوله تعالى كذا في  
الفرق بين على وسجع رسول كعبور على صبر وهو من الراء الهي وبكثرة في قوله  
او سجع جديرة في قوله اخضع مطلقا من النبي لانه استباحته الله تعالى في قوله  
اللطائف وهو قول بعض المؤيد في قوله الذي علم حين سئل عن عدد الالهيات فقال  
ثلاثة واربع وعشرون الفا فقولهم كرسول منهم فقال ثلثة واربع وعشرون  
وعا ان سنانا من قبيل من رسول ولا ينبغي وجبا ان يبين ملازمة العطف على الخبر وقوله  
استلزام في الاضافة في الاضافة فافهم وذهب بعضهم الى انهم في قوله  
ويؤيده قولهم في قوله تعالى كرسول منهم فقال ثلثة واربع وعشرون  
من رسول وقوله تعالى وعا ان سنانا من قبيل من رسول ولا ينبغي وجبا ان يبين ملازمة العطف على الخبر وقوله  
انه رسول فاعلى كرسول القومين ير والسؤال بان يقال ان الرسول يطلق على الملائكة  
كما في قوله تعالى ورسول من الملائكة فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه فلا يلزم ان يقال  
ان الرسول اخضع مطلقا من النبي على القول الاول وما لم يتصل على القول الثاني  
ويحسن دفعه بان يقال ان قوله تعالى اخضع الملائكة على الملائكة في قوله تعالى  
وتسبحوا انما هي في قوله تعالى فلا تسمى الاضافة النبي على الملك وتخصيص التعريف بالاشارة  
النبي ومنه مفسر قوله تعالى كرسول منهم فقال ثلثة واربع وعشرون  
قوله تعالى في قوله تعالى كرسول منهم فقال ثلثة واربع وعشرون  
على كل من التقديرين لا يراد على السؤال المشهور بان الصلوة بمعنى الراء واذا  
استعمل الراء بكونه على حق فمعرفة كيف يصح بيان حرف هذا المقام مع ان الله  
مشهوره غير هذين الجوابين الى الملائكة فان قلت لم ان بصيغة الجمع مع ان الله  
الايمان بصيغة المفرد ولم يذكر الصلوة على الراء ولا الصلوة مع ان مخالف لما فهم



ونحن نقولهم اذا صلبت على فخر لان اللاد بالنعيم فكل عقوب الصديق قد  
 كما جعل عليهم عقوب تلك الصلابة بلسان اولئك وشارة بترك الكتابة واما ان كان  
 على صفة طبع الى ان ذلك المصنف ليس بواجب على هذا النسب بعضه في هذه الاشياء  
 من الاختصاص والزام بان يقول ويعدو بالفاو فيقول كما هو ذلك في الفقه  
 او غيرها على ان ذلك مطلقا ليس بواجب والنعيم في الحديث المذكور لا يباحث لا العرف  
 يقول في النفاذ على زهيرين لم يشترط سبق التعريف في قوله بان يقال ان نقل  
 الكلام من الكلام الى الخطا في الاقضية الى اخره بما او التعريف با حدها حقيقة التعريف  
 ولا يبعد ان يقال ان يكون في النفاذ على زهيرين شرط سبق التعريف ولم يشترط  
 فكون التعريفين في كلام واحد وقال في نقل الكلام من بلسان الى اخره فقط بما على ان  
 فيه عز عن نفسه الا بطريق التكرار في التعريف والتعريف في قوله في التعريف في الشهر وان  
 لم يصح به لا عهد به في قوله لا يتم شرط سبق التعريف بطريق اخر فكون التعريفين في  
 كلام واحد ولا عهد به صبرا لا فاصلا بين شرط ما شرط في كلام واحد مع زيادة شرط اخر  
 كون لما طلب في التعريفين واحد او بالجملة ان في الاقضية اربعة هذا هو شرط  
 الفاضل من جلي ووجه الخط ان يقال لا يخرج اما ان يشترط سبق التعريف بطريق  
 آخر او بالجملة في هذا التعريف والكل فيهما وفي الاول لا يخرج اما ان يشترط  
 ان لا يقع التعريفان في كلام واحد او الاول مذهب بعض الناس وفي الثاني لا يخرج  
 اما ان يشترط كون لما طلب في التعريفين واحد او الاول مذهب صمد الاول  
 والثاني مذهب الجمهور ولا فائدة ان اجبرهما عاده ولا اخره خاصة وهذا فائدة  
 العامة نقل في الكلام ووجه ان السمع عن الغير في اللال وفائدة لما قصد من قوله  
 بعض الاقضية ههنا والتعريف اسم الدرس للفقير من البرس وهو على معنيين  
 احدهما ما هو المذكور في كتب التعريف وهو لفظة مطلقا وانما فيها ما ذكره الا  
 في شمع المار وهو لفظة في قوله الاول بين الفقير بمعنى المصدر مجازا وهو الاحتياج  
 والتعريف بمعنى الفعل الجائز ويجعل فاعلا بالاسم ويؤخذ الهم في قوله عن  
 المصنف الى ذلك حاصل الجرح في الشرح للاحتياج في كونه التركيب من قبل حسن الوجه  
 وعلى الثاني بين الفقير بعينه الحقيقي كمن التركيب يتخذ من قبل للميلان انما طلق

فانهم

هذا هو الحق

فانهم في شرح الحق من النعمان في الاستعداد اليأس بالمعنى الاول بان قال الزواجر  
 ما يوسوس في القلب من بؤس اي شدة وقال في قوله تعالى ان الله كما قال الله  
 يا ايها الناس انتم الفقراء الى الله وهو الحق في قوله ان الله كما قال الله  
 وادبر ريتا عن واصفوت الشئ وكيفية اليأس وما اخذت زادا من سوء الدنيا  
 للفقير للظلم والاول العظيم فيما سفا ويا حزنه في فقره الى الله ان الله ان الله  
 واقوم مقام سائل مسكين واشكاه في فاقته وخرجه حيرت وانقطاع قوت اعرجه  
 وسعدته بسكن وفيه دونه انما كثره الاكثار مع مناسبها لتمام غير المذكور  
 بلسا جلي زاده الحق السلي بكونه اياه هذا التقدير اذا التقوية تتخذ بحسب  
 بمعنى الفعل والمناصب بمعنى التعريف هو الذي دون الام كذا قال بعض الفضلاء  
 في حديثه على الخط في قوله ان الله كثره الاكثار المعنى بعد الذين التقوا فان فلا بد  
 الاول ان يقال لا جلي باللام دون الباء لان الدعاء ههنا بمعنى التعريف وهو كالتسمية  
 بتعدي الى مفعول به بل واسطة وادخل حرف الجاء هنا على مفعول فتقوية والتعريف  
 في التقوية للام دون الباء لا يحتاج الى ضم لان ان المتعارف في التقوية  
 هو اللام دون الباء لم لا يجوز ان يتعارف الباء بالتقوية في الدعاء الذي هو مفعول  
 التسمية كما جاز ان يتوكل في التسمية وانما بان يقال لا ضم ان ادخل حرف الجر  
 لم لا يجوز ان يتوكل في الدعاء معنى الاشتباه مثلا فانهم لفظ زاده فاعناه  
 ههنا بالدعاب لا بغيره فقط سايقا لطلب الاستعداد فاعناه ههنا الاضافي ابن  
 كس المخرج صاعا لطلب الاستعداد فاعناه كس المقلة مع جملة دعاية معتزلة بين  
 الفعل والمفعول المظلم من معناه احتجاب التعريف بالمعنى في مثل هذا المثال  
 المفعول كذا للمعقود في قوله والراعي اخبر عنه في قوله المصنف في قوله في الكلام اي  
 البناء من الخاف وفي قوله الدنيا والاخرة والسعادة اي الوصول الى السعادة الاولى  
 والاخرة هذه اللفظة إشارة الى ما كانت الرسالة عبارة عن من الاحتياج الى السعادة الدنية  
 ويؤخذ ان يتوكل في الدعاء على ما كانت الرسالة عبارة عن فانها في الجاه  
 في المذهب في احد الطرفين او بالجملة الجاهل بالاس في احدهما او بالجملة الجاهل في التسمية  
 واستعمال هذه كل من الاحتمال السبعة مجازا واستعادة مصححة فكانت كانت

استناول











لحق الشرف ويسمى هذا الفن علم كليات البحث وعلم صناعة الترجمة أيضا قاله في الحديث  
جامع الفن هو العلم بخلق والميل إلى التفرقة فخلق في المعنى علم معين أحد معانيه العلم  
وهو العلم بهذه الكليات سابقا والآخر العلم بالخصوص العرفية انتهى وهذا العلم يطلق  
فلا يفرق على معينين أحدهما صفة الجادين وهو الذي لا يستعمل في المعنى كذا ألفا فحاشية  
هذه الكليات والآخر الفن للخصوص وهو قوما بين يقتدر بها على حفظ الشيء وقوله  
للفنم والآخر فنرا علم الجدل اعلمنا جمل ومفاد طاعت لا ينبغي ان نقابن بها الا العلم بخلق  
من الفن انما عبارة عن الشيء ويجوز ان يكون عبارة عن ادراك الشيء ويجوز ان يكون عبارة  
عن كماله كماله لا يحتمل ان يحاط به ما قبل تسبعة بعضه فاما في الكليات فبعضها يحتاج الى الجمل  
في العرف والآخر في النسب او الجمل في الكليات والآخر في النسب فبعضها يحتاج الى الجمل  
وما فيها اذ القام لا يبعد تفصيلا يعرف في جميع الدقة اى الدقة الصحيحة المسماة بالعلم  
وفاسدة اى الدقة الفاسدة كذلك والاد من الدقة الصحيحة هو الدقة المجرى ومن الدقة  
الفاسدة هو الدقة الفاسدة المجرى وكل منها من الايجاز الجدي وهذا التعريف مأخوذ من  
لمية الوحدة العرفية اما التعريف المأخوذ من جهة الوحدة الذاتية فهو علم حيث في  
احوال الايجاز الكلية من حيث انها موجبة وغير موجبة فعلم من هذا ان مخرج هذا  
الايجاز الكلية واجتازها احوالها هي القوانين التي يعرف بها احوال الايجاز الكلية  
موجبة وغير موجبة وفائدة هذا الفن العصف عن الخطأ فذلك فارق ومن ليس بشا  
من الفن لا يكاد يفهم ايجاز العلم فخصر صا الكلام واصول الفقه والبيان كذا في التفرقة  
ولفهم الاختصاص لم يرتض ايش كونهما والاد من الوحدة الذاتية هو الايجاز  
ويسمى وحدة لانه واحد ما بالذات او بالاعتناء والاد العرفية هو العرفية سميت وحدة  
لانها متحدة ايضا والاد من جهة الوحدة الذاتية مشترك جميع الناس فيكونها باقية في الايجاز  
الذاتية لا تفرق والاد من جهة الوحدة العرفية كونه الناس مشترك فيكونها باقية بها  
معرفه احوال الايجاز الجدي ولما فرغ من التعريف شرع في تفصيل القول الصادر عن ذلك  
بشأن فقال اعلم كما هو رأي القدم وهم اذا اعتنى بأمر اهتدوا بما تقدم من القول  
في كلام اعلم تنبيهه لما سمع على ان ما بلغ اليه من القول كلام يجب حفظه وضبطه فينت التمع  
ويصير قلبه وقدره له ويقبل عليه بالكلية فلا يضيغ الكلام في معناه تنبيه وانما قصدوا

كمال

كمال الاعتناء بوضوح اللفظ لا بغيره وتنبيه بان يقال اذا فقه هذا فاعلم ان هذا العلم هو العلم  
وبما جاء عام لكل من يستفيد في تناول الواحد والكلين والمفاهيم والفكر والمفاهيم  
وتجوز ان يكون خاصا بالولد للذكور بقرينة ما سبق وعلى ذلك الاحتياط بكونه مجازا  
من قبل ذلك الخاص والاد من العلم او من قبل ذلك المقيد والاد من العلم هو العلم  
واما في الثاني فهو من قبيل اطراف المناظر على الغالب اذ اللفظ هو علم كليات وهذا  
موضوع للفرد هو كليات اطراف المناظر على الغالب كلياتها كلياتها كلياتها  
وتجوز ان يكون من قبيل المصداق للصفة باعتبار ان كلياتها كلياتها كلياتها  
والاد من كلياتها وحفظها فاذ نفيس ذلك المفهوم لاد من كلياتها كلياتها كلياتها  
بين وبينه وهو من قبيل العلم من كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها  
والاخبار وهذه الفقرة احسن مما قبلها البعض وهو انما كانت كلام لا نهائية علمه وعلم  
وهو من قبيل شيء قسمه بينا على حديث القول وهو انما كانت كلام لا نهائية علمه وعلم  
بما في الحكم ولا يشك ما عداه فيلزم ذلك الجذور او على قول الكلام على المعنى الاصطلاحي وهو  
الكتب التام بنا في علمه وان كان قد بان يقال هذا الحديث مع كلياتها كلياتها كلياتها  
بل انما كانت كلام لا نهائية علمه وهو انما كانت كلام لا نهائية علمه وهو انما كانت  
من الكلام المعنى التقري بقرينة المقام لا كما تترك في الباء وغير الكلام المعنى كلياتها  
اي الشيء القول اما تعريفه او تفصيله او تصديقه وسنذكر تعريف كلياتها كلياتها كلياتها  
فان قيل وهو الذي يفهمه بقرينة الدلالة على جزء معناه لا يصح السكون على او هو وهو  
الذي لا يفهمه بقرينة الدلالة على جزء معناه او كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها  
منه الدلالة على جزء معناه لا يصح السكون على ولا كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها  
كما هو مذهب العقول لا الكلية كما هو مذهب العقول لا كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها  
لخرج من حرف الجمل واللائق للمل مع ان كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها  
مسكون من مسائل الفن والسكون لا بد لها ان تكون موجبة وجميع كلياتها كلياتها كلياتها  
فيها بنا كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها  
من مسائل الفن كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها  
شخصية بنا على ما قاله السعد والشر ولا في حاشية كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها كلياتها

تقوله



















مثال

بين السطرين



١٠٠

[illegible]



كل تعريف يستلزم الجدل لانه للتعريف ما يحد منه ويحدد عنه يتجزأ فهو التعريفى واحكامه  
لاستخراج حقيقته او يبين الغيب ما فيه ما ينفك فهو كاستخراج الخافض من تركيب  
مضمونك لتستخرج بالنتيجة الخلق ولكن ان تعبر انفسك موصول لتستخرج مع فعل الخلق  
عز تعبر انفسك فغير تعلم ان كل ما تعبر كلامه صاحب التعريف فاشاء ما ينفك  
ولا يمكن ان يكون الكبري المطلق الكبري بغير الاول والآخر ويجوز ان يكون الاول منه الكبري الثاني منه  
هو كبري الثاني الشاى اولى قوله ولا يخفى يستلزم الجدل لانه فاشاء ما ينفك  
في الدلائل فانك فيه من التعريفى انما هو كاستلزامك وللادناه ما الجدل الاول المصغر  
او هو المعنى الذى في التعريف الاول وسواء استلزم هذا المصغر انما هو كاستلزامك  
اى ما الاول من تعريف الاول من اجزاء بعضها وكذا الاول من كبري الثاني  
عليه ذلك تعريف اوضح من التعريف الاول المصغر او الكبري الاول المصغر  
من القيس الضيق لانه اقل من قوله هو كاستلزامك مستلزام هذا الاول وتعتبر حال اوقات  
هذا التعريف غير كماله هذا بما لا يخالو الاستدلال في انك في تعريف القيس المستلزم  
هذا ليس يستلزم عرف هذا الغير بل كماله تصوير لرفع خافى في كماله اى تصوير  
الجلد للمرواة عز عدم كمالها عز العلم لغير الجدل لانه علم الكلام وعلمه زايلا  
الغير بالعدم مجازا ويجوز ان يحد بالجلد المصدر للربى الموصول في جمل العلم  
على قوله وكذا تعريف انفسك في انك في انفسك بقدر كماله في العلم في تعريف  
ما اوردها من القيس والجلد كالمعلم ان الدور على قيس القسم الاول وهو الدور الضيق  
وهو يعرف بالثبات مع الاذ وهو غير كماله فاذ لا يكون له والى لا لا يوجب تعريف  
على انفسك لايجب ان يتجزأ مع نفسه في كماله كماله يقع الدور بين التعريف وبين  
من اجزاء التعريف في قوله كبري كبري كبري بالاندرين ولذا لا يستلزم ان في تعريفه احد  
للتعريف كبري لايجب ان يحد تعريف الغير ان التعريف لايجب ان يعبر بالحدود والمضامين  
بما يتفقها معه وانما كماله الدور الضيق وهو يعرف بانفسك في علمه  
عليه ما عرفت وجاز ان يحد هذا التعريف للشهود وهذا القيس اقل من قيس الدور  
المصغر وهو يعرف بانفسك في علمه ما يتفق على تعريفه في زمان واحد من كماله  
من كماله كماله في علمه ولا يخلو العلم بالثبات وهو يعرف بانفسك في علمه

عليه لوقف تقدم نورمان واحد من جهة واحدة معركته بالاحتشافين اكلها في اوله  
وكذلك هذه الضيق في حال الاستعداد من توقفه على عتبة ونورمان في عتبة على عتبة على  
واما في في التعريف للمؤمن من طلبة اهل الجبال فالأول من عتبة في جبهة توقف وليس  
او عتبة في الاول يتوقف عند اهل السنة والتوقف وجودها والاول من عتبة في الاول  
او عتبة في اول سنة والاول في اهل السنة والتوقف وجودها والاول من عتبة في الاول  
المؤمنين وعلى كل من المذهبين انهما تفصيل الفرق الاول والثاني والثالث في  
عن سبب الانه والفرق الاول احد على التوحيد والاول منها وهو في الثاني في  
ولكن في الثاني ما اشد اهل السنة والفرق الثاني والثالث في الثاني والثالث في الثاني  
في قسم في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني  
توقف في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني  
الاول في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني  
واسطة في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني  
الموقوف بعين الانكسار وما على من في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني  
نورمان في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني  
الواسطة المتعددة بعينه في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني  
واحدة ما يوزع توقف في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني  
على الاحتمال الخامس في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني  
الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني  
الاستفسار في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني  
يحيى وجود امر في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني  
الاول في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني  
في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني  
تلقيا ايضا في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني  
هو جارية في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني  
في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني في الثاني

ان اخذ العلم والا ووفى  
عن ائمه

مغزوہ

الى مجموع هذه الامور الثلاثة بل يكفي في البعض











المعقود عليه

الله

[illegible]



التعريف مثلا وكان في علم اصطلاحه ما احتج الى فيه اصطلاحه من ان يقع القاطع بحسب  
 الغرض من استعماله من جهة الجواب من ذلك المانع بغير ان كان من جهة  
 الوجه بغير ان كان التعريف غير من جهة المصداق بقول العلم في ان اشارة الى الغرض  
 ان يكون المصداق ما هو المقصود به التركيب من الالفاظ التي هي المركب من جميع الالفاظ  
 ان كان المصداق ما لا لا مركب من المصداق من جهة التركيب من الالفاظ التي هي المركب من جميع الالفاظ  
 فانه لا يحدرك من جهة التركيب من الالفاظ التي هي المركب من جميع الالفاظ  
 وفيه من جهة التركيب من الالفاظ التي هي المركب من جميع الالفاظ  
 اهل الميزان وما المصداق عرف اهل العلوم العربية وعرف اهل الاصول ان كان المصداق  
 في تعريف التعريف مطلقا ان عرف المصداق في تعريف التعريف نقلا عن بعض اهل  
 التعريف وكان التعريف بهذا المعنى في تعريف التعريف نقلا عن بعض اهل  
 ولا يشاقق وما اذا كان المصداق في تعريف التعريف نقلا عن بعض اهل  
 ما عرف الاستاد في تعريف التعريف مطلقا من المصداق وما اذا كان المصداق في تعريف  
 المذكورين احداهما ما ذكره استاد والاخر ما ذكره نقلا عن بعض اهل المصداق  
 بل كما مر في تعريف المصداق ما هو المصداق في تعريف التعريف نقلا عن بعض اهل  
 من فاعرف لا يحدرك من جهة التركيب من الالفاظ التي هي المركب من جميع الالفاظ  
 آخر بالاحتجاج الى ان التعريف من جهة التركيب من الالفاظ التي هي المركب من جميع الالفاظ  
 افراده والمانع من جميع افراده في تعريف التعريف بغير التعريف من جهة التركيب من الالفاظ  
 ويحتج الى ان التعريف من جهة التركيب من الالفاظ التي هي المركب من جميع الالفاظ  
 ففضل كلاهما حقيقة او سمي مركبا دائما على ان مركبا او مفردا على ان مركبا  
 او بالعرف بين اي او مركبا من جهة حقيقة فصل كلاهما على ان اي او مركبا او مفردا على ان  
 حقيقة او سمي مركبا او سمي مركبا او مفردا على ان اي او مركبا او مفردا على ان  
 او ههنا المانع من فصل حقيقة او سمي مركبا او مفردا على ان اي او مركبا او مفردا على ان  
 فاعرف اهل الميزان كما هو اوضحا مفردا او مركبا حقيقة او سمي مركبا او مفردا على ان  
 الامر كذلك فان قال بغير ان اي او سمي مركبا او مفردا على ان اي او سمي مركبا او مفردا على ان  
 لا شك بغير ان اي او سمي مركبا او مفردا على ان اي او سمي مركبا او مفردا على ان

المانع المذكور ان كان في علم اصطلاحه ما احتج الى فيه اصطلاحه من ان يقع القاطع بحسب  
 الغرض من استعماله من جهة الجواب من ذلك المانع بغير ان كان من جهة  
 الوجه بغير ان كان التعريف غير من جهة المصداق بقول العلم في ان اشارة الى الغرض  
 ان يكون المصداق ما هو المقصود به التركيب من الالفاظ التي هي المركب من جميع الالفاظ  
 ان كان المصداق ما لا لا مركب من المصداق من جهة التركيب من الالفاظ التي هي المركب من جميع الالفاظ  
 فانه لا يحدرك من جهة التركيب من الالفاظ التي هي المركب من جميع الالفاظ  
 وفيه من جهة التركيب من الالفاظ التي هي المركب من جميع الالفاظ  
 اهل الميزان وما المصداق عرف اهل العلوم العربية وعرف اهل الاصول ان كان المصداق  
 في تعريف التعريف مطلقا ان عرف المصداق في تعريف التعريف نقلا عن بعض اهل  
 التعريف وكان التعريف بهذا المعنى في تعريف التعريف نقلا عن بعض اهل  
 ولا يشاقق وما اذا كان المصداق في تعريف التعريف نقلا عن بعض اهل  
 ما عرف الاستاد في تعريف التعريف مطلقا من المصداق وما اذا كان المصداق في تعريف  
 المذكورين احداهما ما ذكره استاد والاخر ما ذكره نقلا عن بعض اهل المصداق  
 بل كما مر في تعريف المصداق ما هو المصداق في تعريف التعريف نقلا عن بعض اهل  
 من فاعرف لا يحدرك من جهة التركيب من الالفاظ التي هي المركب من جميع الالفاظ  
 آخر بالاحتجاج الى ان التعريف من جهة التركيب من الالفاظ التي هي المركب من جميع الالفاظ  
 افراده والمانع من جميع افراده في تعريف التعريف بغير التعريف من جهة التركيب من الالفاظ  
 ويحتج الى ان التعريف من جهة التركيب من الالفاظ التي هي المركب من جميع الالفاظ  
 ففضل كلاهما حقيقة او سمي مركبا دائما على ان مركبا او مفردا على ان مركبا  
 او بالعرف بين اي او مركبا من جهة حقيقة فصل كلاهما على ان اي او مركبا او مفردا على ان  
 حقيقة او سمي مركبا او سمي مركبا او مفردا على ان اي او مركبا او مفردا على ان  
 او ههنا المانع من فصل حقيقة او سمي مركبا او مفردا على ان اي او مركبا او مفردا على ان  
 فاعرف اهل الميزان كما هو اوضحا مفردا او مركبا حقيقة او سمي مركبا او مفردا على ان  
 الامر كذلك فان قال بغير ان اي او سمي مركبا او مفردا على ان اي او سمي مركبا او مفردا على ان  
 لا شك بغير ان اي او سمي مركبا او مفردا على ان اي او سمي مركبا او مفردا على ان



[illegible]

نور مبین

[illegible]

یونہی















في قسم من اقسام هذا التقسيم التي هي جزئيات مطلقة متباينة بالتباين الطاق  
سواء كان القيود فيها اخص مطلقا من القسم او اعم من وجه من وجهاتها فترى  
ضم القيود على هذه كقولك في تقسيم الانسنة بالتقسيم الحقيقي للحيوان مثلا الانسنة  
ما صدق على الكل الحقيقي والكل الازدي انما يصدق على القسم الاول واما الانسنة  
وهو القسم الثاني وكقولك الانسنة اما انسنة وحيوان انسنة جشني وانسان رطب  
الثاني بقوله وقد يدخل ذلك القسم في مفهوم الاقسام يعني في مفهوم كل قسم  
من اقسام هذا التقسيم فاعرف كقولك في تقسيم الكل بالتقسيم الحقيقي لهذا القسم  
الانسنة للكل ايضا ما صدق على الكل مطلقا اما قسم هو القسم الاول مفهوم كل  
دات على معنى في نفسه او يقترب باحد لا زمة الانسنة او هو القسم الثاني  
مفهوم كل دات على معنى في نفسه واقترب باحد لا زمة الانسنة او هو القسم  
الثالث مفهوم كل دات على معنى في نفسه في علا حظه هذا التقسيم لظهور كل  
ضم القيود وانما في الثالث بقوله وقد يدخل ذلك القسم في كل قسم من اقسام  
هذا التقسيم للتقسيم فاعرف وهو القسم الحزفي في ملة مع كل قيد من القيود  
المذكورة كقولك في تقسيم الانسنة بالتقسيم الحقيقي للحيوان مثلا الانسان اما انسان  
ايضا هو القسم الاول وانسنة اسوة هو القسم الثاني وهما ثابتا يظهر كل قسم  
القيود على حظه الحزفي المقدرا في المشهور ان المقدر كاللفظ لا يحجز اجتماع  
هذه الانسنة في تقسيم واحد كلا او بعض اقسام كل من هذه التقسيمات الثلاثة  
اضافة لا حقيقيا فاعرف ان قلت اذا كان القيد اعم من وجه من المقسم فهو حيز  
لان كل وجه من القسم القيد ياتي الفساد وهو انقسام الشيء الى مباينين مثلا كقولك  
الانسنة مستقيما الى الابطال والاصح ومع ان كلاهما منقسم الى انسنة وغيره  
وهذا باطل واما اذا كان القيد اخص مطلقا من القسم كقولك للحيوان اما انسان  
او انسان فلان لم يزل في المذكور مع انهم حكموا بالوجود اعتبارا في القسم فلا قسم  
مطلقا فاعرف اعتبارا في القسم فمثل هذا انقسم هو القسم الاول ما صدق على ذلك  
المفهوم وهو القسم الرابع كقولك الانسان والناهي وان كانا اخصيين مطلقا من الجنس  
بحسب الوجوه والمطابق للزوا اعان من وجهته بحسب مفهومهما لان مفهوم

الناطق

الناطق متوشح حيث لا ينطق لا حيوانا لا انطق وكذا مفهوم الناهي والناهي  
فصل النوع وخاصة لا يمكن تركها من جنس ذلك النوع فيقوم كل منها من جنس  
من الحيوان بحسب العقل فلا يتصور شي منها في هذا من الاصل اليه باعتبار القسم في  
الاقسام لتخصيص مفهومها لا اقسام حتى لو كان التقسيم لهما مفهوم مشترك كان  
عين القسم لانه الشيء بعينه في مفهومهما ولا فرق من تعريف تقسيم الكل  
الجزئية وعينه بها يتعلق بشي في تقسيم القسمين وما يتعلق به يقال  
ثم كلفه بان التقسيم متوخل من اخصا عن بيان التعريف ليعلم بالتعريف المذكور  
ان هذا التقسيم اي تقسيم الكل الجزئية كان منقسم الى قسمين بالتقسيم  
لان اقسامه على وهو تقسيم الاول واما تقسيم الثاني وهو التقسيم الثالث  
كأنه منقسم بالتقسيم الحقيقي للتقسيم حقيقي وتقسيم اعتباري ويجوز تقسيم  
هذا التقسيم لهذه الاقسام الاربعة بالتقسيم الاعتباري بانه يتبع بعض الانسنة  
اعم من وجه من الاخر بحسب الصدق لكن كل واحد من انهما عن الاخر بحسب الضم  
فانقسم القسم الاول للشيء بالتقسيم الحقيقي من حيث هو هو لامن حيث انه  
قسم تقسيم الكل الجزئية وهذا القيد يجوز الموافقة بسطره وجوبا الى  
لا يجوز من التجزئة مع العلم هو حقيقة مميزة بين الامور المستقيمة والقيود  
او هو حقيقة يحصل لادراك القلب بشرائها كالبصر بالشمس او هو حقيقة محبوبة  
لانسنة في كل مكان وسكانه كذا وكذا في كل الامور وهو بهذا المعنى شامل لما  
شمله هذا الفن من العلم والاداب والتقوى والعفة وكلها طاق كذا لها  
فانقسمت فيلزم ذلك التقسيم فيها اجزاء وهو بدو في غير جزئيات  
محدودة في ذلك فكل ما جاوزه العقل مطلقا يعني لا بد من ان يكون  
الاقسام من جهة العقل سواء كانت موجبة او سلبية فاعرف الامر الاول ويتصور  
ذكر الاقسام من جهة الجزئيات عطف على قوله لا يجوز جعل جزء من مفهوم  
مع ان الاقسام من الثاني حصل بما قبل اشارة الى ان التردد في هذا  
التقسيم لازم لانفسه عن صلا في اي التقسيم المذكور بالتقسيم اليه  
بين الاقسام والتي كقولك في تقسيم العلوم بالتقسيم الحقيقي الى قسمين



المعلوم وهي كذا اما معلوم موجود وهو القسم الاول اولى من غيره  
موجود وهو القسم الثاني وهذا القسم عيني من حيث هو لا من حيث  
وغيره والعدم وعند من لم يغيره من حيث هو لا من حيث هو بل من حيث هو  
تفصيل البحث في علم الكلام وكذا لو قال المعلوم اما موجود او معدوم عند  
من لم يغيره لا من حيث هو بل من حيث هو لا من حيث هو بل من حيث هو  
المفهوم ولهذا هذا يكفي فيه ايضا واما عند من اشتبهه فيقسمه في عينا  
والاستقراء عينا فاعرف والتقسيم الثاني المستحق بالتقسيم الاستقرائي من حيث هو  
هو لا من حيث هو حيث انقسمه في قسمين القسم الاول المستقرائي هو الذي  
شمال وقد يتفرع قسمه في قسمين القسم الاول المستقرائي هو الذي  
واما القسم العيني فلا يتفرع قسمه في قسمين القسم الاول المستقرائي هو الذي  
تقسيم كل المستقرائي ولا بد من التفرع في القسم العيني ما اى القسم الذي  
يجوز العقل فيه اى ذلك القسم في القسمين المستقرائي وجوز وجوز  
او اجزاء مذكورة كذا وكذا اى في القسمين المستقرائي ما انقسم علم  
وجوده بالاستقراء اى بالتتابع التام لاسما يجوز العقل ولم يتحقق في الخارج  
لا بد ان يفرق الاقسام من موجودات في نفس الامر كقولك في قسم العنصر في القسم  
الحقيقي الى اقسام الاربعة العنصر هو عيني المادة اى المادة للاقسام المستقرائي  
المعينة والاشياء المعينة وكذا في المعينة اما عند من هو القسم الاول المستقرائي  
هو القسم الثاني او عند من هو القسم الثالث او عند من هو القسم الرابع  
الاستقراء سواء وقع في قسمه في القسمين المستقرائيين او في القسمين المستقرائيين  
اى حق ذلك القسم الاستقرائي ان لا يتفرع في اى في الانباء بالاقسام في كل القسمين  
الاستقرائيين بين النفي والاثبات بل في كليهما اى في الاثبات في كليهما اى  
التقسيم الاستقرائي الذي يقع في قسمه في القسمين المستقرائيين في الاثبات في كليهما  
في القسمين المستقرائيين الذي يقع في قسمه في القسمين المستقرائيين في الاثبات في كليهما  
الجزءين اى في كليهما اى في كليهما اى في كليهما اى في كليهما اى في كليهما اى في كليهما

كذلك

كذلك اى بين النفي والاثبات اكثر من بينهما او انقسم عيني قسمين المستقرائيين  
وتفصيله لا يشك في انقسمه في قسمين المستقرائيين واما ان كان الامر كذلك فيقسمه في قسمين  
مستقرائيين سواء كان واقعا في القسمين المستقرائيين او في القسمين المستقرائيين  
او غيرهما مفهوم القسم الاخير اعم مما وجد بالاستقراء لا من حيث هو بل من حيث هو  
القسم الاخير صادق عيني في كليهما كذا وكذا اى في كليهما كذا وكذا اى في كليهما  
اما القسم الاول والثاني اما غير ما اورد ومفهوم غير ما اورد اعم مما وجد بالاستقراء  
لا من حيث هو بل من حيث هو اورد ومفهوم غير ما اورد اعم مما وجد بالاستقراء  
او في الاقسام المستقرائيين اما غير ارض او ارض والقسم الاول اعم مما وجد بالاستقراء  
لا من حيث هو بل من حيث هو اورد ومفهوم غير ما اورد اعم مما وجد بالاستقراء  
كالنور والاشياء كذا وكذا اى في كليهما كذا وكذا اى في كليهما كذا وكذا اى في كليهما  
او اكثر منه كذا وكذا اى في كليهما كذا وكذا اى في كليهما كذا وكذا اى في كليهما  
العقل البتة منقسم على الصدد في الفعل عيني والتقسيم في قطع القول  
بكون بعض الاقسام من قسمين المستقرائيين المستقرائيين المستقرائيين  
من قولهم لا فلهذا البتة اى القطع بعدم الفعل بعينه من قطعة واحدة  
والعيني اى ليس فيه تردد بحيث اجزى به ثم يتبدل في ثم اجزى به مرة واحدة  
فيتم قطعتين او اكثر وهو قطعة واحدة لا يشك في نظرنا وكذا قولهم  
افعل البتة اجزى به فاعطى به قطعة في الارضى فالبتة بمعنى القول  
المقطوع به وكان الدام فيها في الاصل المعنى القطعة المستقرائيين المستقرائيين  
قربا وقليلا وقطع من غير معنى القيس كذا وكذا اى في كليهما كذا وكذا اى في كليهما  
في غيره فلا علم من اين اخذه فيسمى الاعتناء بغيره فانه غريب كذا قال  
الرافعي ومعنى ارسالي اى معنى كون بعض القسمين مستقرائيين مستقرائيين  
القسم الذي كان مستقرائيا اعم مطلقا مما اى من القسم الذي وجد في  
القسم المستقرائي اى بالتتابع التام مما صدق عليه قال في المعينة  
مفهوم القسم عليه والفرق بين الاقسام المستقرائيين المستقرائيين المستقرائيين  
هنا اجزى ان يتفرع في قسمين مستقرائيين مستقرائيين مستقرائيين مستقرائيين



للتعريف بغير ما صدق في الخارج اذ هو العقل وعلى التعريفين يعلم ان  
ما وجد في محض البين ذلك لا الاستدلال كما فيهم ومعنى هذا القول  
اي معنى عموم مفهوم القسم الذي كان متروكاً من الفرد الذي وجد في استقراء  
ان يجوز العقل صدق ذلك المفهوم اي مفهوم العقل الذي وقع متروكاً في  
اي الغير الذي الذي وجد ذلك المفهوم بالاستقراء وذلك الغير ليس موجوداً  
فتملك في تقسيم العنصر بالتقسيم المقتضي الاستقراء الى الاقسام المذكورة في صورة  
العقل العنصر اما ان يقسم هو القسم الاول او الثاني او الثالث هو ما كان غير ارضي له  
هو القسم الثاني او الثالث هو ما كان غير ارضي له مما كان غير ارضي له اما هو  
هو القسم الثاني او الثالث هو ما كان غير ارضي له مما كان غير ارضي له وهذا المفهوم  
اعني من الفرد الذي وجد بالاستقراء الثاني فان القسم الاخير هو مفهوم اولاد غير  
يعني اذا كان كل من معنى الاصل ومعنى الجزء وهو المذكورين المعلومين لك  
وكان ذلك من القسم الاخير هو ان يفكر في ان القسم الاخير في هذا التقسيم  
متروكاً الى لا يفكر مفهوم الاقسام في ذلك والاولاء وانما يجب العقل  
ان يجوز العقل ان يقسم مفهوم القسم ليس شيئاً غير ما وجد بالاستقراء كالقول  
وانما وكذا في الحقيقة بل هو مفهوم انما يجب الاستقراء والتقسيم كما كان مفهوم  
اولاد الثاني فيحصل به في الاول والاولاء والاولاد وهو مفهوم اولاد الثاني فيحصل  
في الاول والاولاء فيخرج من الفصل الاول للسوق ايها التعريف والتقسيم ويلاحظ  
في التقسيم الكلي الجزئية في شريع في الفصل الثاني للسوق ايها التعريف والتقسيم  
التقسيم الكلي الجزئية في انتقاء الشرط الاول من شروط صحة فقال في فصل  
في بيان الاعتراض بل في الاطلاق من قبل ان في مقام التقسيم في فصل التقسيم  
اي تقسيم الكلي الجزئية بسبب انتقاء المفهوم هو شرط الاولاد سواء كان  
ذلك التقسيم عقلياً ام استقرائياً فان كان تقسيم عقلياً هو القسم الاول في معنى  
واعلم ان هذا يخص تقسيم الكلي الى جزئية بتقسيمها الى معنى لا يعلم  
ذلك تقسيم العقل انتقاء الشرط الاول الذي يوجد في قسم اخر يوجد في  
اخيراً خارج الى الاقسام يكونه العقل يعني ذلك التقسيم هو ان تحقق في الخارج

فهم اولاد القسم وان كان لا يقسم

او لان كل ملحوظه العقل مطلقاً داخل في قسم هذا التقسيم لا في قسم  
اخر مستحق في الواقع فقط وان كان ذلك التقسيم تقسيم استقرائياً هو الثاني  
فيما سبق ايضاً علم ان هذا ليس بتقسيم تقسيم الكلي الجزئية بل هو مجرد  
ان يوجد في تقسيم الكلي الجزئية انما يقسم اي لا يبطل السائل ذلك التقسيم لا  
بوجود قسم اخر اي بوجود جزئية خارج عن الاقسام متحقق في الواقع  
اي موجود في نفس الامر لان كل ما تحقق في نفس الامر في قسم هذا  
التقسيم ولا يراد فيه ما جوزه العقل ولم يتحقق في نفس الامر لا يوجد  
قسم اخر جوزه العقل مطلقاً وكونه من هذين القسمين مستفاد من سكون  
اذ السكون في معرفتي اي يقيد المفهوم اذ لم يوجد في تعريفه من المفهوم  
وهو مثل كونه قد اوسى او ما هو لم توجد هنا واصنافه لا في الحقيقة فلا يرد  
عليه ان السكون مستفاد من سكون غير صحيح لانه ايضاً يقضي بغير ما ذكره  
كما عرفت في السابق اي لا يستغنى عن تقسيم السائل الى العنصرين في تقسيم  
اول العنصرين في مقام التقسيم التقسيم الاستقرائي في الواقع استقرائي عن العقل  
في نفس الامر لرد داي التقسيم الاستقرائي الذي ورد بين التباين والنتيجه احتج  
به على التقسيم الاستقرائي غير المردود بين النفي والاثبات فيمكن التقسيم العقلي  
تقسيم عقلي في الصورة لا في الحقيقة وهذا هو القسم الثاني في تقسيم الكلي الجزئية  
اذ لا ترد به لا يجوز في تقسيم الكلي الجزئية الا ان يرجع الى تقسيم الكلي الجزئية  
تقسيم عقلياً في الحقيقة اذ هو حقه ان يرد فيه بين النفي والاثبات وقد بطل  
السائل بالقسمة تقسيم تقسيم في بطل ما انتقاء احد شروط صحة على غير ما تقسمها  
استقرائياً او عقلياً عقلياً في بطل ما يقسم على غير ما تقسمها بانها لا تقسم  
فما عرفت فيقول ذلك السائل يعني في هذا من قبل ان يقول ان اي هذا التقسيم  
باطل ليجوز العقل في هذا التقسيم دخل التقسيم على الجذر الاوسط ولا تعذر  
لان يجوز العقل في قسم اخر اي جزئية خارج عن الاقسام داخل في القسم وكل  
تقسيم شائع كذا فهو بطل ينتج ان هذا التقسيم بطل وينتج العقل في اخر  
الاعتراض في الاطلاق المذكور كان يقول اي كقول السائل ان في الاولين لا يتحقق



عليك ما فيه فاعرف في تقسيم العنصر عبارة عن المادة المذكورة كما ذكرنا هو متعلق  
بتقسيم كذا في الشيء اي على ما ذكرنا او مثلهما ذكرنا وهو تقسيم الى اربعة المذكورة  
في صورة التقسيم العقلي مع ان تقسيم استوفى في نفس الامر مع جعلها مقبول  
القول كذا في الحقيقة التقسيم الأخير وهو غير موزع اوله الاخير لا يتصور في التقسيم  
في الثاني وهو الضيق الذي وجد بالاستقراء مما صدف على ظهور التقسيم الأخير  
اذ يجوز من الموزع عليها او التخصيص لا يجوز لا يتصور ان يتقسم مقبول كذا  
التقسيم الثاني وهو غيرهما كالمسألة والنور في حمل هذا القول اعتراض في نفس  
التقسيم بان غير حاصل ان التقسيم الأخير في لا يتصور في الثاني بل يجوز ان يكون  
غيرها كالنور والساو مع ان كلاهما داخل في مقسم هذا التقسيم فيجب من قبل  
صاحب التقسيم عند اي غرض كذا الاعتراض بان التقسيم الذي اعترضت عليها  
استقرائية عقليته كانت في التقسيم الذي جردت كالمسألة والنور غير متحقق  
في الواقع اي غير موجود في نفس الامر يعني غير داخل في مقسم هذا التقسيم  
لان ما جوزه العقل لم يتحقق في نفس الامر فلو لم يتحقق في نفسه لم يستقر  
به وهو داخل في مقسم التقسيم العقلي وهذا التقسيم ليس كانت في مقاس هذا الجواب  
منع كبري على القول ومنع الصغرى على القول الاخر فتأمل تعريف نسبت التقسيم  
المليح وكيفية نسبت النسخ الى المقسمه هنا هي حقيقة ام هي ان فاعرف التقسيم  
و استقرائية لا يخل في مقام استقراء الشرط الاول وهو المحصور بين من الاشياء  
الابرجوز قسم اخر خارج عن الافهم داخل في المقسم في الواقع يعني لا يتحقق  
نفس الامر وهذا المحصور الاشارة في قوله من كونه في المقسم في المقسم في قوله  
ذكره هنا مستدركا لان يقال اكره بتقرير الجواب فافهم فاذ ابطالها  
الساكن اي فاذا اعترض اليا على التقسيم العقلي او على التقسيم الاستقرائي بطلان  
الا بطلان بعدم المصداق بسبب انتفاء الشرط الاول ففهم يجب عند اي غرض كذا  
الاعتراض الثاني والافهم من التزم صحة التقسيم سواء صارت اوله بتقسيم  
المرد من التقسيم مثله وهو من ان يتقسم مقسم التقسيم العقلي حقيقة اوله ان  
او مقسم التقسيم الاستقرائي كذا وهذا الجواب منع الصغرى بسند التخصيص في ذلك

اعني

اعني من تخيير المقسم ان يريد عند اي من المقسم معنى لا يشمل ذلك المعنى كالمسألة  
التي دخلت في المقسم وضعت عن الافهم واعني من تخيير المقسم ان يريد منه  
معنى لا يشمل الواسطه ويكون ان يجيب عند ايضا بتعريف التقسيم فافهم والجواب  
تقرير الاعتراض الذي هو بطريق الابطال بانها بالشرط الاول على وجهين  
لان اما بان يقال هذا التقسيم بطلان مقارن بتخير المقسم مادة فلا ينافي خاوة  
عن الافهم داخل في المقسم وكل تقسيم شأنه كذا بطلان وهذا التقرير يخص بطلان  
العقل متيقنا او مطلقا او بان يقال هذا التقسيم بطلان مقارن بتحقق  
مادة فلا ينافي خارجة عن الافهم داخل في المقسم وكل تقسيم شأنه كذا بطلان  
وهذا التقرير يعم الابطال العقل والاستقراء فافهم فيجب على الوجه الاولين بتجيز  
كالمادة الا ان يتجزأ جزاها بديها جليا او يمنع خروج المادة عن الافهم  
وسنده في الغالب بتخير الماد من بعض الافهم لا بد من شرط يمنع دخولها  
في المقسم وسنده في الغالب بتخير الماد من المقسم يعني يمنع او يمنع كبري مستندا  
بكونه التقسيم استقرائيا وهو لا يخلل الا إعادة متحقق في الواقع وبكلمة الماد ثابت  
لكذلك ويجيب على الوجه الثاني يمنع تحقق المادة وهذا المنع لا يمنع الجيب  
الا ان كان التقسيم استقرائيا او يمنع خروجها ودخلها بسند التخصيص في الغالب  
وقد بسند يمنع دخولها في المقسم بانه مقيد بكثرة الوقوع في تلك المادة بعد ذلك  
تحقق في الاشياء في ندرة وقوعها ولا مجال للمنع الكبري على هذا الوجه واعلم ان كون  
الاعتراض من قبل الساكنة مقام التقسيم نفسا ففهم اذ لم يقع في الجواب الضمني  
من قبل القاسم واما اذا اعترضت من قبل تجيز لعل الاعتراض بالمنع الجازم  
القول مطلقا وبالعامة التفسير ايضا كالمسألة كذا في ان اعترضت كذا  
من قبل صاحب التعريف فمقام التعريف الحقيقي بالمعنى الاول والاحتياج الى  
اعتبار التعريف الضمني في اجراءها بين الواسطتين على تقسيم الكلي الجزئية  
على ما افاده سيد المحققين من ان التقسيم حقيقيا او اعتباريا من الماهيات  
المتصورة في الحقيقة واما على كونه من الماهيات المتصورة في صورة عدم افاده  
الشيء تعريف او صورة حقيقة عدم افاده التفتا الى فلا حاجة الى التفتا



تلك الدخول من قبل القاسم في الاعتراض عليه بالتميز لحياتة الحقوق والمعارضة  
 التقديرية ايضا اذا الرضى على هذا التقدير صرحه كان يحتاج الى تقدير الدليل في  
 لها رتبة التقدير ايضا واما المظن من قبل القاسم في التبع للمعارضة التقديرية  
 فانها كانت الرضى بانها لا يكون لها اثار او بالارادة واما في المعارضة  
 التقديرية في التقدير في الواقع فانه لا يكون له اثار في الواقع مطلقا والمعارضة  
 والتقاضي لا يخلو في الحقيقة فانه غير محقق في هذا المقام بل هو خارج عن مقام التقدير  
 بطريق الاعتراض في تقسيم الكل الى جزئين بانها في الشرط الثاني وانها في الشرط  
 الثالث ايضا لا يقع من الفصل المسوق لبيان الاعتراض بطريق الاعتراض على جميع  
 التقديرية في جزئيات بانها في الشرط الاول من شروط صحة شرع في الفصل الثالث  
 فكل فصل ولا عثم انه على الانه في اول الامر لا يخلو عن كون المذكورة الفصل  
 الثاني لم يبين الا في هذا الفصل بطريق التقاضي ما هو سرف له وهو في التقاضي  
 على تقسيم الكل الى جزئيات بانها في الشرط الثاني من شروط صحة وفي الاعتراض  
 بان يذكر في الاقسام ما لم يدخل في القسم وهذا بان يتقوا الاقسام المذكورة فيه  
 جزئيات في القسم او اعم مطلقا من اعم من وجه او سايا او سوادا ولا يخلو  
 غير ذلك في القسم بانها في ما هو له ما دخل في القسم في حق ودخل  
 الماين والارادة في اقسام هذا التقسيم ما منع مطلقا سواء كان فاق في الحقيقة  
 او في اقسام اعتبارية ودخل ما هو لها فيها ما منع مطلقا في الحقيقة واما  
 في الاعتناء في تقسيم ما منع على الاطلاق بل في ذلك يمكن اخصر مطلقا من القسم  
 يجب العقل واما اذا كان اخصر مطلقا من يجب التقدير في قول الا اعم  
 والاخصر للما ويوجب الرجوع الى الخارج فيها غير مانع لكن في بعض  
 في الفصل الى الاطلاق بكل منها بل الى الاطلاق ببعض منها ولكن لا عثم  
 بانها في الشرط الثالث وهو ما ذكره هذا الفصل او لا منها بل بعضها لا عثم  
 بانها في الشرط الثاني وهو ما ذكره ما في هذا الفصل ثانيا في تقيد الفقه  
 اذا التمييز في احد هذه اقسام التقسيم في الواقع فيها في الاشارة في التقسيم  
 في الواقع في حال تعرض لايضا في هذا الفصل وجميع بينهما فقال في بعض التقسيم



اى التقسيم الكل الى جزئيات ان قلت لم يفرح بان هذا الاعتراض على الثالث  
 مع ان الاول يحكم بالنسبة الى المقام في الفصل الثالث مسوق لبيان الاعتراض بانها  
 الشرط الثاني قلت قد مر على كتابي في الفصل بين التقاضي التي حصلت بانها  
 الشرط الثاني فان قلت فليكن هذا مع كتاب في اخر الفصل في لا يقع الفصل  
 فيم لا يقع الفصل المذكور لكن لا يسبب تأخير الفصل الاول من التقاضي في التقاضي  
 بانها في الشرط الثاني الذي هو سبب كون بعض الاقسام ما يبا في التقاضي  
 الاخير لان انتفاء الشرط الثاني فيه يظهر من انتفاء فيها بانها اى بطريق  
 ان يقول ان هذا التقسيم لازم فيه اى في التقسيم المذكور ان يتقوا في الشيء والارادة  
 الشيء بقرينة ايضا في التقسيم اليه بقرينة المقام ما هو التقسيم الكل في النظر للمقارن  
 لا ما هو التقسيم الكل في التقسيم المذكور في المتن لا ليس في ذكر رتبة التقسيم  
 بل هو في ذكر رتبة التقسيم في الواقع اى في نفس الامر في رتبة التقسيم وهو التقسيم  
 لا في التقسيم اليه وهو التقسيم بانها في ما هو لفظ التقديرية ويجوز ان يتقوا فيها  
 اذا التقسيم كان عبارة عن التقسيم بقرينة ايضا في التقسيم اليه واما في التقسيم  
 متعلق بقرينة اذا اعتبر فيه معنى انتفاء او هو في تقسيمه في رتبة التقسيم ان لم  
 يعتبر فيه بل اعتبر فيه كونه اعم من وجه او سوادا في الحقيقة في الحقيقة  
 قسيم الى اى مابان في التقسيم ما منع في هذا التقسيم هذه المقيدة صغيرة  
 والكل في مطلقه وهي كالتقسيم في كذا في مطلقه في كذا في اطلاق التقسيم في الواقع  
 اذا كان بعض التقسيم الذي ذكره في اعم مطلقا بقرينة التقيد بقرينة ذكر ما هو اعم  
 من وجه في مابان في الفصل الرابع من التقسيم الاخير الذي ذكر فيه ايضا  
 فظهر ان هذا التقسيم انتفاء الشرط الثالث وهو ان يتقوا بين الاقسام  
 المذكورة فيه وذلك الانتفاء اما بان يتقوا بين الاقسام متساوية او متفاوتة  
 من وجه في طريق الاعتراض بكل منها في مقامه وهو الفصل الرابع اعم  
 مطلقا كما انما قلت مثلا في تقسيم الجسم الى جزئين فخط اوسع من وجه  
 من اقسامه الباقية جميعا الجسم هو الكل مطلقا اما حيوان هو جسم ناموس  
 متحرك بالارادة فيكون الجسم داخل في مفهوم وهو عبارة عن الجسم الاول



او جسم تام هو شئ له نهاية فيتمثل الجسم خارجا عن مفهومه فوضع جسم مقدر  
 عبارة عن القسم الثاني وهذا القسم مطلقا من القسم الاول فلهذا صرح ما قلنا  
 تطبيقا للثمن وهو قول فان الحيوان هو القسم الاول جزء اضافي وانطلقا  
 قسم من الجسم الثاني هو القسم الثاني جزء اضافي وانتم مطلقا في الواقع  
 وقد جعل ذلك للحيوان في هذا القسم اي في تقسيم الجسم مثلا الى هذين القسمين  
 قسم الى مباديها الجسم الثاني داخل في الجسم للظن معه ويجوز من قبل  
 القسم عنى عن الاعتراض المذكور يمنع القول المذكور الذي هو عبارة  
 عن الصفة في جود او مستند بالتحيز او تحيز المراد من المقسم بالنظر الى تقسيم  
 المذكور اعني بالتحيز ان يراد من القسم الثاني جسم تام غير الحيوان الذي ذكره  
 ان العام اذا قوبل بالخاص يراد به ما ورا له الخاص ولا مجال للمنع كبرى  
 بل لا لابطال فمقتضى هذا التقسيم مستند بتجزير كون القسم اعتبارا من ان التسمية  
 في العقل بين الاقسام ههنا متتف ايضا لان مفهوم القسم الثاني جزء من مفهوم  
 القسم الاول ولما انقسم الذي كان بعض الاقسام المذكورة فيها من مطلقا من القسم  
 وكانا الاقسام متباينة في العقل كقسم الانسان الى ايضا حكم بالقوة والكتاب  
 بالفعل فلهذا لم يترك ايضا جملة من هذا مستند بتجزير كون القسم اعتبارا  
 وايضا قد يقتضى تقسيم الكل الى جزئين بان تنفك الشواذ ان في من شروطه  
 صحت بان اي بطريق فيقول ان هذا التقسيم يلزم فيه اي في تقسيم المذكورة  
 ان يتتقن في شئ في الواقع فليس الا في شئ المذكور الذي هو التقسيم فلهذا تقسيم  
 وذلك اي الاعتراض من على التقسيم المذكور بهذا الطريق اذا كان بعض الاقسام  
 التي هي للجن ثبات المذكورة فيه مباديها التقسيم اي التقسيم هذا التقسيم وهذا الاعتراض  
 مخصوص بتقسيم الكل الى جزئين بان لا يكون التقسيم مباديها التقسيم لان تقسيم  
 الكل الى الاجزاء داخل بمتوسط عليه بين هذا كمن فيه تامل كما اذا قلت مثلا في  
 تقسيم الانسان بالتقسيم المقتضى الى هذين القسمين فقط او مع غيرهما من اقسام  
 الباقية جميعا الانسان هو التقسيم الكل اما في تقسيم الاول مباديها التقسيم  
 او في تقسيم الثاني انقص مطلقا من المقسم فالقسم الذي هو التقسيم الاول

سبح

قسم للانسان الذي هو التقسيم لانها اي القسم والانسان قسم جزئيان من المبادي  
 الكل مطلقا وكل شئين شأنا كذلك فمباديها بان لا يكون قسم بالجنس الى قسم  
 شئها وقد جعل القسم من هذا التقسيم اي في تقسيم الانسان الى هذين القسمين  
 قسم الى اي لا شك وقد يمكن ان يتجوز عن مثل هذا الاعتراض بان يمتنع الصفة في شئ  
 في الغالب بتجزير المراد من القسم كمن لم يمتنع الصفة بان في هذا المثال  
 بعيد فلذا لم يتعزز الاجزاء ههنا ولا يمكن ان يتجوز عن منع كبرى مستند بان  
 القسم اعتبارا من قبل وانما قد يقتضى تقسيم الكل الى جزئين بان تنفك الشروط  
 الشاذ من شروطه ايضا بان انقسم اي بطريق ان يقول القسم في اي التقسيم  
 المذكور انتم مطلقا من القسم كما اذا قلت مثلا في تقسيم الانسان الى القسمين اما  
 حيوان او في تقسيم الارضين وهو من كذا ان قلت مثلا في تقسيم الانسان الى القسمين  
 الانسان هو التقسيم الكل مطلقا اما ايضا هو التقسيم الاول بجزء الكل  
 او ارحم وهو التقسيم الثاني بجزء ايضا والاعم مطلقا كان ارحم وهو من حيث  
 ارحم منقسم الى المقسم الخاص وغيره فيلزم في التقسيم انما مباديها التقسيم  
 والغيره فلهذا لم يمتنع عن اي عن الاعتراض المذكور منع الصفة في جود  
 او مستند بان التقسيم اي بطريق ان يقول ان القسم في جود الاقسام بطريقه  
 ولا وراة وقد يمكن ان يتجوز عن ايضا منع كبرى مستند بان يقول ان التقسيم  
 اعتبارا من حقيقة ان لا اعتبارا في كفى فيه ان يتتقن انتم مطلقا من التقسيم  
 بحسب العقل وان كان ما او لا بحسب الصدق فالعق فلهذا ايضا قد يقتضى  
 الكل الى جزئين بان سبب انتفاء الشرط الثاني من شروطه صحت وايضا بان اكد  
 بطريق ان يقول ان هذا التقسيم شئ الذي هو التقسيم مطلقا الى  
 غيره وذلك اي الاعتراض المذكور عليه بهذا الطريق اذا كان بعض الاقسام  
 المذكورة فيه مباديها التقسيم لانها اي القسم والانسان قسم جزئيان من المبادي  
 بالتقوة وهو ما وللقسم والنزحي وهو انقص مطلقا من القسم او مراد بال  
 تقسيم الانسان الى القسمين مثلا اعني البشر وهو مراد من القسم والنزحي  
 وهو انقص من المقسم فظهر ان هذا المثال لم يكن مطابقا للحق كمن المقتضى

ا



في الثاني ليست من دأب المحققين اذ الفرض ياتي بوضوح ولا يحتاج الى  
 سراد الا ان من المأثورات القديمة انما هو الاصل لا حديثه والاصل قد  
 وهذا معنى المأثور في حق الثاني لا في حق الاول فيتم مطابقا لما عرفت  
 وقد بين ان يجب عند منع الصغرى وسنده في الغالب تقرير المأثور من  
 او تقرير المأثور من القسم وعدم الكبري ايضا في صورة المساوات مستند  
 بان القسم اعتبارا لا حقيقة اذ كان القسم اخضر مطلقا من القسم يجب  
 للمفهوم كما في تقسيم الضاحك الى الالوان والزهري لكن لم يتعرض لما سبق فافهم  
 لما خرج من الفصل الثالث الموقوف اليه الاعتراض على تقسيم الكل الى جزئين  
 بسبب اتفاق الشرائط من شروط صحة شرح في الفصل الرابع فقال  
 فصل موقوف اليه الاعتراض على تقسيم الكل الى جزئين بناء على سبب اتفاق  
 الثالث وهو التباين بين الاقسام واتفا هذا شرط احاطت به بين  
 توافد تقسيم الميراث الى الثلث والبر والوصية وتقسيم الانسان الى اجناس  
 وانما حكمه وجعل هذين التقديريين بنفسه السابق بان يقول ان هذا التقسيم  
 يلزم فيه ان يتوقف نفس الشيء في الواقع في كل واحد من جزئيه وقد كان  
 منه الجواب بمنع الصغرى وسنده في الغالب تقرير المأثور من بعض الوقت بحيث  
 يتوقف بين الاقسام كما بينا ومنع الكبري ايضا في صورة المساوات فتفكر مستقلا  
 بان القسم اعتبارا لا حقيقة او عدم مطلقا لتقسيم الاشياء الضاحك او كبري  
 سبق تقرير الاعتراض بهذا الطريق وجوابه كغيره من وجوب والى القسم بهذا  
 الطريق تعريض في هذا الفصل بقوله قد ينقض التقسيم بان ياتي اى بطريق ان  
 ان في هذا التقسيم تصادقا بالنسبة الاقسام كلها او بعضها اى عدمها اى بغيرها  
 تلك الاقسام كلها او بعضها على نحو واحد بالزات ومتعدد بالاعتبار وعلى قسم  
 شاء كذا في كل واحد من ذلك اى الاعتراض على التقسيم المذكور بهذا الطريق اذا كان بين  
 الاقسام المذكورة في ذلك التقسيم كلها او بعضها يعنى بين كالاتام او بين بعضها  
 عدم من وجه ذكره يعنى ذكر خصصه من وجه لان شيئا ندرنا معا فاكسا  
 فيتم ذكر احدها معني بمذكر الاخر كما اذا قلنا مثله في تقسيم الميراث الى حائز  
 الميراث

للميراث هو التقسيم الكلي مطلقا اما انسان اعم من ان يتخذ اسود او ابيض كما  
 حيوان ابيض اعم من ان يتخذ انسانا او غيره فيجوز من وجه الى اى  
 هذين القسمين يصدران على الاشياء البيضاء وفيما عرفت الاول والثاني في  
 الاشياء السوداء والثاني عز الاول فاجب خبره فلا يتخذ بين الاقسام تباين  
 مع ان من جرد شروط صحة وما قصد دفع هذا الاعتراض بتقرير المأثور من  
 بناء اعتبارا لا حقيقة ولا تصادقا لا يضر اذا حصل فيه ما هو الغرض وكان  
 الواقع بهذا معناه الى ان ما هو الغرض من التقسيم تعريضه الى اى ما هو  
 الغرض من التقسيم المطلق حقيقة او اعتبارا فلا يضر بعض الفضل او تباين  
 اليه ما هو الغرض من كونهما يباينها يقال قال قطب الدين انما يرد  
 في شرحه لظاهر المقصود من التقسيم يعنى من التقسيم المطلق اعم من ان يتخذ  
 تقسيم الكلي لاجزاء ثمانية وتقسيم الكل الى اجزاء ثمانية التباين بين الاقسام  
 كالاتام او كالاتام يعنى اى بقصد التقسيم من التباين بين كالاتام او كالاتام  
 من التقسيم مطلق التباين بين الاقسام وهذا التباين بين اعم من ان يتخذ الواقع  
 او في العقل والاول في التقسيم الحقيقي والثاني في التقسيم الاعتباري والتقيد  
 يتوقف متافيا في الاول ولا يتوقف متافيا في الثاني وما فهم من هذا ان التباين  
 ينافى التباين مطلقا فيتمز التقصادق مضافا الى التقسيم المطلق بقوله  
 لكن التصادق كالاتام بعضا انما يطل اى ما يطل التصادق المطلق الى  
 التقسيم الحقيقي مطلقا سواء كان قسما لتقسيم الكلي الى جزئين او قسما لتقسيم  
 الكل الى اجزاء او سواء كان عقليا او اعتباريا وهو اى التقسيم الحقيقي جعل القسم  
 كالاتام او كالاتام اجزاء او جزئين متافيا اى متافيا في الواقع اى بالنظر  
 في المفهوم والى ما صدق فظهر ما هو الغرض من الاجزاء تصادقا لتقسيمه  
 وهو ان تقسيم الكل الى جزئين متافيا عقليا او اعتباريا وهو اى التقسيم الاعتباري  
 تقسيم كالاتام حقيقة او اضافة الى المفهوم جزئيه مطلقا متافيا في العقل  
 بالنظر في المفهوم فظهر ايضا ما هو الغرض من ذلك كالاتام والتباين العقلي لا  
 يصير احدهما يوجب جزئيه من الآخر ولا تقصير كالاتام كالاتام والتباين المطلق



والاشتغال فليس اعتبارا بين العقل وكذا الاشتغال والحيوان الناطق في الحقيقة  
والكتاب مثال لما كان بينهما تباين عقلي لأن أحد المعلومين فيه لم يكن جزء  
من الآخر ولا تفصيل يعني لم يكن أحد المعلومين فيه حدا للآخر ولا جزء  
أما الحيوان والاشتغال فليس اعتبارا بين العقل لأن أحد المعلومين فيه كان جزء  
للآخر وتظهر من هذه الحقيقة أن التباين بحسب المعلوم بان لا يتفق أحد المعلومين  
للآخر ولا جزء ولا تفصيل يعني لم يكن أحد المعلومين فيه حدا للآخر ولا جزء  
الكل الجزئية في خبره عليه ما الفارقة في خبره هذه الحقيقة هذا بعد تحرير الحقيقة  
السابقة ههنا لكن فيه فاعرف وإن كانت تلك الجزئيات متصادمة في شيء واحد  
فالمواقع تتسم مفهوم الكل شيئا لا شيء أي الجزئيات في التقسيم ههنا هي  
هولاء والجنس والتفصيل والخاصة والعرض العام ومفهوم كل واحد من  
الميزان مع أيها أي مع تلك الأقسام الثلاثة متصادمة فاللون وهذه هي  
بالذات ومتعددة بالاعتبار كالتباين في الشيء على ما بيننا في الفنا في أو من قبل  
ما بيننا في الفنا في حيث قال يكن أن يتفرق شيء واحد جنسا وفردا ونوعا وخاصة  
وعرفا عاما كاللون جنس وهو الذي أهمه فانه يعلم لا بين نوع وكيف  
أي خصصه فانه كيف يعلم الحار والبارد وغير اللون كاللون ويحصل الكثيف  
أي الجسم الكثيف أو تعرفه جسم ملون وخاصة الجسم فانه ما ليس جسم بان يتفرق  
جوهرا مجردا كالتقسيم الاشتغالي على ما ذكرنا البعض فلا يمكن أن يتفرق ملونا فاما لا يتفرق  
من أن يتفرق اللون خاصة الجسم ان يتصرف جميع أفرادها بالملون فانه الملون  
جسم وليس ملون وعرفه عام الملون لانه عام بغير اللون أيضا كالجسم وعرفه  
اللون ما يتصرف بلون من الزوان والسواد والبياض والحمرة والخضرة والصفرة  
خفي قول وخاصة وعرفه عام مع أيها أي الخاصة والعرض العام هو الملون  
لا الملون وذلك على ما قاله الأستاذ في الحقيقة وفيها علة عليها وأيضا يجوز أن يتفرق  
تلك الأقسام الخمسة متصادمة في الشيء فانه تفصيل الملون وجنس السميع والصارير  
ونوع الحقيقة اعني هذه الحساسة وتلك الحساسة خاصة للجسم النامي وعرفه عام  
المتحرك لا اراد اجمالا هذا التفصيل ليلكن الضبط سهل على المتدبر

فقد

فقد يعتبر في أي إذا كان الاسم كذلك فقد يعتبر في السائل على التقسيم اعتبارا  
يظهر كونه حقيقيا والوطن كونه تصادفاً قبل الاعتبارات بآتي بآتي  
ان يفهم ان هذا التقسيم بعد تصادف الأقسام فيه هذه صغرى ولكن مطلوب  
تقريره ان هذا التقسيم تصادفاً في كل الأقسام وبعضها في شيء واحد بالذات  
أو متعددا بالاعتبار وكل تقسيم شيء كذا في كل شيء عند أي من هذه الاعتبارات  
يتمتع الكبري بأن أي مستند بان يقول ان هذا التقسيم تقسيم اعتباري لا  
حقيقي ولا اعتباري يكون فيه أي تقسيم الاعتباري كما في الأقسام أي كما يترك  
الأقسام بحسب المعلوم فقط ولا يلزم كما يزعم كلاً أو بعضاً بحسب ما صدق  
ولا يفهم أي لا يفهم التقسيم الاعتباري فلا يفهم الأول التصادف أي تصادف  
الأقسام كلها أو بعضها يعني صدق كل الأقسام أو بعضها على شيء واحد  
تصادف في الأقسام كاللون مثلاً فهو الشيء الواحد باعتبار تصادف أي  
باعتبار الشيء ذلك الشيء بغيره من جنس متخالف كقولنا الكليات الخي مشدود  
يعتبر ذلك الشيء بشيء متعدد يعني يتفرق بشيء متعددة بالاعتبار في كل  
أي ذلك الشيء في الأقسام أي في الجزئيات المتعددة بالذات يعني يجوز أن يتفرق  
ما صدق عليه كل منها فلا يرد على ان الملون مع كونه واحداً بالذات كيف يتفرق  
ما صدق لكل من الأقسام الثلاثة لا غير التفصيل ههنا فانه احتياج إلى التمايز  
فأعني بذكره فاعرفوا خطأ الطالبيين المستعدين من هذه الرسالة  
ولولا ان هذا أي وان يتفرق هذا البحث اوان هذا اوان قال في هذه الآية  
اوان كلمة اوان كزيتا لفظا ومعنى وفرد بتفصيل لاهزة جمع اوان بعد كذا  
في القاموس خبر لان سقوط الهمزة بسبب طرمان الضعف القوي لمزيدكم  
بينا ان لا يتفرق في هذا المقام من طرف الغرض وجعل بها قالة الحقيقة وتعام  
حيث ان في رسالة السرم بتقرير القول بين الناطق انهم فان اردتم التفصيل  
فارجعوا إليها فانها جامعة بجميع قول بين الناطق اذ هي متوافقة في أول  
الجملة وأوقات الشاهد كذا في قوله طريق ما تسمى من العالم الذي دفعة  
كلها فاعرف من الفصول المتعلقة بتقسيم الكل إلى الأجزاء وليست شروط







وجعلنا المعنى المستعمل بالمعنى الموصوف والصفة فيها المستعملة للصفة  
 بين المعنيين احتراز عن العلاقة الغير الموصوفة لان وجود العلاقة لا يكتفي بالبيان  
 بل لابد من ملاحظة الحق كانه كانت عارضة ولم يرد عليها السقوط فكيف يمكن  
 بل غلط والسقوط من المعنى في حق غيره كما في النسبة او يتغير فيه كما في النسبة  
 لان كل جنس من جنسية العلاقة لا يجب ان يتغير مع ما من المعنى بل يجب  
 ان يتغير مع ما من المعنى مثلما يتغير مع ما من المعنى السلب على السلب لا يجب  
 ان يتغير مع ما من المعنى السلب على السلب في حق غيره كما في النسبة او يتغير فيه كما في النسبة  
 منهم فلو لم يد المعنى للبيان كونه موصوفه مع العلاقة فخطا في ادعاء انه اعادة  
 معنى مما ذكره في العلاقة وهو خطا بالحق المعنى فخطا في ادعاء انه اعادة  
 وانواع العلاقة المستعملة كثيرة ترتفع على ما ذكره في الحق وعشرين منها  
 السلب على السلب وعكس والطرف اسم كل واحد من عكس وعكس والطرف اسم كل واحد من  
 على الاثر وعكس والطرف المطلق على المقيد وعكس والطرف العام على الخاص  
 وعكس واقامة اللقب مقام المقتضى اليه وعكس وتسمية الشيء باسم مما هو  
 وتسمية الشيء باسم ما يؤول اليه وتسمية الشيء باسم ما كان عليه والطرف اسم كل  
 على الخط وعكس والطرف اسم الشيء على ما يؤول اليه والطرف المكون في حق الشيء  
 والطرف اسم احد الضدين على الاخر وهو كونه عارضا في علم الشيء فلا يرد  
 الفرض ان كان الاسم كذلك فلا يبعد ان يرد المعنى الفرض من لفظ كونه  
 مثلا تعميم الثاني او الاول او كليهما واما القضية هي التي تنص على المراد  
 لا بالوضع حاله كانت او عارضا اما تعميم اعادة المعنى للحقيقة من المعنى  
 للحقيقة او مع اعادة المعنى للحقيقة وهي الاحتمال الاول تعلق الادعاء بالحقيقة  
 المذكورة في الحق مما ذكره ولا يبعد ان يتغير بما ذكره فاما المثل للحقيقة  
 على ما يوصفها للحقيقة لقوة اتصال وتعلق الاحتمال الثاني تعلقها بحقيقة  
 غاطية فاما الطراف للحقيقة على ما يوصفها فبما ذكره في الاول باسم الاول  
 وعلى كل من الاحتمالين لفظ الحقيقة المذكورة في المعنى اما مشتق من المتحرك  
 الذي هو حقيق بمعنى يتغير او بمعنى ثبت او من اللزوم هو حقيق بمعنى ثبت

وجعلنا اودع به زيدا فهو باعتبار الاول مجاز وباعتبار الثاني حقيقة وقد يقال  
 بتغيير احوال الطراف لفظا لفظا على الخاص اما باعتبار خصوصية الاعتناء  
 فهو الاول باعتبار عدم بل باعتبار خصوصية كما اذا قلنا كرمته او طمته  
 او كونه فقلت نعم ما فعلت فهو باعتبار الاول حقيقة وباعتبار الثاني مجاز  
 ولا يتغير تعلق الفرق بين التعيينين وهذا تحت ملاحظة من المعنى  
 يتغيرون ان هذا الاطلاق مجاز مطلق باعتبار ذكر الامام او اعادة الخاص  
 ويعتبر بغيره ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه من الوجوه كذا  
 فهم من كلام المتقدمين ان في شرح التفسير في ما قبل الفرق بين الاطلاقين  
 بقرينة المقابلة مثلا اي بقرينة مقابلته احدهما بلاخر قاله للمثبت كما اذا قيل  
 التفسير في الملائكة والمليكون فاعتبر من عليا بانه يترى ان يتغير في الشيء لم  
 واجيب بان الملائكة من الملائكة ما عدا الله بقرينة ذكره في مقابلته الانسان  
 انتهى فالظاهر ان المراد من الاعتناء هو الاعتناء بقرينة الاطلاق في الموضع  
 الصغرى كونه في الموضع من بعض القسم لا في الموضع الكبرى كونه في قسم  
 اعتبارا باسبق مثل ما ذكره في الفصل الثالث لكن لا يصح كونه  
 اعادة المجرى ما نفعنا او مستلاد على التقديرين سواء كان الجيب في حق الموضع  
 او شخصه خبر المعنى المجازي القوي ان المعنى المجازي كونه في الموضع  
 باسم الدلالة وكذا انصاف بالقرينة والمجازة الاصل مصدر بمعنى المجاز  
 من جازا التمايزه اذا اعداه ثم تعلق للكلية المجازة اي معتد بها مكانها  
 الاصل او الكلية المجازة على انهم اجازوا بها مكانها الاصل وكل منهما يلزم ما ذكره  
 في وجه التسمية بالحقيقة اذا الوجه فيها كونه الكلية المستعمل فانه او مشتق من كونه  
 الاصل مظهره كذا في الاصل الاول لا احتياج للتقدير في الاول والاولى  
 على معناه الاصل وانما من قبل وجعل عدل فلم يرد ايضا وقيل من جازا المذكور  
 فتح بمعنى المجاز في موضع الجواز وبما تفصيل هذا البحث وما بقى من الكلام  
 المذكور في حق شرح التفسير من البنية برون العلاقة طلب بالقرينة المستعمل  
 ونحوها من التمايز في حق السبب واسوئل ونحوها من التفسير ونحوها

وعلى الاول لا يتصور الا معنى فاعل لا يخرج من سببها معنى الفعل فقط وعلى  
 الثاني لا يتصور الا معنى فاعل وجعلت سميت بالحقيقة فلا حاجة الى اليمين وبين  
 تعريف كل من الحقيقة والجاز وفيها اقسامها في البيت فلا يتصور القرينة الثانية من  
 ارادة الحقيقة كما تجب المعينة ارادة المعنى الجازي بخصوصه اذا كان الجازي هو  
 اى مجيبا بغير الله في الابطال واما انما تفعل الفعل او شخصه غيره قال في الحقيقة واما  
 اذا كان الجازي مستملا وجعلت بغيره فمعنى في ليل فلا بد لجاز من بيت قرينة  
 ما نعت عن ارادة الحقيقة هذا اذا كان الجازي بالحق بغير شخصه غير المعدل بغيره  
 عن طريق الفعل واما اذا كان الجازي هو المعدل فمعنى بان مراد من هذا من اقترن  
 القرائن الثانية انتهى معنى واما اذا كان الجازي مجيبا بغير الله في المعاني فلا بد  
 للجاز اذا كان الجازي معنى مجازيا من بيت قرينة ما نعت كالا بد من بيت قرينة  
 معينة لا ارادة المعنى الجازي بغيره واما اذا كان الجازي بمعنى حقيقيا  
 غير ظاهر فلا بد من بيت قرينة تعيين ارادة فقط هذا اذا كان الجازي شخصيا  
 غير المعدل واما اذا كان معلا فمعنى بان مراد من هذا من اقترن القرائن الثانية  
 سورة كالمعنى الجازي معنى مجازيا او معنى حقيقيا غير مراد وهذا الترخيع كما كان  
 من اقترن القرائن كان دليلا على دعوى ارادة قد حجة الى الدليل على دعوى  
 ارادة المعنى الجازي او المعنى الحقيقي الذي لم يكن ظاهر كذا فافهم من الترخيع  
 هنا بحث فاعرف وايضا الحاجة الى القرينة المعينة فيها الى المصادفة في الاول  
 لان المانع يكفي لغيره لان الترخيع يكتفي بغيره والسند يكفي جواز اذ يتصور  
 في استئثار فلا يجب على المانع ثبوت وقوعه وان ذكر في سورة المزمل والقرينة  
 الثانية عن ارادة الحقيقة انما تستعمل او تستعمل الا القطع اى الجزم بالمعنى الجازي  
 لا بخصوصه كما تستعمل القرينة المعينة للقطع بغيره لا بقرينة تلك القرينة بغيره  
 الجزم وانقضى المعنى الجازي حقيقة لغوية اذ المعنى نسبت حقيقة اللفظ  
 الجازي لما فرغ من اللفظ الذي فرغ في اللفظ الثالث فقال الله الثالث في بيان  
 احوال المصدقين اى القضاة وهي الكتب التام الذي يحتل الصدق والكفر  
 وطريق المصدقين عليها من قبيل الطلاق اسم العلم على العلم غير  
 الامام

وهو المستند

لامام او من قبيل الطلاق اسم العلم بالجزء على الكل على مذهبه الحكم هذا لا يتصور  
 عدم كون المصدقين قبل التفتيش المصدق اما لو جعل اول معنى المصدق  
 ثم نقل اليها في وجه الطلاق فلان المصدق ح صدقته على القضية على وجه  
 الامام او على جزئها على مذهب الحكم وبيان احوال ما كان معناه اى معنى  
 المصدق من الكتب انما قضت بغيره لفظ ان كل من هذا انجمنه ويجوز  
 ان نحو بيان ان كل الذي من الكتب ان قضت هي التي وقعت ضد المصدق  
 لا اريد بيت المصدق وقاكر وما يتعلق به من قبل ان على الجازي بيت  
 فقال اعلم ان المصدق الذي يحسن القضية اذا قال احد صريحا او ضمن من غيره  
 يقال اى المصدق في القول صريحا او ضمنا الذي صريحا او ضمنا نظرت في  
 قضية او جازية وايضا يقال له المعنى كذا في قضية الفصل فلا بد من دليل  
 ان البيت فاصلا لا لا يثبت الجوزية القضية او القدره الطور فلا يشك ان  
 لا اذا قال احد لا يقال له الدعوى والذى وهذا اذا لم يزل الاشياء انصرفت  
 واما اذا اولى به فيقال له الدعوى والذى ايضا كما اولى به مستند لا عليه  
 بما جده على ما قال ايضا وقد ذكر في قوله كانت احدهما يابست مستحبة ان خبر  
 من يستحب الشرط لمن وتاثير على ما صرح به في بعض كتب الفقه  
 في حقه هذا الكلام وهو من استأجره مفهم من الترخيع وكذا القرينة الثانية  
 مطلقا وانما سجن المصدق الذي قال من عند نفسه الدعوى او الذي لا  
 اذ عاد والتزم فاطلاق المعنى على حقيقة ان اريد به هم الفعل ومجاز  
 اريد به الصدور المجازي واما اطلاق لفظ الدعوى على جازي البيت ما لم يزل بهم المفعول  
 من الاشغال هذا اذا اعتبر اطلاقها عليها اصطلاحا فانها حقيقة وفيه  
 فاعرف وقالا بالنسب او بالرفع عطفت على اسم ان لان كل من هذا مكسورة  
 حكما وان كانت مفتوحة لفظا والعطف على اسم ان المكسورة لفظا او حكما  
 جازي كما بينه كتب النحاة اما بالرفع عطفت على الجوزي واما على مذهب النحويين  
 لانهم يجوزون العطف على الجوزي بدون اعادة الجازي حاله سواء كان  
 بالاشعار العقل الذي من شأنه التعليل سواء كان تعليل باللفظ او لا فهو قائل

لان الزيادة في البيت

وهو المستند الى قوله تعالى في البيت



التصديق مطلقا وهذا على احتمال الثاني في عطف الاول معطوف على المفعول  
في جود بان يقال هذا العطف ليس بجائز لانه من قبل عطفه شيئين مجزئ  
واحد على معنى عامين مختلفين اذا العامل في العطف على الجوزي يسمى  
وفي العطف النوعين ويتبين دفعه بوجهين فتخرج وعلى الاحتمال  
الاول فيه معطوف على الجوزي وهو المحذور في الثانية في لا يرد عليه الايراد المذكور  
فانهم اوردوا عطف على المفعول في جود عليه الايراد المذكور اذا العامل في  
العطف على الاول اما ما عني او مجزئ وفي العطف عليه الثاني فيسمى  
ويكون دفعه بوجهين ويجوز ان يقال فلو استدلالا على خبره ويتبين  
معطوف على الجوزي في الشرط الذي كانت خبره الا ان وكذا احتمال اخر لا يرد عليه  
الا ان المذكور ما عني وايضا يقال المستدلى والمدعى في صيغة اسم الفاعل  
وهو الذي نص عليه في كبر ما يردون ان كالمع نظر في خبره معطوف على الثاني  
ان كان بديها خفي انما في كالمعلا او استدلالا من حق اي من حق  
فان العطف والاستدلال وجهان متماثلان معناه هما شيئين على الشيء والاول  
من العن ما هو واسطه لحصول التصديق بالمطابقة البرهاني الا ان والى  
عليه على التصديق او على المدعى ويجوز رجوع المدعى بتاويل العطف  
او للشيء مثلا يعني ان من قبل العطف وضع هذا سرا على عليه بالاعتقاد  
الاول المعنى ويرواها معطوفة وقرينة البعض بين العطف والاستدلال بالادلة  
استدلال من العمل على العمل وهذا هو الاقرب والشافعي استدلالا من العمل  
على العمل وهذا هو الذي قلناه في التصديق المذكور معقولا بالليل  
ولم يكن بديها جليا وذا نفاذ غير معقود بل هو او بدي في غير موقوت  
بتبين اذا القرون بالليل كالمقرون بالليل لكنه لم يتعرض لانه قصدنا الاكتفاء  
بما هو الاسهل ويجوز ان يتجوز الال من الال اعم من وما في مودة ولا يستدل بكون  
الاكتفاء منية على من ذهب من لم يتجوز المناظرة في التبيين في يتحقق ذلك في غير  
ففيمن الاول فقط قلنا ان يتجوز اي معنى ذلك التصديق ومعناه ان معنى  
الشيء طلب الال في غير ذلك التصديق وذلك طلب اذا كانت لفظ المنع فتؤكد

في

في منع او عايش من لفظ المنع كقولك هذا ام او منعت هذا وامنع  
هذا فتبين ان ويحيى منها مجزئ بالحق او اما اذا كان ذلك لفظ المنع  
اللفظ المنع كقولك في بحث مريد به المطالب او غير ما يشق من لفظ المنع  
انقولك لا ثم او غير رسمك او غير عطف اليه فهو حقيقة على سبيل  
منه وايضا السالك ان طلب شهادة الفاد المخصوص كالشاهد هدية  
والشكاف للجماع وهو المحسوس بالنقض التبري وان كان بطلب بواسطه التبري  
تفصيل او لا ضمن منه والى ان يطلق عليه المعادنية مجازا وهو  
المعنى بالمعادنية التقديرية لكن كل منها غير شائع ليقال اما غيبه على كذا  
منه والى ان يتعين لهما وان كان التصديق المذكور بديها جليا قال في المعاشرة  
باليدى بل هو اليدى الاولى واليدى الفطرية القيد واليدى اليد  
اشتركت في ذلك بلاهت بين عامة الناس وما عدا هذه المذكورة من اليدى  
يدى اخفى في ارجع الكتب لليزان انتهى فاعلم ان اليدى يستد او الميت  
هي التي حكم بها العقل بحرية تقصير طرفي الحكم بلا توقف على وسط خاضع  
موجب في الذهن كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء وقضا  
قياسها معها ونسبي قلبي العيب الى التي حكم العقل فيها لا يجوز تقصير  
طرفي بسبب وسط حاضر في الذهن كقولنا الاربعة زوج فان العطف بها  
يحكم بزوجية الاربعة بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانفاك بتبني  
ومنه اذهات هي التي تحرم بها الحسن شى حيث اذا كان الحسن من الحواس  
الطاهرة كقولنا الشئ شوق واننا الحقة ونسبي وحيد ينفذ ان كالحسن  
من الحواس الباطنة كقولنا ان لنا جوعا وعطشا وموت اترات هي التي  
يحترم بها العقل وحسن السمع كقولنا على على السلام ادعى النبوة وانظر المجزة  
ومجربات هي التي يحرم بها العقل والحسن مع احتياجه الى شئ المشاهدة  
كقولنا شرب السموم من سبل الصفاة وحسنيتها هي التي تحرم بها العقل  
غير السمع ولا احتياجه الى كثرة المشاهدة كقولنا نور القمر مستقر ومنه  
وكذا من الاولين بديها جلية وما بقي من الاربعة بديها خفية لا عند

اشتران مشا والبداية وهو الفيزياء والتميز والنوادر والمسلمين عامات  
فانما حجة جديده جلية وجوه البطلان لما لم يصدق التثبت اما العقل  
او كلاهما لان الدرك يتصور فيهما فان العقل فهو ما ان يتصور في  
طريقه بلا توقف على واسطة حاضرة في الذهن في الاولى وان توقف في  
قضايا قضايا ما معها وان كان الحسن في المشاهدات وان كان كليها معا  
ففي كل واحد اقام لان الحسن الذي يتصور مع العقل اما ان يتصور في  
فان كان السمع في التواترات وان كان غيره فاما ان يحتاج العقل  
في السمع في التواترات او لا يحتاج فان احتياج في الجواب وان لم يحتاج  
ففي الجواب فلا يتصور مع اي التصديق الذي هو الجواب ولا يصح مع  
ما هو مسلم عند نظم الان يدعى لما لا يصدق في التبعين وان لم يتصور  
فيها لم يكن بد من جليها وان منع المنع ذلك التصديق يتصور في  
لنفس ذلك التصديق مكافئة هي الاعتراض بما لا يتفق في التبعين  
وذا في موضع اتفاق وان كان التصديق مقصورا بغير ذلك  
اي حين كونه مقورا بغير ذلك وطائف اى موصوفة بمعنى مستحقة في  
مسئلة الاول المنع مطلقا قدرة على الاخيرين لان متعلق بجزء الدين يتناول  
فيها والجزء مقدم على الكل طبعه الاول من الاخيرين لانه لا يحتاج الى  
ذكر شيء معه كذا في مشاهداتنا هذه او ننسها لانه ادخل في الصواب في  
يجب عليه اثبات ما منعنا ان نعند الاشياء يظهر حقيقة مدعاه بخلاف  
الاخيرين لان العقل يصير فيها ما لم يتفق ما فعلنا في فلا يظهر حقيقة  
مدعاه حق الظهور والثاني العارضة لذلك قدورها على التفتيش كدورها  
اخرى ما نسبت اليه لان في الاول دخلة الضرورى في الثاني دخلة الدين  
والثاني في الضرورى اخرى من الضرورى الدين ان الضرورى في الاصل يتصور  
الدين والثالث التفتيش كذلك حينئذ متافكا يعني اذا كان الامر كذلك  
فكان ينبغي ان يوردها تحت مقال بين الوفا تحت التثبت مطلقا فان  
هذه المقالة الالهية بغير احوال المنع مطلقا وما اراد اول ان يبين ما يصح

ان يحق

ان يتصور طالع وما لا يصح واعتنى مشا فقال اعلم ان التثبت في كانت  
التصديق فيه مقورا بغير دليل منع مقدرة الدين منعها حقيقة والاولى  
ما يتصور في صحة الدين وهو شي اجزاء الدين وشرايطها حقا مطلقا  
ففيه تجرد فافهم اذا لم يستدل العقل اى اذ لم يبين عن عليا اى على كماله  
ان لا يورد عليها دليله قال في الحقيقة وانما يستدل عليها فلا تمنع حقيقة  
بل بما اذا في السنة انتهى ويصير منعها بما عقليا وان لفظ المنع فهو من  
في معناه للمتنق هذا على تقدير ارادة شيء من مقدراتها وانما  
على تقدير كون الشيء من مقدراتها وانما مقدراتها في الجان في المنع فقط  
ويصير منعها بما حذفتها ولفظ المنع في ايضا يستعمل في معناه للمتنق  
عقليا ولغويا وهذه الحقيقة تدل على ان الامور التي في الواقع لا تسمى  
منع المتنق في غير المقدرة التي يستدل عليها والا فلا حاجة في تحريمها وان كانت  
تلك المقدرة بدورها جليها فلا يمنع منعها احوال المنع في يتصور مكافئة غير  
اتفاقا عندنا في المناظر ولا يصح منع المتنق اى حين كونه مقورا بغير  
لان المنع معناه الجازي طلب الدين والمطلوب حاصل اذا منع يكون  
ذلك المنع من قبل تحقيق ما هو المراد لغيره معنى صحيح كونه هذا بحث  
على ما يات مشا في الحقيقة الا ان يراد بهذا المنع منع شيء بلا تقديره بغيره  
قول وما بما زعمه السنة سواء كان ذلك المنع منها او بدوه و مراده بمنع شيء  
قدرة معينة على شيء من لم يتصور منع مقدرة الغير معينة او منع المقدرة  
مطلقا اعم منها ومن غيرها على ذلك من جوارها والاول المرجح فافهم  
من مقدمات دليلهاى مقدرة دليل كمال المتنق وقيل المنع في صورة النبي  
وذا اى المنع بهذه الازاحة مجازة النسبة وايضا يصح منعها بما عقليا وانما  
المنع الذي قد يفيده شيء من المقدرة فهو بما في الحذف ويصير منعها بما  
واما لفظ المنع على تقديرين فهو مستعمل في معناه للمتنق في ايضا حقيقى  
ايضا في الثاني وانما ان يقول لم لا يتصور الاستدلال الاول كالاتحاد في الثاني ان  
حقيقيا عقليا بان اريد من المتنق شيئا من الدين بما في يتصور الجازي في المنع





كان يقال ان لا يثبت بانته وهو الصغرى في التل الفروض لم لا يجوز ان يجوز  
 ذلك الشيء فاطفا هذا منع سنده في صورة الجواز وهذا سنده في صورة  
 المقدمه المنة فليس الامر ان يقال ان لا يثبت بانته ان لا يجوز ان يتصور  
 وهذا ايضا منع سنده في صورة الجواز ان هذا السند اخص مطلقا من  
 تقييد المقدمه في نفس الامر وقد ذكر على سبيل القطع ان قطع العقل  
 يعني على طريق القطع لا على طريق التجيز وفي صورته ان اشار الى الاول  
 بقوله كان يقال في منع الصغرى في التل الفروض لا ان لا يثبت بانته كيف  
 وهو ناطق اشار الى الثاني بقوله ان كان يقال في منع كمال الصغرى لا ان لا  
 ليس بانته انما هي ما ذكره من الصغرى لو كان الشيء الذي ادعيت عدم  
 ضابطته مثلا غير ناطق وليس الى الملال ان ذلك الشيء ليس كذلك ان  
 غير ناطق ولا يثبت سنده ما ذكره نفس الامر في صورة القطع واما السند الاخص  
 الذي ذكره على سبيل القطع فكان يقال في صورة الاول كيف وهو يتصور  
 يقال في صورة الثانية انما هي ما ذكره لو كان غير ناطق في الملال ان ذلك  
 قوة من السند مطلقا للجواز او جواز تحقيقه يعني لم يكن يتحقق في نفس الامر  
 لا زما في صحة لا يتوقف صحة المنع مع السند الذي هو على سبيل القطع هو ان كان  
 في الصورة الثانية على انات السند الذي ذكره على سبيل القطع هو ان كان في  
 الجواز لا يجوز ان كان سنده في منع المانع او في نفس الامر وليس المنع الذي سنده  
 اي سنده المنع هو الصورة الثانية بالنية اليا ذكر مطلقا وصورة ثابتة بالنية  
 او ما ذكره على سبيل القطع هو ان كان في المنع الذي سنده في الصورة الثانية  
 بالنسب بين المقدمه اي الشيء الذي بنى عليها المقدمه هو ان لا يثبت بانته الذي  
 نشأ منه المقدمه المعينه كما ذكره التي غلط فيها العمل بسبب من اوجب المقدمه  
 بالمنع الحقيقي او بالمنع الجازي مع السند الذي هو الصورة الثانية والى منع  
 كتابي هو ان لا يثبت بانته من قبل سنده الكلي كما ذكره ان لا يثبت بانته  
 هذه المنع كما هو الظاهر بان يثبت معنى المنع على طريق التل في المنع ولو كان  
 للمعاصرة من هذه المنع يجوز تسمية على ظاهره ان لا يثبت معنى المنع على طريق التل

الذي

ذلك كما ان البت كمن الجواز

الذي على مقدمه الذي مع بيان منشا الخطأ كمن فيه ما ذكره في مقدماته  
 وذلك الخطأ احاسب اشياء منى باض او بسبب توهم وقوع شيء من مقدمه  
 المانع على تقدير وقوعه مثال الاول اذا قيل ان لا يثبت بانته لا يجوز ان يتصور  
 كمال الجواز جزء او كمال الجواز ان يتصوره مطلقا ان يمنع كماله بطريق الملال  
 بان قال لا يثبت بانته جواز ذلك فيكون جاز من الاجزاء الى الجواز بالنية  
 فما نحن فيه من الاجزاء العقلية المحيطة بظهوران المانع اشته عند طرفة العيان  
 بالمحل الذي هو موضوع في الخطأ مثال الثاني مثلا اذا قيل في صورة المانع العامة  
 الوجود والى ان لا يثبت بانته على جميع الاشياء حتى تقييد سبب في تصوير  
 في المانع الثانية الشيء الذي يتصور وجوده وعدمه مستند المانع ان يتصور  
 او معدوما واما ما ذكره في ثبوت المانع لا يتصور في المانع في المانع في كل  
 ان يمنع الملائمة بطريق الملال بعد اخذ فيكون السند المذكور معدوما بان قال  
 لا ان تلك الملائمة وانما تقيم تلك الملائمة اذا كان عدم ذلك الشيء بانته ذاته مع  
 بقا وصفت وهذا هو الملال ان يجوز عدمه بانته ذاته وصفت معا او بانته  
 صفت فقط على هذين التقديرين لا يتم تلك الملائمة فظهر ان العقل توهم  
 وقوع تقدير الاول وجزم بكل الملائمة وقوع الخطأ فان قلت هذا التعريف  
 متقضى لا بد لا يثبت جلا ليس بانته منشا الخطأ مثال هذا الملال اذا قلنا  
 في اثبات الملائمة للمنادية في ذلك كمال الرأى الملائمة لو كانت معدومة في  
 المانع يلزم عدم الملائمة على تقدير وجودها وانما بط المقدم مثل  
 ثبت المانع وهو تقييد المقدم ثم اراد بانته هذه الملائمة العدمية وعدمه  
 فرق بين كونها كونها معدومة في المانع يلزم عدم الملائمة مع وجودها  
 لكن المقدم وهو عدم الفرق بينهما ثابت والثاني غير ثابت المانع وهو الملائمة  
 فلا يخرج ان يمنع المقدمه الاثباتية في القياس الثاني وهي سنده عين المقدم  
 يفرق بينهما بان قال الملائمة العدمية شيء معناه ان متصرف بصفة عدمية  
 وعدم الملائمة للشيء معناه سلب تلك الصفة العدمية عنه وهذا المنع من  
 اتسام الملال بانما يصح حسب الحكمة الواقعة فيما ذكره السند في ذلك كماله



قلت يمكن الجواب عنه ومنع صدق التعريف عليه لا يمكن ان يرد في  
 الاول وثانيا بعد تسليم عدم صدق تعريفه عليه بتخصيص ما  
 هو كونه الوقوع في ضرره وثالثا بان بطلان التعريف ببيان افراد المشهور  
 وبالجملة الفرق المشهور فالمراد من التعريف بالمراد من ان يتصور مطلقا  
 الذي يخلط فيها بسبب من الكسب ويدين فيه من ان يخلط في غير ذلك  
 المعنيين بغير ذلك من جهة المولد وهو المقدم ومن جهة المولد  
 وهو الخلق يتكلم به وهو ما نرى كانه يتكرر فيها والاشارة الى ان  
 النقض الاحتمالي حتى يصح في البعض وهو ليس بصحيح لانه قد يقع في  
 موضع لم يكن هو النقض فكان نقضا للنقض الاحتمالي ونقوض النقض  
 الاحتمالي في المقام الثاني لا يخرج من الفصل المذكور اذ ان يشرع في الفصل  
 السوي ايضا ما هو المرجح على المعنى عند منع السائل مطلقا وما يتعلق به  
 فقال فصل الواجب بالوجوب التعريف على المعنى عند منع السائل مطلقا بالمراد  
 الجائز بالمراد الاعراض من حيث الحقيقة مدعاه اي مدعى العمل الذي يقتضيه  
 وهذا بان يتصور نظرا ويجوز ايضا ان يتصور بديهيا خفيا الغير المدل او عند منع  
 السائل مطلقا بالمراد الحقيقي لا بما ذكره لانه من منع السائل ما يطلق عليه  
 منع السائل بطريق العرف الجائز او لا بما يعنى الجائز فقط اذ المعنى الحقيقي  
 ضروري من افراجه فلا يرد على السكوت بعدم جواز جمع المفارقة والجائز مدعاه  
 دليلا اي مقدمه دليل العقل الذي يقتضي المنع والجمع الاخير مدعاه من ان يتصور  
 بمعنى منع المدعى او لا بما اردنا من منع المدعى للعقل وبما تقدمنا في  
 منع المدعى العقل او لا بما اردنا او بالاشارة الى انبئات ما منع اي انبئات  
 ما منعنا لانه هذا انبئات ما منع مطلوب المانع وكل ما هو مطلوب  
 المانع فهو الواجب على العقل فينتج عنك المانع والمشار اليه بهذا وهو مطلق  
 وهو الواجب على العقل فينتج عنك المانع وذلك لانبئات الذي هو مطلق المانع  
 والواجب العقل نوعان يعني متميزة في عين احدهما اي احد النوعين انبئات  
 بالانبات وهو الذي لا يخلو من النوعين او عارضا وبما والاخر من مطلقا

اذ القرب

اذ القرب بوجهة كل منهما كما سيأتي من في المتن والاشارة الى انبئات بالمراد هو مطلقا  
 السائل مطلقا فينتج عنك المانع اي السائل مطلقا فينتج عنك المانع وكذا بطلان السند  
 الاعراض مطلقا عند فينتج عنك المانع الا وهو لا يخرج من وجه من وجه المنع  
 فبذلك لا يخلو ايضا ان مطلقا من عينه انما الاطلاق مطلقا لان انبئات  
 يستلزم انبئات وعين المنع كما يستلزم انبئات انبئات انبئات اي لا انبئات  
 انبئات ومنه انبئات انبئات انبئات من انبئات مع ضعف انبئات انبئات انبئات  
 الا مع انبئات انبئات فانه لا يخلو من انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات  
 في مثل هذا واما انبئات فاعرف انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات  
 السائل مطلقا فينتج عنك المانع فينتج عنك المانع فينتج عنك المانع فينتج عنك المانع  
 قوله ان انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات  
 انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات  
 الا مع انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات  
 انبئات اي عين المنع ولولم يثبت باطلاق عين المنع او انبئات انبئات انبئات  
 لا يرفع النقطة وانما انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات  
 مطلقا والقدم من انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات  
 فينتج انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات  
 بمراد انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات  
 انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات  
 كما سيأتي من قولنا ان انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات  
 انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات  
 السائل مطلقا فينتج عنك المانع فينتج عنك المانع فينتج عنك المانع فينتج عنك المانع  
 مدعاه من وجه انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات  
 بطلان السند اي مدعاه من وجه انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات  
 انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات  
 انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات انبئات

اي كون السند اخص مطلقا فيكون الامر في نفي المانع عنه اي من المانع كذا سائر  
اي مساو السند لنفي المانع المذكور واخبر ان يكون السند اخص مطلقا في  
نفي الامر ونفي المانع من اي من نفي المانع لان من مائة ما يتاها هذا السند  
مساو للمانع واخص مطلقا من المانع فغير مجازة النسبة بين المانع وبين نفي  
الساوات الاخيرة اذا المانع كان مكانا كما قاله الاستاذ في التفسير فاحرف  
لا بعد ان يقع المانع يعني المانع ويقدر المانع في نفي النسبة حقيقة والمجان  
في الطيف فافهم والسند اي ما يطلق عليه السند عرف هذا الفن ملتصقا  
بالاحتمال العقلي سواء كان وجودا او لا يعني سواء صدر من المانع على غير السند  
الا حصة اقسام اي مخصصة في اقسام تحت قال في المنة ان قلت مساواة  
السند لنفي المانع في نفي المانع المانع ان لا يقال للشيء انما هو  
اذ لا يتم نفي التعذر فالتساوي هو عين نفي المانع الخارج عن  
الاقسام الخاصة كقولك انما ليس بانسان لا يجوز ان يتو انساذا قلت  
لم يكن ذلك كتب هذا السند كون السند عين نفي المانع ان كان نفي المانع  
بعد المانع ليس سندا عرف هذا الفن بل في نفي المانع تام انتهى هذا اعتد  
على قسم سبب انتفاء الشرط الاول من شروط صحة وهو الجمع كما ذكرنا  
هذا القسم بط لا من مقارن بمحقق قسم داخل في القسم وخارج عن الاقسام  
وكل قسم شأنه ان لا يقطع وبين خروج عن الاقسام بقوله مساو السند لنفي  
المانع ان قلت هذا بين خروج عن الاقسام الاول فقط لا خروج عما بقى  
بين عن الاقسام مع ان لا بد من قلت خروج عما بقى من الاقسام فلا حاجة  
الى اثبات ان السند المذكور اذا نسب يقسم من الاقسام المذكورة انتبه بالاول  
فيكون هيما يتخرج عن القسم الاول فقط واجيب عنه يمنع الصغرى يعني يخرج  
دخول في القسم اذ لا يخرج القسم هو الذي يطلق عليه السند عرف هذا المانع  
وهو الذي يقال لنفي من جهة الفقل لان جهة الفهم وصدور من المانع  
على زعم ان يستلزم نفي المانع يخرج صدق القسم عن بعض الاقسام بعيد  
او ما ذكر من المادة فلا يطلق عليه السند عرف هذا الفن بل يطلق عليه

نقص

نقص المانع ولعل قوله تأمل في آخر الحديث اشارة الى حلول عادة غير ما ذكرت  
وهو ما يردف نفي المانع كقولك انما ليس بانسان لا يجوز ان يتو سيرا  
والجواب ايضا يمنع الصغرى او يمنع دخول في القسم ويمكن ان يتو اشارة  
الى الجواب لان تخصيص قسم هذا التقدير باطلاق على السند عرف هذا الفن  
بعيد لان اطلاق السند لغيره على ما بين خلاف الفقل ولعل يطلق القسم على لم يكن تقسيم  
ما خاور وجهاه فاعرف الاول السند لساو نفي المانع في نفس الامر وهذا  
السند بين ما بين عين المانع وانما السند اخص مطلقا من نفي المانع  
نفس الامر وهو ايضا يتو ما بين عين المانع والذات السند لا يعطى  
من نفي المانع في نفس الامر وهو اما ان يتو بعين من وجه من عين المانع  
الغالب واما ان يتو اخص مطلقا من عين كذا اعم مطلقا من النفي  
والذات السند لا اعم من وجه من نفي المانع في نفس الامر وهو اما ان يتو اعم  
من وجه من عين المانع مطلقا من كذا من السند لما بين نفي المانع المانع  
في نفس الامر وهو اخص مطلقا من عين المانع او امراد فكن تحقق  
واقع السند لما بين كلام المناظر غير معدوم وانما في نفس الامر كل  
واحد منها لان كل واحد منها بالنسبة الى المانع اما مساو لنفي المانع او  
مطلقا من المانع لا بالان بالان من ان يستلزم نفي المانع وقا لا يتو  
الاكبر مساو لنفي المانع اخص مطلقا من وجه من عين المانع من حيث  
كل اكل واحد من الاقسام للفرقة فاذا فتن مثلا هذا السند يعني من وقد  
يكن بان بالعطف الشخص وبالتركه فيكون ذلك قبل وبعد المانع وهذا المانع  
من بعيد فاعرف ليس ايضا حكا هي شخصية اما مربية معدولة المحول  
وساوية لا اى ذلك السند ليس بانسان اي مربية معدولة المحول البتة ان يخرج  
النسب من الشكل الاول لانها لم تكن صغرى من الشكل الاول بل هي  
الصغرى شرط في ذلك وليس بانسان ايضا حكا هذه هي الكبرى والظهور  
وهي اما مربية معدولة الطرفين او ساوية معدولة الموضوع فقول فالاول  
للاول والثاني للثاني فافهم والامر قد ليس من شكل لان في نفي يجوز ان

يتو







الاصل ليعمل وهذا القول بالحوال الاعم مطلقا من نقيضه بطلان ايها  
 المعلوم لا يشمل عين الم كاي شل عين نقيضه وكل سند ش كذا فاستفاد  
 يستلزم استفاء عين الم كاي شل من نقيضه فيخرج السند الاعم  
 من النقيض كاي شل من استفاء نقيضه يستلزم استفاء عين الم فيخرج  
 هذه النتيجة الاخرى وكل سند ش كذا بطلان ايها الم المخرج المطلق المذكور  
 فافهم وما ذكر من الجواب عن تلك المادسة بمنع الصغرى كانه قيل لا ثم ان  
 ذلك السند شامل لعين الم وانما يمنع ما ذكره لو كان السند الاعم مطلقا  
 من المنع اذا صدر من المعدل ويتضمن من وجه من عينه البتة وما ذكره  
 من السند المذكور الذي هو اعم مطلقا من النقيض ومن العين فهو  
 مما لا يذكره العقلاء لكن فيه تأمل ويحتمل ان يتناول السؤال المذكور اعتبارا  
 على المتن بطريق المناقضة الجارية والجواب للمذكور بانها عين الم فاعرف  
 وما بقي بعض الجواب من المنع غير الاشياء المذكورة فانها ان بين  
 معتبرا بشان فقال واعلم ان الم منها مطلقا لو كان الم منها مطلقا مائة  
 دليل الحق ايها المعينة وهي اعم منها ومن غير المعينة فالحديث وطيفة  
 اخبر الانباء بن المذكورين فهي ايضا موجهة من القانوت للخطا  
 اي عن المنع السائل على المقدرة وهو اي تلك الوظيفة والتذكير باعتبار  
 الجواب مثلا ببيان الذي دليل اخر ويحي هذا انتقالا الى دليل اخر وهذا  
 اي اثبات الذي دليل اخر اتمام اي تجز عن طريق المعين من وجه لا ترك  
 ما منه ولم يكن متنازعا مع ان اثبات الم واجب على الازم مطلقا لان  
 كذا لا يخرج عن الاثبات كذا معني وهذا الم يكن لها ما من وجه اخر لا ان يقع  
 ضبط بالكلية حيث شيع في اثبات الحق الاصل دليل اخر كذا لا يخرج  
 عن الاثبات فلم يكن مضمنا ولا قيل الاخر من وجه فافهم ما عرفت بعد  
 اشارة الى ما قلنا من الوجهين ويحتمل ان يتجه اشارة الى ما قلنا من  
 الجواب لدفع المنع المذكور وهو تغيب الذي وذا انتقالا الى دليل اخر  
 ففهم موجه فان قلت تتحقق كل منهما من وجهين للفايرة الدليل الثاني

اثبات  
 الثاني

الم

يعني

لاول في الحد الاوسط ان كانا متساويين وفي الجواب المذكور ان كانا متساويين  
 والفايرة لا تتحقق بين المتساويين كالبتة والحد مضمون ما صدر  
 في تحقيق عين الشئ الذي يوجد بينهما احد النسب الاربع والجواب  
 يعني ان يقال ان في جميع صور النسب الاربع انتقالا الى دليل اخر فيخرج  
 الدليل الثاني منها فثبت ثم اخبر في ما يجب استفاء كذا لا بعد ان يقال  
 ان الذي ينبغي بحسب الاصطلاح ان النقيض يتوقف على وضع كان فيه فافهم  
 الثاني من الحد الاوسط على ان يتناول ويجزء المذكور في الاستشهاد لا سيما  
 عند تحقق ما يتضمن الاول وهذا لما قلنا من ان بينهما ما يتناول من وجه  
 ما يتضمن الثاني اخبر ما يتضمن الاول كذا في الاستشهاد فيما في المقدس  
 والجواب النقيض لشيء كونه الاول غير متساوي بالكلية ولا انتقالا لشيء كونه  
 متساويا بالكلية في الظن من شيع مولا وهي ان النقيض في كذا ما يتضمن  
 الثاني لا زما لثبته الاول والانتقال فيما اذا لم يكن ما يتضمن الاول وهذا  
 الذي ظهر فيما اذا كان الدليلان اخترايين او استنائيين واما اذا كانا  
 احدهما اخترايا والاخر استنائيا فمعرفة النقيض بينهما محتاجة الى دليلين  
 بعضها الى بعض وتفصيل هذا البيت في التقرير فان ادعى تفصيل الجواب  
 اليها فالمقام لاسباب التفصيل ومن جهة ما بقي من الجواب لدفع المنع  
 المذكور للتقرير وهذا انما يصح اذا كان الم معني اعم من الدليل واما اذا  
 كان التفسير او شرطيا من شرائط الانتاج فلا تصور للجواب بتقريرها  
 بل قد يجزى منع الاول بتقرير الم الذي منع قريب دليله بتقرير بعض  
 اجزاء الدليل وقد يجزى منع الثاني بتقرير اجزاء الدليل ولا يجزى بتقرير الذي  
 عن منع شئ من اجزاء الدليل وشرائط انتاج كذا من التقرير ومعني  
 وما لا بد فيه من البتة على ما سبق لما فرغ من الفصل المذكور وادان بشرع  
 في الفصل المسوق بين وظيفة السائل عند اثبات المعدل ما منه السائل فقال  
 فصل وعند ذلك من حال امان المستد وهو قوله ان يمنع او غير الضمير  
 المستد انظر المستد المذكور هو خبر المستد وهو قوله السائل وهو قوله



من قبل الانتقال الى اخره اثبات المطر هذا خلاصة ما في التفسير وهو ان  
 البعض من في ما فيه ثبات من قبل السند الذي جعله المانع مستند لضعف السند  
 دليل الصغرى موقوف لا على في هذا السند اعتراف بحدوث العالم  
 فهو المطر ايضا قد يوجد بعد الاثبات العقل كمن يفهم كمن ليس عدم ضرره على كونه  
 عدم ضرره كسابق مثلا اذا قال العقل كمن يفهم حدوثه وابسته انه محال  
 الحدوث وكل ما هو محال للحدوث فهو حادث ثم بين الصغرى بان قال لا  
 ان يكون متغير محال للحدوث الامر حاصل في لا يجوز ان يتغير بغيره بزوال الامر  
 كان فلهذا ان يرد ويقول ان كل متغير اما محال لامر حاضره بعد  
 ان لم يكن او محال ليزوال امر حاضرا والامر حاضرا بحدوثه والثاني محال لثباته فثبت  
 المطر والاثبات في كونه التوالد امر عديم كونه حادثا ولا يصح ان يكون محال  
 بعد ان لم يلاخر بين هذا الثاني وكذا ان يقال لا يمكن ان يكون  
 يتوه ان استقام المقدرة الى ان لا يتغير العقل بانزات بلا احتياج الى  
 مقدرة اخرى كونه في ثباته من حيث لم يزل من انضمام مقدرة اخرى اليه  
 وهي في ثباته في المثال المذكور والثاني محال فافهم ولما افهم من ان الامر  
 من عين المقدرة الى ان لا يتغيرها هو نفس الامر والامر منها في النفس هو  
 مقدرة من مقدرة الدليل الذي ليس في لانه واقعة في خبره من المثال  
 ولو حصل الاول مثلا يستلزم فيه عين المقدرة وانما في مقدرة من مقدرة  
 الدليل المتغير للثبات مثلا يستلزم فيه عينها وانما في نفس الامر في عينها  
 لما خرج من بين النعم المضرة بغيره والغير المضرة له ان يرفع هذا العقل في  
 لثباته الى ان لا يكون الدليل الاول والمقدرة الغير المدركة في النفس وان  
 هذا الفصل اجنبى بالنسبة الى ما نحن فيه بغيره من بين النعم الى ان لا يخرج  
 عن بين المقدرة التي سبقت لثبات النعم فقط فكيف يصح ان يذكر الابطال في  
 هذا المثال فثبت بان يمكن ان لا يتغير عند بان يقال ان هذا الابطال عند من قال  
 ان من يرفع النعم مع السند في صورة الابطال والاستدلال كمن يثبت من  
 في ثباته ان يقال هذا الابطال قد يتغير مسبوقا بطول الدليل ولذا يصح ان يذكر

في بحث

في بحث النعم وقد خولوا من طلب الدليل كل من يثبت ان لا يقال ابطال كل  
 سواء طالب اول من العقل الدليل بالدليل المتغير الغير المدرك في العقل لا يقال  
 وفادان لم يكن بد من اجابا ولم يكن عند الحكم من كونه ما لا يقبل الاطال  
 كما لا يقبل النعم او مقدرة دليل المتغير التي لم تكن بد من جلية ولم تكن  
 عند الحكم من ان يستدل عليها العقل على كونه المقدرة ولو قال هذا غير  
 الدليل انما ينسب بغيره في هذه الحالة وهو لا ينسب بغيره لو ادعى بطلان  
 شيء من هذه واستدل عليه فذا ان ابطال ان لا يثبت من النعم الغير المدرك  
 والمقدرة الغير المدرك يعني ذلك الابطال غسبا وعلى التسمية بعد مقتضى  
 ان حمل قول فذا يعني غسبا على ظاهره وموجب ان يرفع عن ظاهره حيث  
 لم يرفع عن العقل المذكورة بان يرد من معنى فذا ينسب ان يرفع غسبا  
 ويحمل على هذه الاستدلال يعني لان الابطال المذكور لا يتحقق الا في  
 والاستدلال غسبا العقل والحال ان قد غسب ان لا يثبت ان الابطال  
 لا يتحقق الا بغير العقل وقد غسب ان لا يثبت ان الابطال لا ينسب ان يثبت  
 فينتج ان الابطال المذكور ينسب ان يثبت ان لا يثبت غسبا وهذا التفسير اذا اريد  
 من ام الاشارة ما هو الظاهر من قول الابطال ان لا يكون له وهو ابطال  
 السائل بالدليل شيئا من كونه كونه في ما فيه فاعرف ومع هذا فكيف  
 ولما ان اريد من ما هو اللازم لما قبل وهو استدلال ان لا يثبت في الطريق  
 من الدليل لا المقدرة واحدة وهي الكبرى مع كونه عاريا على الاول فافهم  
 واختلاف ما هو محمول فاعرف على هذا الفن فانه قوله فانه سمع انه كون  
 الغسب هو ما يجب بالوجه العرفي على العقل الذي ابطال السائل مدعاه او مدعاه  
 ما قبل ان يستدل عليها ان يجب عند من ذلك الغسب يعني قال بعض  
 يجب على العقل ان يجب عند من كان ما ذهب اليه بعض الناس مشهورا في  
 صرح بقوله والعلم بالحقائق كالواحدة انما غسب غير صحيح لان الغسب اذا  
 جرد السائل فقد جرد من العقل الاستدلال على الدليل الغير المدرك والمقدرة  
 الغير المدرك الذين وقع كل منهما غسب وغسب من مقدرة دليل الغسب

وكذا يجوز الغصب من الطرفين فيعد من ظلم المصروف فيصير له ان يسترد  
انما يظهر اذا منع السائل واسترد الحق الى ان يعجز جدها وكان كما ما زعمه البعض  
الا وهو جوبه بتعقيب مقبول انما دليله بقوله ومن قال وهو موافق لكون  
الغير كما انما الغصب مخرج اي مقبول ومخرج من الفانز بقوله وكذا  
ان السائل الذي غصبه غصب المملوكين اطلع على هذا المصنف فيقول  
المعلق عليها ان يقول ذلك السائل يعني من شأنه ان يقول سوا ذلك  
وقد اذ لم يسترد الحق اولاً ولا استرد او ردت النعم الى ان غصبه الجارية  
او المقتضية بالنسبة الى الاول والمقتضية للثانية بالنسبة الى الثاني فترد  
السائل الى الاخص مطلقاً من الذي هو صورة القطع بما ذكره  
بما يقول الذي ذكره في صورة اي صورة في صورة القطع والاستدلال  
واما ذكره في صورة الاستدلال والاستدلال اشارة الى الاعتراض وان كان  
من شأنه ان يقول هكذا فيصير الغصب والغصب للمقتضى من قبل المعلق  
وهو من ثبات ما منع اما ما قامه المصنف على ابطال استدلاله ما ويا  
لمنع او اعظم مطلقاً من الذي هو علم من من عين المربوبين من اي حين  
اذا كان ثباته اي على سبيل تفصيل ما فيه وهو ان المربوبين ان لا تعرض  
للهي يكون غصبه لا تعرض بل على دليل الغاصب قبل ثباته مقدمه  
بطريق الطالبة او بطريق الابطال لان لا يلزم من شيء منها ما هو المطلوب  
من ثبات مقدمه بل على ان السائل يقول بالحق ان الذي منع مع السند  
وبسقط النعم الراد على الابطال لا جعله الى ثبات مقدمه المقتضى  
الا من تراش عليه بطريق مقبول وذلك بان يتفق دليل الغاصب ما ويا  
لنقض المقتضى فيها او اعظم مطلقاً من نقصها وادع من وجه من غيرها ولما  
بعد ثبات مقدمه المقتضى يجوز الاعتراض على دليل الغاصب لا يوجب له  
الاعتراض مقدمه فلا كلام في جواب الاعتراض على المقتضى قال المصنف  
في التوضيح ينبغي ان يحكم بما تقدمت معتمدة عليه من ان ينبغي علم  
بفاد تلك مقدمه على اشارة الى المقتضى فيكون ويرد الاعتراض في كل

للمالك

للمالك على كل مقدمه على سبيل النعم اي على سبيل المطالبة مع السند سواء  
وردة صورة القطع او صورة المملوك لا على سبيل الابطال اي على سبيل  
دعوى الابطال والاستدلال قال في المقتضى ينبغي ان يتفق على ان مقدمه  
المقتضى غير مدلل ولا يطلب عليها دليل وكذا من حكمه بغير مدعي غير  
انتم يعني ينبغي اخفاء علمه اذا دعيه مقدمه وطالب الدليل عليها فحين  
الطريق لا يلزم وكذا ينبغي الاخفاء والطلب احتياطاً للطريق الا ان حكم  
بفاد مدعي غير مدلل كما يقول المصنف الذي هو المعلق انما اعتراضك  
هذا الغصب وهو غير صحيح عند المحققين فيحتاج الى اي فلا يحتاج  
السائل بالنسبة او يحتاج بالرفع وعلى الاول كلمة فاء عاطفة والمقتضى  
فصحيحة فاعطف على العداية قال في المقتضى اشارة الى الادلة والمقتضى يحتاج  
السائل ان يقول اوردت النعم مع السند بما ذكره في صورة الابطال او كونه  
انتهى وانما ذكره في صورة الابطال اشارة الى القوة الاعتراضية التي  
كل من صدر الشرع ولا احتج به ثباته بتعريف الغصب اوردته في مقبول  
فقال فصل الغصب في غيرهم اي في غير المناظرين استقلال السائل  
اي كون السائل مستدلاً على بطلان ما موصوفه او موصوف عماره  
عن المقتضى الغير المدلل الذي لم يكن بدعياً جلياً ولم يكن مدعي وعن المقتضى  
الغير المدلل كذلك بقية مقتضى اي منع ذلك الشيء منها حقيقة لولا  
او منها مجازاً لغويّاً قال في المقتضى فابطل المقتضى الغير المدلل وابطال  
المقدمه الغير المدلل غصباً لانه لا مدعي الغير المدلل والمقدمه الغير المدلل  
يصح منعها ومنعها من وظائف السائل لكن منع المقتضى الغير المدلل  
ان كان بلطف المقتضى او بما يشق منه بخلاف ما عزم مطلق طلب الدليل وان  
بلطفه كان بقوله لا يتم فلا مجاز كما سلك انتهى وكذا لفظ المقتضى  
يعني اذا كان بلطف المقتضى او لا يتم منها بخلاف مجازاً عزم مطلق طلب  
الدليل وان كان بلطفه اخر فلا مجازاً اذ المعنى الحقيقي لكل من منع  
والنقض طلب الدليل على مقدمه الدليل وكذا لفظ المقتضى والنقض

للمالك



التفصيل اذا لاحظنا ان الاربع متصادفة تأس واذا كان الغضب عبارة عن  
 ذلك فالأربعة مطلقا التي سبكر في المقادير اثنتان ليست بعضهما  
 في عزم لانه اى العارضة والتذكر مثلا باعتبار الحس او باعتبار الفكر  
 معنى العارضة وهو اثبات التاك خلاف معنى المعنى على ظاهر  
 ما سيجى اوسا على نوع التام لمخولها ابطال المعنى على ظاهر المختار  
 التي لم تكن بدوينة جلية ولم تكن مسانعة عند المقدم بدليل ما لا يخفى  
 تلك العروضة سواء كانا للفرق فيضا لها او مساويا لها الارض مطلقا منه  
 بعد استدلال المعنى على تخفيفا او تقديرا فيشمل كل التسمين للممازاة  
 عليها على العروضة المذكورة باعتبار المعنى فلا وليس منع العروضة  
 المذكورة سواء كانا للفرق حقيقيا او مجازيا بعد الاستدلال عليه اى على ذلك  
 للمعنى والتذكر ايضا باعتبار تأويل الجمع عند جميع الارادة مقدرة  
 من مقدرة دليلها من منعها او تقديرها في منعها وعلى التقديرين التام  
 لا العروضة في كل التسمين على سواد التام للمعنى المذكورة بالنسبة بالنظر  
 للاول فقط على ما يتناول او مجازا كالمعنى بالنسبة للثالث فقط لا لغيره  
 المنع حقيقى لغوى فيها هذا قيد غير متعارف ذكر كلتا مقدرتي  
 ونتيجة ان العارضة ابطال ما ليس منع جميعها ونعني الدبر اولنا  
 وكل ما هو ابطال ما ليس منع جميعها فهو ليس بتسبب فينتج الخط لا يخفى  
 عليك ما في هذا التقدير من التكافؤ ولك هذا احتمال آخر قبل الموقر  
 وعارض التكافؤ وهو ان يجعل مجموع ما ذكره للتسمين صغرى ومما فيها  
 لا يتكافؤ الطوع من الاول المقدم واحدة وهي الكبر وجعل مجموع ما  
 في التسمين صغرى بان يتم قوله وليس منع العروضة في ذلك لا ان يقيد اليه  
 مجموع المقدم السابق وهو العروضة المعنى باللام بطريق الخالية ان تتم  
 مقدمه مستعمل كما في قوله الاول فافهم وكذا اى ومثل عدم كون العارضة  
 غصبا في منع التسمين الاجمالى حقيقيا او شديدا ليس بحسب في عزم  
 والاشبة للثبوت معنى هذه الجمل وهو عدم كون التسمين غصبا تأييدا لاول

لا اى التسمين ابطال الدليل الاول على مطلوب العدل بدليل عروضة جمل  
 دليل المعنى ولا يصح منع الدليل مطلقا بعينه وورد المنع على الدليل وهذه  
 الجمل قدما انصب اليه مجموع القضية اى بقية وهو الدليل المعنى باللام بدليل  
 الخالية وكبرى هذا الدليل مطلوب وهو كمال ما هو ابطال الدليل بدليل ولا  
 يصح منع الدليل فهو ليس بغضب وما ذكره من المنع من الصغرى مع هذه  
 المقدمتين المطلوبين ينتج الخط ولا يخفى عليك وجه وضع الخط موضع الصغرى  
 في هذه الجمل فافهم ويكن ان يقال هذا ايضا ليس غير متعارف ذكرت  
 كلتا مقدرتي ونتيجة ان التسمين ابطال ما لا يصح منع وضعه في قوله  
 وكل ما هو ابطال ما لا يصح منع فهو ليس بغضب ينتج الخط من كون المنع  
 مطلقا هذا دال على تقدير احتمال الاول ودليل كبرى على احتمال الثاني اما  
 يصح اى لا يصح وورده الاعلى اموصول او وصف عبارة في نفس الامر  
 غير المعنى الغير المدنى والمقدمة الغير المدنى يمكن الاستدلال عليه على ذلك  
 ففى معنى اذا اريد الاستدلال عليه يصح ان يستدل عليه ان يستدل عليه  
 وذلك بان يتم ذلك التسمين نظرا غير معلوم او اذا كان بدوينا خفيا  
 والدليل مطلقا لا يمكن الاستدلال اى لا يمكن ان يستدل عليه على الدليل هذا  
 قيس غير متعارف ايضا ذكرت كلتا مقدرتي من الشك الثاني فينتج المنع  
 لا يصح وورده على الدليل وهذا حاصل ولا يصح منع الدليل وكذا ان تقول  
 هو قيس متعارف ذكر كلتا مقدرتي من الشك الاول كذا اخذ الصغرى  
 عن المقدمتين التي شملت على الكبرى كذا في نظرية فافهم لانه اى الدليل مطلقا دليل  
 الكبرى على الاحتمال الاول والمصغرى على الاحتمال الثاني مستعملتين مقدمتين  
 اى الصغرى مع الكبرى فوافقت الاثران والمقدمة الشطية مع المقدمة  
 الواضحة او الرافعة في القيس استثناء الخلال الدليل المطلق لا يثبت ذلك  
 الدليل كبرى من التسمين لا ينتج اى الدليل لخطا المقدم واحدة حمية او  
 شطية وكل ما هو كذب من مقدمتين شانه كما لا يمكن الاستدلال عليه  
 فينتج عن كبرى اربعين الصغرى فتأمل وهذا بحث فافهم لم يكن سلطان

بان هذا البحث في مقام التقصيص انتهى وخلصت عليه ان هذا النوع من  
 على كونه او على العكس بان قال لا يتم عدم انكشافه عندئذ لا يكون  
 ان يتبدل شكل واحد من مقدمتين يتبدل ثبوت كل واحد منهما على  
 الجميع فلما حصل يجوز ان يعتبر الدليل شيئا واحدا فيمكن ان يستدل به عليه  
 ولما كان ان يتبدل نوع البحث هذا ولم يكن اليقين جزء من الدليل فتأمل كما ان  
 سئل عن ماهية العارضة وهذا هو النقص فقال شوقي تفصيل الى رتبة  
 فيما كانت في الحقايق الثابتة والنقص تفصيل في سبلت في الثابتة والاثبات والاثبات  
 كالتقريب الذي هو مقدمة من مقدمته الدليل بما يعتق شيئا او هو المتعلق  
 مع بقاء معناه وتفصيل متعلق بمصداق ما علم فقال تفصيل العلم ان السائل يتبع  
 منعا حقيقيا مطلقا تقرب دليل للعلل ومعنى التقريب في عرفهم سوف الدليل  
 على وجه يستلزم ان الدليل على الوجه بالذات كلف الادارة البيت لا يتبع من  
 الشكل الاول والاستثناء التقصيص والتفصيل او بالاسماء كلفها على وجه  
 الاشكال الباقية لان لزوم فيها اما هو سطر الافتراض او هو سطر الخلف  
 عين للمعنى وما يباين او اخص من مطلقا ان قلت لا يستلزم ما خور في  
 مفهوم الدليل فالخارجة المذكورة بعد ذلك بعد التسميم هو معنى على التقريب  
 او هو تفصيل ما علم منها والتمسك فيه على حسب علم عدم التقريب باعتبار  
 استقفاء قيد الاستلزام وقوله في معنى تعريف تطبيق الدليل على المتكلم في  
 ايراد الدليل على قول للمعنى وهذا المعنى اعلم من الاول اذ هو يحتمل فاقا الى  
 كلها والاول محقق بالقياس فلا يوجب استقفاء والتفصيل بالتقريب وعدم  
 بالمعنى الاول فما هو تعريف اليبس الذي يف من ان التفاوت بين القولين يجب  
 العبارة دون المعنى فلو نظر في افاده العاقل العصبان في حقيقة القول  
 فافهم وتقرير معنى في تصوير منع التقريب مجوزا عن الاستقفاء والتفصيل  
 لا يتم استلزام الدليل للمعنى اذا التقرب عبارة عن هذا الاستلزام اذا والتفصيل  
 وجب وانما انشأ التقريب وتبين في تصوير منع التقريب مجوزا عن الاستدلال  
 ويقال في تصوير منع الاستلزام التقريب فيكون هذا التصوير مجازا بالنسبة الى

الابن

السابق ظاهر او يقال في تصوير منع تطبيق الاجمال ايضا التقريب ثم او  
 يقال في منع التقريب الوضوح فذلك والتقريب الذي هو مقدمة من مقدمته  
 الدليل انما يتبع اي انما يوجد عالم يكون تاما ان قلت فكيف يمكن محمولا على هذا  
 بناء على ما قال البعض فيما وقع في كلام السيد الشريف فلا يتم التقريب فذلك  
 فاستظهرت ان شيئا منه يقع اذا استلزم الدليل عين المعنى شيئا مثال فيكون  
 او ما يباين انما يقع الى الاول والاول واجب الى الثاني او بالاسم او بالاسم  
 كما انما يوجب عين للمعنى ما يباين انما يقع او بالاسم كما اذا ادعى مثلا بعض  
 لم يخلو من حاس وانما يقولنا وبعض الحس محسوس بالادارة وكل محسوس  
 بالادارة حصيل من كون متجه قولنا بعض الحس محسوس وهو ما يعين  
 الطرد ونعكس اليه او غير ما يتكس اليه شيئا مثال فيكون ولو قال او  
 اليه كما انسب بعض فذلك من الازالة عارفا والاضحى من انما يعين  
 سواء ذلك الاخص اخص مطلقا من بالذات او بالاسم او بالاسم او بالاسم  
 يتكس اليه كما اذا ادعى مثلا بعض الاشياء حلك واثباته قولنا كما في ذلك  
 ناطق وكما ناطق انسان فينتج قربا كضاهك استا وهو اخص من الخلق  
 من الطرد ونعكس اليه او كما لا يتكس اليه شيئا مثال فيكون ولا يتجلى  
 وجب عامية التقريب فيما كان الازم من الدليل عين المعنى او ما يتكس اليه  
 او الاخص مطلقا من احداهما وهذا التعريف لم يكن شاملا لجميع صورها فيتم  
 الاخص مطلقا كما كان التعريف في هذه الامثلة شاملا لجميع صورها فيتم  
 اولوية هذا التعريف وما وقع في التعريف واما اذا انشأ الدليل مطلقا الاخص  
 مطلقا او من وجه الباطن فلا يوجب اي فلا يوجد فيه التقريب اصطلاحا  
 في بعض موارد الاستعمال فلا يتم التقريب فذلك ايضا معني فلا يوجد التقريب  
 قبيل ذلك للزوم وادارة اللازم لان نفي اللازم ملزوم لنفي للزوم فان قلت  
 فليكن محمولا على ظاهره بان يقال التقريب عبارة عن سوق الدليل على وجه  
 خاص بناء على ما عرّف البعض او ايراد الدليل على وجه خاص بناء على  
 ما عرّف البعض الاخر ومتى انشأ التقريب يوجد سوق مال الادارة دون الوجه



الحى من فكان ههنا يوجد بعض التقريب ولا يوجد بعض الاخر فلهذا لا يستلزم  
 يصح ان يجعل هذا القول على ظاهره كما قال بعض الفضلاء فاقوم في كلامه  
 الشريف فلو لم يتقرب قلت في وجود التامية والتقصية بالنسبة الى معرفة  
 لا بالنسبة الى التصديق عليه واللازم في مواده يستعمل في الشك في صحة كلام  
 بعض الافاضل من قبيل اشتباه المجهول باصدق عليه ذلك المجهول ويكون  
 النتيجة اعم مطلقا من المطلق كان يتقرب عين الدرس موجبة كلية هلكت او لم  
 متصلا كانت او متقطعة ويتبين الدليل موجبة جزئية هلكت كانت او لم  
 متصلا كانت او متقطعة مع موافقها في التبع اذ الموجبة الجزئية اعم  
 مطلقا من الموجبة الكلية شرط توافق النسبتين في محل والاقبال وكذا لو كان  
 الدرس سلبية كلية يتبع الدرس سالبية جزئية اذ السالبة الجزئية ايضا اعم مطلقا  
 من السالبة الكلية شرط التوافق في النسبة كما اذا اصبحت هذه النسبة فان قلت  
 لا تعلق وكان ناطق انسان نتج عن الدرس وان قلنا لا متعجب وكل نتج  
 صا حكا يتبع ما يصاب وان قلت لا ناطق مورد وكل ناطق مورد  
 فهو يتبع اخبر منه وان قلنا لا متعجب وهو متعجب حيزان فينتج  
 منه ومن مثال الاعراب تنهى عن حيوات انسانا ويستدل عليه بقولنا  
 لا نكل ناطق حيوان وكل ناطق انسان وهذا شكل ثالث ينتج بعكس  
 الصفح بعض الحيوان انشأته ومثال كون النتيجة اعم من وجه من الخط  
 ما اذا ادعينا بعض الحيوان كاتب بالفعل فقلنا لا متعجب بالفعل متعجب  
 فهو صا حكا بالفعل فينتج بعض الحيوان صا حكا بالفعل فهذا اعم من  
 وجه من الخط ومثال كون النتيجة مهابين للخط اذا ادعينا هذا الحيوان  
 وقلنا لا جماد وكجماد فهو لا حيوان فينتج هذا الحيوان فهو مهابين للخط  
 ومن مثال المباين ان تدعى موجبة كلية وتندل عليها بالدليل ينتج  
 كلية او بالعكس مع اتحاد نسبي الدرس والنتيجة وان كان مستلزم  
 النقل والدرس الامجا زال كونها من مسا في هذا الفن مما يعنى بشاها  
 من مسائل هذه المقالة فقط بناء على ما جعلها جزء من مسائل هذه المقالة

بحيث اوردوها ففصل مستقلا فقال فصل ولما كان القول هذه السئلة  
 في كون ايراد هذه السئلة بحيث في هذه المقالة انبسط صدرها ففصل  
 بعضي قال القاضى العبدية وسال في علم الاواب لا يمنع الظن ولما قال  
 بالمتعجب هو المتعجب بالعين الاخصر الذي هو المتعجب بالمتعجب والمتعجب  
 ان يتجزأ من الدرس بالعين الاخصر وهو مطلقا في عين الظن انما  
 لان تعذر التقصير والعامة انما في النقل والمتعجب كنعنى النقل المتعجب  
 وهذا المعنى وان كان اقيد على كل اداة هذه المعنى من لفظ النقل ليست  
 بظاهرة من سياق كلام القاضى العبدية كما كانت اداة المعنى الاول  
 ظاهرة من اعراف النقل من حيث هو نقل هو بالعين المصدر لا يعنى  
 النقل لان النقل من حيث هو نقل لا يعنى بالمتعجب اذ المتعجب اصلا  
 لا حقيقة ولا مجازا والدرس من حيث هو معنى المجازا لا لغويا فقط  
 ان لم يقارب الاول التخصيص والثاني الدليل وعقليا اوجدها ان قارب  
 الاول والثاني لثابت وقال بنا على الخط معناه فامعنى لا يمنع النقل  
 والدرس لا مجازا لا يستعمل المتعجب كان يقال في هذا النقل منع وما اول لفظ  
 يستلزم ذلك اللفظ معناه من اللفظ المتعجب كان يقال هذا النقل منع وهذا  
 الدرس ممنوع طلب الدرس عليها اي على النقل والدرس الامجا اى لا افا  
 لفظ المتعجب وما يستلزم من المعنى المجازى دون معنى الحقيقة فخرج  
 المجازى لغويا ولا افا كان استعمال المجازى لا احتجيا فخرج المجازى لغويا  
 اوجدها اول لغويا وكذا لفظ المجازى ولفظ لنا قضية ولفظ نقل التعجب  
 لان هذه اللفظ الاربع متبادلة وبيان ذلك اى بما لا يمنع النقل  
 والدرس الامجا او بما يكون عدم استعمال اللفظ وما يستلزم من طلال  
 عليها الامجا ان معنى الحقيقة للفظ المتعجب ولا يستلزم من طلال  
 الاول وتقصير بالنظر الى الشك في اصطلاح اى اصطلاح مراد  
 هذا الفن لا طلب الدرس على مقدرة الدرس وكذا اللفظ انما الثلاثة المذكورة  
 وما يستلزم من احدها باق فافهم ولما لم يكن النقل بالمعنى المصدرى كما

لا يقابلان الصحيح ولم يكن بينهما جليا ولم يكن مسلما والدرج القليل الدليل  
لكل مقدم من مقدمتين على مطلقا فمفهوم هذا النوع وكذا قوله في  
هذا النقل منع وهذا المنع كما ذكرنا فوك في هذا المنع منع مجازي ليس منع  
الدليل بل منع الدليل مطلقا اي على غير ما كان في هذا المنع اعلم مطلقا  
من المنع في وجه التعلق وهو عدم مطلقا من جهة التعلق اي على  
راعي من لم يمنع الصحيح دليله واما على راعين جهة دليله فلا فرق بين  
فجوز المجاز في هذا المنع ولا في هذا المنع واما لو كان المنع مقدم من  
مقدمتين الدليل فلا مجاز فيه وكذا النقل على راعي واما انما استحدث النقل  
اي النقل غير المطلق الاربعه وغير ما يستحق من احداهما في طلب الدليل  
طلب التباين عليه او النقل والمثل المذكورين فلا مجاز فيها صلاحيه  
لا يتحقق ذلك النقل الا في المنع في طلب الدليل عليها مجازي بوجه من الوجوه  
يعني لا لغويا ولا عقليا ولا حقيقيا بل حقيقته من كونه لا لا يستحق فيها  
و لم ينسب الى غير ما هوول ولم يقدريه المنع بوجه كان مقبول في مقبول  
منع النقل بل غلط اخر لا في هذا النقل وهو غير مسلم او مقبول في مقبول  
منع المنع المنع بل غلط اخر لا في هذا المنع او هو غير مسلم او مقبول  
النقل والمنع مطلقا البين او غير ذلك هذا اعلم مجازي يستحال  
لفظ اخر في طلب الدليل عليها مطلقا في المنع غير الدليل في النقل غير  
المقارن بالصحيح واما ان كان المنع مدلا والنقل مقارنا بالصحيح فطلب  
الدليل على اي على المنع وطلب البين على النقل باق لفظا سواء كان  
باجمال لفظ الا ربعة او بلفظ غير مجازي في المنع على تقدير المجاز  
في المنع على تقدير اخر والراجح اي مراد المانع هذا المنع طلب الدليل  
او على مقدمتين من مقدمتين مثله اي مثل المنع او طلب الدليل على مقدمتين  
من مقدمتين التصحيح اما لا الدادة او بالتقدير لكن هذا فادوا في  
في النقل ولذا لم ينفع في المنع ما لم مع ان المقصود من هذا البحث  
بيان المنع على النقل فهو مستطرد وبيان المناظره على تقدير النقل سياتي

في آخر

في آخر النقل ولما اجتمع اليه حيث ترك بعض الاحتمال فذهب اليه مكانه قيل  
لم يكن تبين حائقي من الاحتمال هنا فقال وبكذلك هذا البين اي بين معنى  
الاخص المطلق للمنع فذهب المسئله هنا اي في مقام بين المنع على غير المنع  
انتهى ما لم تعلم من العلوم النافعة كما لا يبين في مقام المنع ما ينفع للعلم  
للمجرب كما يبين ما ينفع على الولا لا ينفع من المنع اذ ان بين ما لا ينفع  
واعتنى شأنه حيث اورد في فصل النقل فصل في المنع بين هذا الفصل  
بعض ما ينفع فلا يجوز ان يحصل العلمان فيما لا ينفع قلت ذكره مستطردا  
ليس بمقصود اصلي كما كان الواجب وجوبا عرفيا على النقل اي على ان  
من شأنه التعليل على ما ادعاه سدا على النقل ولا عند منع المانع  
مدعاه الغير المدل ومقدمه غير المدل انما كانا قايما بين المنع فا عرف هو  
الانبات بالنصب على ما عليه الأكثر او بالرفع ما عليه الأقل خبر كان اي انبات  
ما منه سأل اما باقائه او على ما باطل السند المانع او لا على مطلقا  
منه الذكر هو علم من وجه من عين المنع او تغيب الدليل او بالانقضاء الى دليل  
اخر والنقل غير المجازي في فصل اي تفصيل بعض طرف الاشياء بين  
المنع فلا ينفع خبرا مطلقا لان لا يوجب الانبات ومعناه  
اي معنى منع المنع منع صحته اي صحته وروى منع المانع بغيره اي بغير  
تصوير منع المنع مقارنا بالسند لا م صرح وروى هذا المنع على فقه من  
المدعي خبر المدل او المقدمه غير المدل مثلا وهذا تصوير المنع لم لا يجوز ان يقر  
المراد ما منه محتمل بمرساليا او سدا عندك مثلا او هل سدا وكذا  
اي كما لا ينفع منع المنع المعلق لا ينفع مع السند مطلقا الذكر مصنف السند ذكر  
اي السند على سبيل التعلق اذ هو ايضا لا يوجب الانبات خالفه في المنع واما الذكر  
ذكره على سبيل الجواز فلا يصح منه ان لا يرفع الجواز ولا يرفع الجواز ان صحته  
المنع صحيح لان المانع ادعى صحته منه فمنا فاعرف كمن لا ينفع النقل وكذا  
منع السند المذكور ذكره على سبيل القطع صحيح لكن لا ينفع النقل واما السند  
الذكر ذكره على سبيل الجواز فلا يصح منه اي انتهى يعني واما السند المذكور



على سبيل الجواب فلا يصح منع منعها من غير ان كان احد الاقطار الاربع المذكورة  
او يفتق من احدها وحقيقيا ان كان غيرهما مجريا او مع السند الذي ذكره  
سبيل الجواز او يفتق من القطع وكذا قد ورد في سبيل المنع من غير المنع صحيح  
ومنع السند الذي ذكره سبيل القطع واعلم ان ظاهره من عدم المنع في هذه  
الحال لا يثبت المطع ان من غير المنع عدم صحة منع مجريا او مع السند  
ذكره سبيل الجواز كالتالي واختلف الجواز على السند الذي ذكره سبيل القطع  
غير ظاهر من ان عدم الوقوع في غير المنع بل الاطلاق يقال لان ما ورد  
المنع لا بد من ان يثبت من قبل التصديق بصورة وهذا ليس كذلك في السند  
الذي ذكره سبيل الجواز من قبل التصديق بصورة وهذا لا يقال في الوقوع  
قلت السند مطلقا هل هو في الحقيقة من قبل التصديق او من قبل التصديق  
قلت ذهب البعض الى ان من قبل التصديق وهذا البعض الاصل في ذلك  
من قبل التصديق فاقول وظهر من هذه المسئلة ان لا بد من ان يعتبر الذي  
الضيق لما منع فيكون منع من غير المنع صحيحا وان لم يمنع المعلل واما اذا لم  
لم يعتبر الضيق كما لم يعتبر الذي في الحقيقة فلا يصح منع من غير المنع فقلنا  
من عدم نفع المعلل فان ثبت ان المانع منع مطلقا كما ادعى من غير منع من  
يعني من غير منع من غير المنع لا يفتق بين المنع والسند الذي ذكره سبيل الجواز  
في عدم جواز تعلل المنع بما فيها وجوز ان تفتق بينهما وايضا لا فرق بينهما  
فيما لا يمنع المعلل منها بمعنى منع صحيحها فلم يذكر عدم نفع منع السند  
الذي ذكره سبيل الجواز بمعنى منع صحيحها فاعرف قلت ان اريد منع السند  
منع صحيحه فهو سبيل المنع وان اريد به غير ذلك فليس تركه اعتمادا  
على انها من غير المنع في الحقيقة بل يجوز ان يكون قوله فاعرف اشارة الى هذا فافهم  
قال الشارع الحنفى في منع من غير المنع منع المعلل مطلقا بما اذا منع  
اي منع السند مقدمه دليل المعلل التي كانت قابلية المنع ومنع المعلل كذلك  
ما اتي في المتن الذي يفارقه منع السند الذي كان مقدمه مما ذكره في سبيل القطع  
من السند والتعريف ويؤيده اي يؤيد ذلك المتن منع السند الذي كان مقدمه

لا يوجب

لا يوجب اي لا يقتضي كل منع من المنع ومنع ما يؤيده الاثبات المقدرة التي  
كانت قابلية المنع ومنعها السند الذي يؤيد السند غير السند الذي ذكره  
صحة الاثبات يجب ذلك الاثبات على المعلل عند منع المانع مطلقا كحكم  
المقدرة اذا كان المعلل صدق ذلك المنع لا تمام تعليل واما اذا لم يكن  
كذلك فامتنع بان يثبت ما يؤيده او بان يثبت من ذلك الذي لا يثبت الا في  
او من ذلك بحيث لا يفتق من الاثبات من الاثبات فلا يفتق الا في  
لا يفتق اليه بعون الله الملك الوهاب وان كان مخالفا لما هو المشهور في هذا الباب  
انني كلام الشارع الحنفى وكذا منع منع المانع ومنع ما يؤيده الاثبات  
ما هو الجواب على المعلل واثبات المانع كان قابلية المنع ومنعها السند  
اضاع كلام الشارع الحنفى بالمقدرة بناء على ظاهر كلامه كمن يجوز ان يثبت  
للاذن اول كلامه اعلم من منع المقدرة ومن منع المانع مثلا واضع كلامه  
يجوز ان يقتل ويجعل ما قال الحنفى صريح ومنعها كبرى هكذا منع  
وما منع ما يؤيده لا يوجب ذلكا يثبت وكما لا يوجب الاثبات لا يفتق كما كان  
دليلا لفتق بينه وبين البعض من هذه النسخ الاثبات التفرع في ذلك هذا التفسير  
ويجوز ان يفتق البعض تأييد كلامه فاعرف وكذا اي كما لا يمنع المعلل منع  
المنع او كما لا يمنع منع السند الذي في صورة القطع او كما لا يمنع المعلل منع  
المنع ومنع ما يؤيده لا يفتق كبرى صحيحه السند اي منع من غير السند  
صالحا للسندية اي كمن سنده لانه لا يوجب الاثبات الربعية غير قابلية كماله  
يعني من غير صحيح لان المانع ما ذكره السند فكان ادعى صلاحه سنده السندية  
والدعوة الضمنية يمنع منع ذلك هذا المنع لا يمنع المعلل انني يعني بان السند  
مطلقا سواء ذكره سبيل القطع او سبيل الجواز فاعرف كون الضمنية صغرا  
للصحة باعتبار ما ورد في الوصف بالمدعى شار مستند به مطلقا ومن  
او يثبت بان لا كلامه لا يقتضي المنع الا الصالح للسندية هو الذي لا يقتضي  
مطلقا وكذا لا يفتق منع من غير سنده السندية حد ذات مستند بان الغظم  
ليس بجديد في سبيل المنع لان ما ذكره السند كان ادعى ايضا مستند سنده ذاته

فهو قابل للرفع ايضا لكن لا ينفع العمل منعه فهو ايضا لا يوجب الاثبات كذلك  
 كما لا ينفع العمل ما ذكر لا ينفع ايضا ابطال العمل صلاحية اي ادعى كونه  
 صلاحية السندية اذ لم يرد مستلزما لاجتماعه مع العمل فيطلق او  
 من وجه او يتبعه فانه لا يثبت ان كان قال السائل ان لم يثبت بان لا يجوز ان  
 يتحققنا فقال العمل صلاحية لم يثبت السندية هنا باطل لانه اعني يقضي  
 الم وهذا السند باطل لذات السند اذ لو كان باطلا لذاته لكان العمل هو لا  
 ابطال السند لا يمنع العمل انتهى يعني ان ابطال السند لا يمنع مطلقا العمل  
 انه مطلقا من غير ان يثبت ان العمل من وجهه كما ان كان هذا اذا السند كان  
 اعني مطلقا من العين ايضا فانه يصح ان يثبت عدم انفعاله كانه السند لا يمنع  
 وجه من ان يقضي والاعم مطلقا من العين وما ذكره في هذه المسئلة فقال  
 الاستدلال على عكس العمل المذكورة به من وجهه كما قال السائل لان  
 انما لم لا يجوز ان يتحققنا فقال العمل ايضا صلاحية لم يثبت السندية  
 هنا باطل لانه اعني من وجهه من يقضي المنع وامامتنا الاستدلال على ذلك  
 الدعوى ببيان فكان قال السائل ان لم يثبت ان ليس بان لا يجوز ان يتحققنا  
 فقال العمل صلاحية لم يثبت هنا باطل لانه مبين ليقضي المنع وكذا لا ينفع  
 ابطال الدعوى استقامة السند باقاة الدليل على بطلانها لانه ايضا لا يوجب  
 الاثبات فافهم وكذا انما لا ينفع العمل ما ذكر لا ينفع ايضا ابطال ما ذكره  
 المانع مطلقا سواء كان قهريا او سندا او تنويرا وغير ذلك فافهم في هذا  
 اي مما ذكره في العبارة القاموس العرفي مثل قانون اللغة والصرف والفقه وغير  
 ذلك من العلوم العربية لان لا يوجب الاثبات ايضا فاشغال العمل عنده  
 انما نع مطلقا بهذه الاعتراف المذكورة في المتن وكذا اشغال باطل السند  
 الاخص في الاشغال باطل السند لا يمنع وجه والاشغال باطل السند  
 الاخص للباين لان كل منهما لا ينفع العمل ايضا كما ذكره في ما هو الوجه  
 على العمل عنده المانع في الفصل الثاني لانه لا يوجب الاثبات ايضا  
 انفعال منه اي من العمل بالبحث او غير ما يوجب عليه يجب وهو ما عرفنا  
 على

على السائل دفعه اي دفع ذلك البحث بانه غير نافع للعمل كما وجب على العمل  
 دفع بحث السائل بانه سب من لا يثبت ان السند كان مطلقا اي اشغال  
 العمل باي الاعتراف المذكورة به من ادعاء ما هو الوجه عليه وهو ان  
 ما منعنا في طريق من الطرق الاثبات فافهم في هذا العمل على اثبات مدعى  
 ان كان ما منعنا السائل مدعى غير ذلك او غير من اثبات مقدمه ان كان ما منعنا  
 مقدمه غير ذلك فافهم العمل قال في المسئلة على وجهه الجهر اي جعل السائل  
 محققا كانه انتهى فيه اي البحث بالنظر في ذلك ما هو الوجه عليه وينبغي العمل  
 من بحث وجهه عليه اليك ان لا يوجب عليه بل يجب على السائل دفعه ما ذكره  
 بغير ما هو المشهور من ان اثبات ما يجب على العمل مطلقا لا مانع ان يثبت من  
 ان الاثبات لا يجب على العمل مطلقا كما اننا لم نجد في غير ذلك من غير ان العمل  
 في ادعاء ما هو الوجه عليه وهو ان ما منعنا السائل مطلقا ابطال المنع اي  
 دعوى العمل بطلان من السائل مطلقا يعني ابطال صحة ودفع المنع على العمل  
 الغير للدليل او المقدمه القبول لم يثبت مستلزما على العمل ابطال بداهة المنع  
 مقدمه كانت او لم تكن بداهة جلية بان يقال المنع بغيره فهو بطلان المنع  
 المنع بطلان المنع وهو من جهة النتيجة قولنا وكذا ما هو باطل المنع فهو ثابت  
 يلزم من اثبات المنع ولا يحتاج بطلان المنع مقدمه اضرة في هذا  
 اي الاستدلال على بطلان المنع بهذا الدليل وابطال المنع بالاستدلال المذكور  
 بخلافه اثبات ذاته المانع ان الاثبات لا يوجب على العمل لانه المنع البتة  
 الجلي كما ذكره غير مسبوقة وكذا هذه في الاثبات بعد اثبات دعوى عليه  
 حيث وجهت بداهة ويمكن ان يستدل بطلان المنع على ثبوت المانع بان يقال  
 ان كانا منع باطل فهو ثابت كمن المقدم حق وكذا اي كانا منع العمل ابطال  
 المنع مستلزما عليه بداهة المبررة جلية ينفعه اي ينفع العمل ابطال المنع  
 اي ابطال العمل منع السائل مطلقا بدعوى ان الم مطلقا مسلم عند المانع  
 عند منعه لا يثبت عند المانع منع فينتج ان الم سلم عند المانع عند منعه  
 ونضم اليه قولنا وكذا ما هو مسلم عند المانع عند منعه فهو بطلان المنع فافهم

به



باطل المتع ولو لم يكن له وجوده التبعي فربما وكما هو باطل المتع فهو ثابت والتقدير  
 الاخصر ان كان متع باطلا فهو ثابت كمن المتع حق يلزم من ثبوت الوجود  
 ايضا كما هو ثابت ان اشياء المعنى عند المانع عند نفسه وفي بعض  
 وقال في التبعي وحاصلها ان ثبات التبعي ان ما متع ثابت عندك عند  
 متعك لا بد من متعك عندك عند متعك انما معنى وحاصل ان المتع عند  
 المانع عند متعك ان ثبات لشدة التبعي مطلقا من المقدرة التي كانت فالبعض  
 المتع من جهة الوجود كذلك فاعرف دليل الكبري لا يكون له متع عندك  
 عندك وكل ما هو متع عند متعك فهو ثابت عندك عند متعك كمن هذا  
 ان المتع باطل المتع برعوى ان المتع عند المانع عند متعك عند المانع  
 حيث لا يتحقق لا بد لا يلزم من ثبوت التبعي في نفس الامر بل من ثبوت عند  
 المانع عند متعك عند متعك وهذا اشارة الى ان المانع ينقسم الى قسمين احدهما  
 هذا والاخر هو المانع الحقيقي سلبا فيكون متعك في نفسه اشارة فاعرف فالحق  
 متعك في المانع عند اشارة الجيب فمقام المانع اشارة الى ان المانع  
 وايضا المانع ان يكون حقيقيا كمن احبب متعك في المانع في نفسه  
 المتع من قبل من المقدرة او المانع ما لم يكن متعك في المانع او اما ان كان  
 برعوى جليا فلو جلال الكثرة لا يقع من بين المقادير الا ان المتع اولاد  
 ان يتبع في المقادير الثانية للمقدرة في العارضة فقال المانع ان الثاني في  
 بيان اصول العارضة هي المقادير التي ليس لها متع في نفسها بعض المحققين  
 لكن العارضة ليست في المقادير المذكورة فيتميز في مجال من غير ذلك بسبب دلالة  
 السبب او من قبل ذلك في الزم وادارة اللازم وعلى هذا التقدير في متعك  
 العارضة في المقادير اقال بعض الفضلاء فاعرف اوجه اقامة الدليل على ثبوت  
 ما اقام على نفسه في المقادير اقرها به المبرر وادعاء انه ارضى ليست في المقادير  
 فيتميز في مجال ايضا باحد الطرفين فانهم والوفا في نفسها به المبرر ان ثبات  
 وهي في العارضة في هذه المقادير ان ثبات ان ابطال المدعى بسبب اشياء  
 ما يتأثر بدليل يتبع نقض ما ادعاه العقل من الحكم مطلقا جليا او انقضا ليا

او انقضا ليا او متعك ذلك العقل تحقيقا او تعديرا في نفس التعريف كلاس من  
 لها رتبة اعنى لها رتبة تحقيقا او لها رتبة التعديري عطف على غيره لا  
 على تقديره هذا لان فيه لا حلا ولذا قال في التبعي عطف على ادعاء ان ثبات  
 من قبل عطف على غيره لان من قبل عطف التبعي على غيره فاعرف على اي  
 على ادعاء من الحكم المذكور او بدليل يتبع ما في الحكم الزمسيا وكذا  
 ذلك الحكم عطف على نقض ما ادعاه العقل كذا في التبعي نقض اي نقض  
 ما ادعاه العقل واستدل عليه او بدليل يتبع الاخص مطلقا من نقضه  
 اي من نقض ما ادعاه العقل واستدل عليه لان كلا من الاولى والنقض  
 والاخص مطلقا من نقض ما ادعاه العقل ضرورة استلزام ما  
 الاخص مطلقا للاعطاء والاطلاق واحد من التساويين والاخر فلو من  
 تقريرنا هذا ان ايضا عطف على نقض ما ادعاه العقل او على ما عطف  
 عليه ويجوز عطف ما مفعول ما يساوي وهو نقضه كمن فيه ما فيه كذا  
 الاخص مطلقا من المانع والنقض ولو قال بذلك هذا والاخص منه  
 في اشياء وكذا المانع لا يساوي من النقض فاقبل واما ابطال بلا فاعرف  
 على خلافه فهو متعك غير متعك الا ان كان عدمه من برعوى جليا وفيما  
 ان يقول لو قال بذلك هذا التعريف اشياء التام خلا ما ادعاه العقل  
 غير انما احصى في التبعي نقض وما يستلزم من الوجود والنقض  
 مطلقا من الا ان يقال لم يبق كذا اشياء التبعي غير ما يستلزم النقض كذا  
 والاعم وحتى هذا ان قصد التفسير لم يجد الايضاح ولذا اورد من  
 مثلا لان قال كان ادعى العقل لاشياء يتبع معنى مثلا انما العقل  
 بان قال هذا الشيء ليس باشياء متعك عليها اي واستدل العقل على ترك  
 الزمسيا مثلا بان قال بان لا حسن ولا شئ من الحسن باشياء فاعرف ان  
 يعني ابطال الالكي مدعى العقل باثبات اشياء اي باثبات ما هو نقض  
 الحق مثلا بان قال لا تاطن انسان او باطل باثبات صاحبة احد  
 باثبات ما هو ما وكذا نقض الحق مثلا بان قال لا متعك بالحق

او بطلان باثباته ان ربحي اي باثبات ما هو اخص مطلقا من نقيض تلك  
 الموضوعي مثلا بان قال انه انشأ من بطلان الحث وكذا انشأ من بطلان الحث  
 ربحي فليس كذلك انما ينبغي السالك عند ادعاء السالك المعارضة لما ادعا  
 المعتل واستدل عليه سواء كان تلك المعارضة في المذهب او معارضة في المذهب  
 وسواء كانت معارضة بالثبوت او معارضة بالقلب او معارضة بالغير وسواء  
 كان باثبات نقيض مذهب المعتل او باثبات ما يساويه او باثبات ما هو  
 اخص مطلقا من ان يقول للمعتل يعني ان يثبت السالك للمعتل بان قال  
 ذلك هذا وان دل على ادعيت اي وان دل على الحكم الذي ادعت  
 صحته بان يلزم من نفي ما ادعت او ما يستلزم من من السالك والى  
 اخص مطلقا من كونه عندك ما اكد ذلك يقول اي الدليل الذي عندك وما  
 ادعت لو قال ما ينبغي انك انجب بعضه يعني ينبغي بان ينتج نقيض ما  
 ادعت او ما يستلزم من من السالك او لا اخص مطلقا من ظهور من  
 ان السالك المعارض يستلزم دليل المعتل بالظن ويؤيد ما فهم من كلام  
 محقق في نفي حاشية المعارضة ان يعلم ان السالك للمعتل لا ينبغي حاشية  
 ثبوت ولا يلزم اعتقاد ثبوت مدلوله فيكون معارضة متافضا بل معنى  
 عدم التعرض لوجود المدلول ويستدل على ما ينافي ما عرف ووجه المعتل  
 مصنفه في المطالع وذكره في مدلوله من غير ما هو المعارضة اي معارضة  
 السالك اما منع بعض مدلول السالك المعارضة وذلك المنع هو  
 المناقض او دفعها باها باثبات المعتل ضد دليل السالك للمعتل  
 يعني بنهاية الخلف او باثبات الخصم من غير الخلف وهو اي ثبات ما  
 لا يدفع بالاثبات المذكور فانهم النقيض الاجمالي للمعتل في سبيل نفي  
 النقيض الاجمالي في المقام الثاني قال في حاشية هذا لا ينبغي ان المعتل في  
 بالقلب او دليل المعارضة من غير عين دليل المعتل تأمل فلا ينبغي حاشية  
 الا المعارضة على المعارضة على تقدير كونه نافية تأمل انتهى يعني لما عرفت  
 والنقض الاجمالي لا ينبغي ان يعتبر ان المعتل ان كانت المعارضة معارضة

بالقلب

بالقلب لان دليل المعارض مع دليل المعتل مادة وصورة وامان في  
 المعارضة معارضة بالثبوت او معارضة بالغير فيهما يقعان فيهما اذ المعارضة  
 متوجهة فيهما مادة او صورة الا ان يقال ان السالك للمعتل في المعارضة  
 بالقلب انما هو الدليلين مادة وصورة من جميع الوجوه كما هو الثبات  
 والالام يتصور المعارضة بينهما بل باعتبار خصوص الصورة وبعض  
 المادة وهو الحد الاوسط في الاقتران والجزء المتكرر في بعضها  
 وانما تا في الاقتران الاستثنائية فلا بد من نفي بعض مادة كل واحد الا ان  
 في الاقتران وكما في الجزء المتكرر فلا استثناء في نفيها المعتل في بعضها  
 او على سائر البتة تأمل في وسط الحاشية وايضا ثبات بقوله على  
 تقدير كونه متعلقا بالمذهب الالام المعارضة مطلقا في مقابل المعارضة  
 بالقلب لو كانت متعلقا بالدليل فلا ينبغي بل يضر ايضا تأمل ان قلت  
 يرجع بطلان المذهب الى بطلان الدليل اذ كان الدليل عقليا يعني دليل لا  
 لان المذهب هو لازم الدليل ولا يتوقف بالوزن يستلزم اتفاق الملتزم كما كان عدم  
 ثبوت الدليل مستلزما لعدم ثبوت المذهب فعرف هذا ايضا لا يتفعله  
 بل يضر قلت نعم الامر كما ذكرت في نفس الامر لكن هذا مبنى على ما سبق من  
 ان السالك المعارض المذهب المعتل يستلزم دليل المعتل بالظن فاعرف  
 ولعل انشأ هذا السؤال والجواب بقوله تأمل في حاشية او دفعه  
 اياها باثبات المعتل المذهب الذي ادعاه او لا وهو نقيض ما ادعاه  
 المعارض او ما يستلزم وهو اي ثبات الموضوعي دليل اخر لا يدفع بالا  
 المذكور فافهم المعارضة اي معارضة المعتل على معارضة السالك وهذا  
 عين الاستعمال في دليل اخر لكنه لا يفيد انقطاعا اذ الافادة لا تقتضي الاثبات  
 الدليل الاول مقدروا من جهة السالك وهذا دليل المعتل مسلم عنده في  
 الظن يعني غير مقدور من جهة المعتل ولا يتصور المعتل الانتقال الى دليل  
 بغير هذا عند دعاء السالك مدعاه واما اذا عارض السالك على مدعاه  
 دليل فيتمتعور الانتقال الى دليل اخر غير المعارضة على المعارضة وهذا قامة







دليل على صحة المدعى وقد انقطعنا واما اقامة دليل اخر على تلك المقدمة  
 فهي معارضة على المعارضة وان كانت معارضة السائل في اصل مدعى العدل  
 فلا يلزم ان يدفع ايضا معارضة السائل بتغيير مدعى او تغيير مدعى  
 متدفع بها المعارضة بل ان يتقدم مدعى بعد التغيير لا التغيير لا دليل  
 الذي لا يثبت في الاصل بل في سبب ورود المدعى على تغيير دليل في نفسه  
 واما تغيير دليل او تغيير في لا يفيد اذ لا تتدفع بها المعارضة بل بتغير دليل  
 وان كانت معارضة السائل في مقدمه دليل العدل فلا يلزم ان يدفع ايضا  
 معارضة بتغيير دليل او تغيير مدعى بتغيير دليل المدعى من دليل او تغييرها  
 لا يعني تغيير دليل بل كونه المقدمة وتغييره لان تلك المقدمة تتغير بغيره اصل المدعى  
 ودليلا فان لم يثبت دليل واما تغيير اصل المدعى وتغييره فلا يفيد وقد ذكرنا  
 وقد تكون هذه المعارضة اي معارضة العدل على معارضة السائل لما ادعاه  
 واستدل عليه بحث في الحقيقة بتغيير البحث ان الدليل المتفق للعدل هنا يثبت  
 دليل السائل المعارضة كما هو دليلا الاول وقد ذكرنا فلا فائدة في اقامة  
 الدعوى بدليل اخر عند معارضة السائل والمدعى عنه ان يقال لا تمزاجا  
 فيه ان يجرى ان يجرى الدليل المتفق للعدل اقوى من دليل السائل المعارضة بوجه  
 من الوجوه وكذا لا يلزم باقوى من يجرى ان يجرى مجموع الدليلين اقوى  
 من دليل واحد كما قال ابو الفتح انتهى الظاهر ان هذه البحث معارضة مقدمة  
 لما في المتن من الدعوى الضعيفة من اثبات العدل ما ادعاه دليل اخر عند معارضة  
 السائل فائدة لان من عدل المعارضة من وفاء تلك العدل عند معارضة السائل  
 يدعى هذه الدعوى ضئيلة وايضا الظاهر ان هذه المقدمة من قبيل مدعى العدل  
 ثم سندا في مقدمه بل انما السند الاول وذلك من دأب المناظرين  
 الا ان يقال هذا منى على ما قال بعض الفضلاء من جواز منع المدعى للدليل  
 قد بر ولا حذف كما قال ابو ساد فيهم من فلا عين فاعرف وكما من السندين  
 مطلقا من النعم هذا على تقدير كون المعارضة ابطالا للدعوى الضعيفة وهي  
 المدعى الكلية باثبات ما هو اخص مطلقا من نقيضه وهو الكلية

واما

واما على تقدير كون المعارضة بطلان تلك الدعوى باثبات نقيضه وهو  
 السلب للجزئية فيتم بغير كون السندين اعم من وجه من النعم واذ ادعى المدعى  
 من الوجوه متساويا بان يثبت الدليل الثاني للعدل او بان يثبت ما عند  
 المعارضة او بان يثبت اخر دليل المعارضة مستفاد من تلاخفا فيتم بغير  
 المعارضة من المعارضة فليثبت ان تلك المعارضة مطلقا تنقض تلك المعارضة  
 الى المعارضة في المدعى اي المعارضة المتعلقة بالمدعى وهي اي المعارضة  
 في المدعى ان يثبت من الادعاء سبق مثل ما فيه من ان يثبت ان تلك المعارضة  
 مدعى العدل للمنفق اعم من نقيض وما يساويه وما هو اخص مطلقا عنه  
 سبق مثال كل منها في المتن بعد اثبات العدل متعلق بان يثبت السائل في  
 دفعه الاثبات المتفق الى الخاطي وهو اعم من ان يثبت حقيقة او تقدير  
 حتى يثبت المعارضة بتغييره والى المعارضة في المقدمة هي القسم ان من  
 قسم المعارضة مطلقا قال في المتن وبغير هذه مناقضة على طريق المعارضة  
 انتهى يعني بالنسبة الى عام الدليل لانها تدعى مقدمة معينة من تمام الدليل  
 لا بالنسبة الى ذات تلك المقدمة لانها معارضة حقيقة بالنسبة اليها والى  
 من المناقضة هي المناقضة الشرعية لا المناقضة الحقيقية لانها بالنسبة الى  
 تمام الدليل معارضة حقيقة ايها الكلية مباشرة بالمناقضة فيكون المورد  
 مقدمة في كل منها وبغير ما قلنا بتغيير المناقضة بقول على طريق المعارضة  
 فلا يرد عليه ان المناقضة في عودهم دليل على مقدمه الدليل كما عرفت فيهم  
 فلا توجد الا في وجهه امرا ان احد فيكون السؤال مطالبة والآخر  
 كون المورد مقدمة الدليل وبغير نحن فيه وان تحقق الثاني لم يتحقق الاول  
 لان السؤال هنا ابطال لا مطالبه فكيف يصح التوجيه بل المناقضة بالنسبة الى  
 تمام الدليل وهي المعارضة في المقدمة ان يثبت ايضا من الادعاء وفيه ما هو  
 السائل المعارضة خلاف مقدمة دليل العدل والمناقضة اعم من ان النقيض وما  
 يستدزم من السائل والاحص مطلقا من مثال كل يعلم بالنقيض  
 الى سبق من الاصل بعد اثبات العدل ايضا متعلق بالاثبات تلك المقدمة

دفعه المناقضة

سفعول الاثبات المقتضى الوقاعلم وهذا الاثبات ايضا اعلم من ان يتوقف  
 او تقدير ان قلت كل من هذين التعريفين غير مانع لاثباته الا ان قلت  
 غير مانع من التعريف كالاعرابين قلت يمكن دفعه بان يقال ان  
 دفعه بان يقال كل من هذين التعريفين غير مانع من جواز التعريف بالاعرابين  
 ان الخلاف وان كان محاذرا من حيث التعريف لكن التعريف يتخصص بالتعريف  
 وما يستلزمه فاعرف ويقال ان يقول لو كان هذا ثابتا انما كان في  
 الدلائل كما اخبر كل من فاعرف ولما اعتنى ببيان تفصيل كل من هذين التعريفين  
 في الالف مالم يتبين بحيث ينبغي ان يورد في فصل مستقل وورد في فصل  
 فصل كما صرح قال فيلزم من احكام من المعارض في المعنى والمعارضة في  
 المقدمة اخرى تنقسم الى قسمين احدها المعارضة بالقلب والثانية المعارضة  
 بالقلب والثالثة المعارضة بالغير فيبقى الاقسام مستند لان دليل السائل المعارض  
 مطلقا وان كان عين دليل المعطاة مادة وجوبه قاطبة للمعية اقوله فليس  
 للمعطاة من الاثبات المعارضة على المعارضة اذ لم ينعى دليل المعارض بوجه  
 مقدما من قلبه اعترافه عليه فاعرف انتهى ويقال ان يقول ما لنا نعرفه  
 في حيز هذه المعينة السابقة في قوله اما منع بعض مدعى القول او باننا قد  
 دليل وحفظه وهو لا يخفى الا ان هذه فاعرف بحق الماد من هذه المعينة من ان  
 عبارة عن الاتحاد في بعض المادة وتعامم الصورة لان تعدد المدعى يقتضي  
 تعدد الدليل وقد بان بان يمتنع بين الدليلين تفاديهما في كل واحد الا في الاقتران  
 ولما راعى التعريف في الاستدلال في اتحاد الدليلين في الصورة متساوية كما  
 عن هذين شكوا لعدم الاشكال الاربع سواء كانت حيلتين او شرطيتين او  
 مختلفتين فلا يجب ان يمتنع من ذلك ولهذا قال البعض القضاة لكن  
 خال الاستدلال في التعريف والادع من صورة الدليل كونه اقترانيا او شرطيا  
 بوضع المقدم او رفعه التام من الاقتران فربما من الاشكال الاول فانهم  
 قالوا للمعية وحاصلها المعارضة ابطال دليل المعدل ان الدليل الضعيف  
 لا يقدم على التعريفين لاستحالة اجتماع التعريفين فيها معنى التعريف وانما

شبهها

غير هي من المعارض فلا يتعين فيها بطلان دليل العقل ويعلم جلالا ان المعارض  
 باطل اما دليل العقل او دليل المعارض الا ان القسم الاخير من المعارض بالمعنى  
 انتهى هذا تقرير التعريف بشهادة حصول الفساد فليس دليله هذا التعريف  
 ويصحبان بقوله التعريف بشهادة الخلاف بان يقال دليله هذا التعريف  
 مع ذلك مع تحفظ الحكم عنه وكل دليل شاهد كذا ليس بصحيح فيجوز للمعطاة  
 كذا في مستند بان دليل المعطاة يتخلف الحكم عنه غير مدعى دليل المعطاة  
 ملزوم للمعطاة وهذا النوع الذي لا يتبين العقل معناه كونه في العلم واما ان كان  
 في مقام لا يتبين فيه لطلب شيئين في مجالس المنع كذا فيهم والمعطاة في  
 في قول الاستدلال فلا يتعين فيها ادعاء المعارض التي كانت غير المعارض  
 يعني فلا يتعين فيها بطلان دليل العقل كما لا يتعين بطلان دليل المعارض وانما  
 صحيح دليل المعارض فلا يلزم منها بطلان دليل العقل لاختلاف كون دليله  
 فلا يعارض السائل على دليل بطريق التعريف الا انما يشهد به تخلف الحكم  
 في مقام المعارض بالقلب والمعارضة بالغير فلهذا ان يمنع الخلف مستندا  
 بان لم لا يجوز ان يمتنع دليل المعارض باطلا وان يمنع كذا في مستند بان  
 ظني والخلف غير مدعى ان يمتنع المقام فليتها فيهم والمعاد من الفاعل فيهم  
 المعارضه بدليل يوافق دليل المعطاة مادة وعبارته صورة في مثل هذه  
 المعارضه يمتنع دليل المعارض من دليل العقل مادة في يتعين بطلان دليل العقل  
 فيجوز ان يعارض السائل على دليل العقل بطريق التعريف الاجمالي بالمعطاة  
 فان قلت كيف يتعين بطلان دليل العقل مع مغايرة الصورة قلت لا فرق بين  
 صورة وصورة بمراد كذا في حيزين وانما الاعتبار في المادة والافعال في  
 الاقتران في الاستدلال وهذا الاستدلال في الاقتران مع انها صحيحة في موارد  
 الاستدلال ولما هذا اشار بقوله تأمل في اخره للمعية فليست كل كذا في  
 التي وقعت في الغالب جميع المعارض فيقيس فاسد اما من جهة الصورة او  
 من جهة المادة والاول بان لم يمتنع على الاستدلال وانما بان كذا في بعض  
 معقولات او كذا كذا في شبيهة بالصداقة العامة والورد على جميع النيات من

المعطاة





عليه بان قال كذا دليل المعارض مما لا بد له من العلل في الصورة كذا ما عارض له في  
فلم اعتبر الاول دون الثاني في حجة التبريد حيث سميت معارضة بالثاني ولم تسم  
معارضة بالثاني ويجوز ان يتوهم ان معارضة بان يقال ان الصورة دمجها با على  
المادة في الصورة ما يتوهم الشيء معها بالفعل والمادة ما يتوهم الشيء معها بالقدرة  
مثال المعارض بالثاني كان يقول الفاسي يعني اذا ادعى الفاسي قدم العالم بان  
قال العالم قديم واثبت بقوله لا انرا القديم صغري وكل ما هو شر القديم فهو  
قديم كبري ينتج اول الاول العالم قديم فتعاضداه فتعاضداه فليس معارضة  
بالثاني بان يقول له دليلك وان دلت على ما ادعيت كبري عند ما ينفى وهو قولنا  
لا ان متغير صغري وكذا متغير حاد كبري ينتج من الاول العالم حادث وهو  
ما يوافق له لخصه مطلقا من نقض ما ادعاه الفاسي وانما دليلك  
في الصورة وتغيرها في المادة فلا هو وان كان دليل المعارض غيره اي غير دليل  
العلل بصورة تسمى تلك المعارض معارضة بالغير كرت دليل المعارض بغيره  
الدليل في الصورة وهي ايضا على معنى فلا بد على المناقضة ايضا هذا على تقدير  
قول الدليل المعارض بان لا بد من العلل في المادة وبهذا يجوز ان يتوهم على  
هذا التقدير كون دليل المعارض معارضا للدليل في العلل في المادة ايضا فلا ورود  
عليه حتى يحتج في دفعه ان يقال ان العلل صحيحة لا موجه سواء كان دليل  
المعارض الذي يغير صورة دليل العلل بغيره اي غير دليل العلل مادة ايضا  
اي كذا غير صورة مثال هذا القسم كذا اذا عارضت الفاسي في الصورة المذكورة  
انتم مقام ادعائه قدم العالم واثبت بقوله لا انرا القديم وكل ما هو شر القديم فهو  
قديم بان العالم حادث اي بان ادعى حدوث العالم مستلزمين على قولنا لا انرا  
المتناهي صغري ولا شيء من القديم باثر المتناهي كبري فينتج من اول الثاني لا شيء من  
العالم قديم وهو اخص مطلقا من نقض ما ادعاه الفاسي موجه كذا فيغيرها  
سالب جزئية والسالبة الكلية اخص مطلقا من السالبة الجزئية وهذه السالبة  
الكلية مستلزمية لادعائه من المرجح كذا فلا بد من منع عن التبريد وتغيره بالعلل  
في الصورة والمادة ظاهر او كان عطف على كذا الذي هو سواء يعني ان دليل

المعارض

المعارض الذي كانت صورة مغايرة للصورة دليل العلل على ما عارضه بان  
العلل مادة وهو القسم الثاني من المعارض وهذا اي كون هذه القسمين دليل  
المعارض بالغير صغري باء من هذا كذا ما قبل ان يصح ما الدليلين في شرح الاما  
المتضد كذا في شرح التبريد النسبة الى الفاسي المتضد على الدليل وهو الاول  
من هذا انما يبدو لا بد من الاستحالة على وجه تسميته هذا القسم معارضة بالغير  
كاشرا اليها سبق مدفوعا بتغير الاول عند وقال اي ومثال هذا القسم الثاني  
بالغير ان يستدل اي يحصل بان يستدل العلل على مدعاه وهو قولنا القديم  
بمخالطة عامة الوجود مثلا بان قال كذا وجود الشيء الذي مستلزم وجوده  
وعدمه لعل كذا لا شيء مثلا او عدمه ثابت ثبت المطلق احدها ثابت البتة  
فيعارضه السائل اي ثبات يعارضه السائل العلل بان يراد كذا القديس اي  
عامة الوجود وعلى نقض مدعى العلل وهو المليون بصورة اخرى اي معارضة  
عامة الوجود وعلى نقض مدعى العلل بالثبوت بصورة اخرى على الصورة  
التي اختارها العلل وهي صورة الافتراض والصورة التي اختارها السائل  
صورة لا شيء ثبات وذلك بان يقال المليون لازم لوجود لا شيء وعدمه وكل  
شيء لثباته ثبات فافهم وانما خرج من القالب الثاني ان ادعاءه في شرح القالب الثاني  
فقال القالب الثالث في بيان النقض وما يتعلق به والاحتياط من المليون معلوم  
ما سبق وقد يفيد النقض بالاجمال اي بقيد الاجمال يعني تارة يعني نقضا  
اجماليا ولا بد من حفظ النقض السابقين سواء كان مجردا او قيدا لاجمال او مقارنا به  
الاذا قيد بقيد النقض في براديه المناقضة فافهم قال في المكتبة ومعنى كبري اجمل  
ان يطلق الدليل راجع الى مطلقا مقدومة من مقدومة فلا بد من كبري مطلقا كذا القديس  
كل بطلان الدليل اجماليا انتهى وبالجملة النقض الاجمالى بطلان نفس الدليل بالحد  
الشاهدين وهذا اذا علمنا من مقدومة من مقدومة الدليل وفساد كل واحدة  
منها على التبعين افساد الجميع من حيث هو مجموع من غير تسليم ينف  
شيء منها على التبعين ويمكن ان يوجد كل منها مقال الفاضل الاستدلال  
في هذه المكتبة فظهر من هذا ان المدعى ما يذكره السائل النقض بطلان القديس



اعلم ان من غير معلوم ما هو غير معلوم فافهم معناها اي معنى النقض  
 او معنى النقض الاجمالي ان يعنى الساقى اي ادعاءه بطول دليل العقل اي دليل  
 كان حال كونه بالساقى على تلك الدعوى اما بشاهد النقض او بشاهد  
 استلزام خصوص الفهم اشار الى الاول بقوله بان جاد اي بطريق ان يزيل  
 مطلقا ان الدليل ذكره جاد بعد ان يزيله وخلصة او مطلقا ومعنى طليا  
 يعني ان لا يتفاوت الدليل الا باعتبار الحكم به في الصغرى كانه لا يشترط  
 واعتبار الحكم عليه في الجزئين كالدليل كانه لا يشترط الاستثبات اذا كان المقدم  
 والنتيجة متغيرين في الموضوع واعتبار صحتها في محل الاستثبات كانه لا يشترط  
 الاستثبات اذا لم يتغير كانه الموصوف كانه لا يشترط صحة اخرى غير موضوعة  
 هي المقدمة الاولى مع تحفظ ذلك المسمى بمعنى ذلك المسمى تحفظ عما ذكرته  
 من الدليل في المقدمة الثانية وهما ان المقدمة الثانية صغرى بشاهد النقض  
 الصغرى مشتملة على القديمتين وكان دليل هذا شاهد بمعنى وكل دليل هذا يعني  
 في التحفظ بما هو اي فويوط وهذه هي الكبرى وشاهد النقض فينتج بطول  
 العقل وهو لا دليل الصغرى هذا دليل كبرى لا يتخلف عن المسمى بل يزيله  
 صغرى وكبرى مطروحة وهي قولنا لا شيء مما يتخلف عن المسمى بل يزيله  
 من الاول ما يباين وهو كبرى فينتج الدليل مبني كبرى وكان صغرى هذا دليل  
 نظرية انتهى بقوله لان المسمى لازم له اي دليل الصغرى والمحال ان يطلو ان المسمى  
 يدل على بطول المسمى وهذه المقدمة صغرى وكبرى مطروحة وهي قولنا لا شيء  
 شاهد كانه لا يتخلف عن دليل الصغرى فيلزم الدليل الصغرى لا يتخلف عن المسمى وهو  
 عين الصغرى مثال النقض الاجمالي بشاهد النقض كانه قلنا كونه الفهم  
 المستدل على قدم العالم وهو غير صحيح دعوى تفكيك الفهم لا ادعى بان قال  
 العالم قديم واستدل عليه بان اي بطريق ان يقول مثلا العالم انما القديم وكل  
 ما هو اثر القديم فهو قديم فينتج العالم قديم وهو مطلق الفهم انما وهو مطلق  
 القول يعني اما دليل الفهم جاد في المصادفة جمع للمادة والمادة البيوتية  
 لتسوية لا اليوم من قبله انما الفهم لا الفهم اي يتيم قدم المصادفة البيوتية

بقال

يقال للمصادفة البيوتية انما القديم وكل ما هو اثر القديم فهو قديم فينتج المصادفة البيوتية  
 قديم مع انها اي مع ان المصادفة البيوتية جاد في المصادفة يعني جاد في ما معناه  
 لنا بالمصادفة قال في المصادفة دليل العقل جاد بطول دليل المصادفة وهو ان كونه  
 هو اثر القديم قديم انتهى يعني انما الامر كذلك دليل الفهم على قدم العالم  
 بهذا الطريق ليس بجميع مقدمها صحيح بنية بعض مقدمها مطلقا وذلك ان بعض  
 هو كبرى الطولية ولا يتبع هذه النقض اي غير النقض الاجمالي بشاهد النقض  
 لدليل العقل مطلقا سوا ذلك ففهم او غيره تنوع كبرى الا انما دليل العقل خطيا  
 يعني في مقام كبرى في العقل في لا يزيل النقض كجانب واما انما دليل العقل خطيا  
 فله يزيل عدم المانع جزء للعقل او شرطها بالخصوص في غير العقل بعينه  
 وجود هذا المانع في غير هذا بعض اخر كانه ذهب اليه بعض من المتأخرين في القضاة  
 العقلي فينتج العقل مع كبرى ايضا بسند اخر وهو وجود المانع كما قالوا في  
 الترميز ان المسمى قد يتخلف عن العقلي كالمعارف بالذات عن المسمى بطول دليل العقل  
 المسمى المطلق المحل في صوب من الاول رتبة يتبع المسمى في الاحراق بالذات كذا في قوله  
 اذا جرد عن المانع جزء فلهذا او شرطها بالذات ذهب اليه بعض المتأخرين في القضاة  
 فلا يجوز العقل مع كبرى بهذا السند بل يجوز ان يتبع المانع بالذات فينتج عنه تنوع  
 الصغرى وما كانت الصغرى اي صغرى شاهد النقض مشتملة على قديمتين قال  
 في المصادفة وهذا ما هي لان المقدمة الثانية كبرى فينتج مع الاول ان دليل العقل  
 جاد في النقض فينتج اليه كبرى القاضية بالذات كاجارة النقض فويوط في المصادفة  
 واقدم دليلها مقامها سوي وقول ان الصغرى مشتملة على القديمتين وكذا الكلام في  
 النقض كاستلزام الحال فاعرف انما يعني بحذف الصغرى للمسمى من حيثها حذف  
 لا مطلقا فلا بد عليه ان كل من موصوف الصغرى وهو انما يذكره في المسمى فينتج  
 فكيف يصح القول بحذف الصغرى وهو لا بد من الصغرى لست على القديمتين  
 المقدمة الثانية المذكورة ان لا كانت المقدمة الثانية مقام الصغرى اطلق عليها  
 الصغرى صالحة فان ذلك الصغرى كانت مشتملة على القديمتين فكيف يجوز ان تكون  
 عبارة عن القديمتين مع ان المانع فلا زعم بين المسمى والمسمى على ان يتناول الشيء

على غير صحيح فثبت الشئ على كونه واحد من جهة لا يتحقق الشئ على  
 عليه وعلى هذا اشار بقوله في آخر المقالة فاعرف وكذا الكلام في النقض بكونه  
 يعني كذا اطلاق الصغرى على المقدمتين بناء على شئها عليها ما يثبت في النقض  
 بشا هذا التحفظ بقوله ذلك الاطلاق ايضا ما يثبت في النقض بشا هذا التحفظ  
 الفساد فان ثبت كون ما ذكره مقام الصغرى في الشا هذا الثاني مقدمتين فقام  
 فكما استدل عليه في قوله الاطلاق البسي على ان هذا هو ما ذكره من ان ما ذكره من ان  
 في مشاهد التحفظ مقدمتين فوضيحت في كذا الاستدلال في قوله الاطلاق البسي على ان  
 غير ذلك فثبت هذا يعني ان انعكاس الشئ يعني ان يحصل الاول في الثاني والثاني  
 مشبه به فثبت الشئ بعد هذا مقدمتين في الاول في قوله في مشاهد التحفظ  
 ان يتحقق قوله فاعرف فاضرب في الثاني لا يثبت ويحتمل ان يثبت في الثاني  
 على احد احتمالين في النقض بكونه من جهة الحواس من جهة الشئ الذي هو  
 من هذا القبيل من جهة الحواس من جهة الشئ الذي هو المذكور وهو من جهة  
 الاولى تارة في بعض الجمل ومنع التحفظ في بعض الجمل فيكون المذكور وهو من جهة  
 المقدمة الثانية في بعض الجمل وتارة ومنع كل منهما منع الصغرى فافهم وشار الى  
 الشاهد الثاني بقوله وقد يستدل انما نقض اي وقد يستدل المذكور وهو من جهة  
 العلل على ان يكون المعلقا في اي بطلان بقوله متل ان ذلك هو هذا مستند  
 للدور لا بشرط شئ او لشيء اي وهو مستند للثب البشرط شئ وهذه المقدمة  
 هي المقدمة الاولى من المقدمتين القائمتين مقام الصغرى وهو الدور والاش  
 مما لا سبق وجب تخالف كل منهما في معنى قولنا التعريف وهذه المقدمة هي المقدمة  
 التي يتبين منها ويطبق عليها الصغرى بما يثبت في قولنا وان مستند الدور  
 الماخو عا طاف عرفت بان جازم معنى كذا احصل ان يقال هذا المضمون  
 لشيء غير عطف على قولنا بل منع الصغرى مع قطع النقطة احذ ليث فاعرف  
 وكل اي كذا دليل يستلزم الحال مطلقا فهو ما استنتج ان هذا الذي هو حال  
 عليه مستند لان فثبت على ان يكون دليل المعلق بكونه من جهة الامور فاعرف ما ذكره هذا  
 كما جرت في المقدمتين وادفع عنها كسلب الشئ عن نفسه وغير ذلك من المعاد

اذ التفسير

اذ التفسير المذكور يحكي وكل منها قال في المقالة وهذا التفسير هو الذي يقال في  
 الدور والاش وكما استلزم في الجمل فاعرف في الجمل في الصغرى ويقول ان ارقت  
 ان مستند الدور والاش والاش في الامور الصغرى وان اردت المطلق فلا تترك  
 انتهى وايضا هذا التفسير يحكي في كل ما يثبت من الماسك في الجمل بالترتيب  
 لا يثبت في كل منها بل يحكي في ارتفاع النقض من ان بعض جائز لا يقع في المقدمتين  
 المقدمتين بناء على هذا من سائر المقدمتين بالمقدمات المتناهيين لانهما اما  
 في التحقيق والاشد كما في القضية با امة المقدم كما في المقدمات ويجوز ايضا في سلب  
 الشئ عن نفسه لان ايضا جائز انما الشئ من جهة لا يثبت في اجتماع المقدمتين  
 لان محال على ما في واعلم ان الصغرى في هذا التفسير ليست مقدمات على المقدمات كما  
 يثبت في التفسير الاول ولا محال لمعنى كذا كبري وهو كذا ما استلزم الحال في الجمل  
 من جهة كبري كبري كذا دليل نقلي وسواء كان نقلي او قطعي لانها مقدم بديهية  
 في بعض من كبري فافهم هذا في مقام النقض في مشاهد تحصيل الفاد  
 بهذا التفسير ايضا اي كما لا محال المتبع كبري في مقام النقض في مشاهد تحصيل الفاد  
 بل يتبع المعلق بكونه من جهة الحواس من جهة الشئ الذي هو المذكور وهو من جهة  
 الاولى وقد يتبع الاستدلال اي كبري الدور والاش مما لا يقع في المقدمات وهو من جهة  
 المقدمة الثانية لان بعض الدور كالدور الثاني وبعض الثاني كالثب في الامور  
 فاعرف غير مح و هذا نصيب من جهة بناء على ما لا يثبت في المقالة ونقص هذا  
 البحث سبق هذا في وجه التعريف وقد يتبع في النقض اي في وجه الصغرى النقض  
 الاحتمالي باحد اثبات هذين المذكورين باثبات الذي الذي نقض دليل باحد  
 الشاهدين بدليل اخر يعني بدليل يقاير الدليل الاول بحيث يثبت ما تضمنه الثاني  
 من جهة الاوسطا والجوهر المذكورين لا يثبت حقيقة ما تضمنه الاول وانما بان يثبت  
 بينهما تناقض او عدم من وجه او يثبت ما تضمنه الثاني احصى طلقا ما تضمنه الاول  
 وليس هذا استنالا الدليل اخر يبره في مقام انما فلو كان غير المعلق على الشئ  
 وهذا اي اثبات الذي بدليل اخر والمطلوب من النقض في مقام من وجه فافهم  
 محجور عن دفع الاعتراض على الاول واما انما لم يبره عن ان كان انتقال لا يبره



















المزموم لا يغير المزموم الذي يطرأ عليه من المزموم كالخارطة المزمومة  
 للشمس في افاقت حوزة المزموم المزموم ان يكون للمزموم بعض العين او كسر ها  
 دليل اخر اي غير دليل بل ان كان في كماله حاصل المنع وحاصل النقض ابقاء دليل  
 للعلل بل دليل لا بطلان له واما حاصل المعارضة بقائه محو المصل بل دليل لا بطلان  
 له واما بصريح النقض بقوله في آخره والى الاول اشار بقوله في الساقطة ووزن المعارضة  
 بالنقض اذ المعارضة بالنقض حكمه بطلان دليل المصل كما قاله التلويح ان الدليل الصحيح  
 على التيقين ووزن ان المعارضة بالنقض في قوة النقض الاجلي كذا في التلويح  
 اعني ان يستقر دليل كونهما من الاضداد دليل المعارضة دليل المصل في رفع الاول  
 ونقض الثاني لان تقدير المزموم على المضموم واجب في حق هذا كما بين في علم الفقه وهذا  
 من قبيل تنافي الفعلين في الفاعل والمفعول به وبالعكس يعني وان يستقر دليل  
 دليل المصل دليل المعارضة كماله للمضموم وذلك لا يصح لان الدليل مزموم ويصلح للمزموم  
 بطلان لا مزموم كان المعارضة يقول ان دليل المصل مزموم كماله لان بطلان الدليل  
 يدل على بطلان المزموم وكذا المصل يقول ايضا ان دليل المصل مزموم كماله لان الدليل  
 عارضته به اعلم ان ما انقضى دليل المعارضة هو دعوى المعارضة انتهى كون دليل المصل  
 راجعا الى ابطال الدليل صريح في كونه دليله قطعا لا اذاعة اذا لامرته غير مزموم  
 له ولا يردون انما انقضى دليل المعارضة محو المصل كماله لان المزموم لا يجوز ان يتحقق  
 في مقام المعارضة بالنقض او في مقام المعارضة بالنقض وفي مقام المعارضة بالنقض  
 واما الفقه في ذلك حين ان كان بطلان الدليل مزموم بل دليل المصل المزموم فلا يجوز ان يتحقق  
 الا في الاولين فخالص وكذا في النزاع في بين حاصل المعارضة حقا بالنسبة الى بيان  
 ابقاء في بيان حاصل المنع والنقض حتما في هذا التفصيل وذكر في الاضداد انما قال  
 في المتن والمضموم ولم يتبع باليمين ونفهم من اليمين ان الدليل في هذا التام بل دليل المصل  
 مدلول ان الدليل الصحيح صحيح مقدما ان لا يرد دليل المزموم على دليل المدلول اي  
 على دليل المدلول الذي هو الصحيح بل صحيح مقدما ان لا يرد من المضموم للمضموم اما النقض اما  
 يستلزم من المساوي او المضموم مطلقا منسوخا كونهما بالزات او بالعرض  
 وهذا الدليل يتبع من الشكل الثاني في شتم على مظهرين الاول دليل المصل

في هذا

في هذا التام ليس بل دليل صحيح وانما دليل المعارضة في هذا التام ليس بل دليل صحيح  
 يتبع على ولا يرد دليل صحيح مضموم بل دليل المصل المصل في مقام مزموم الى مطلقا  
 بل دليل صحيح ويثبت به الذي وما يتبع على الثاني فهو ابقاء مدعي المعارضة بل دليل  
 لكن تحريم النقض في ما يتبع على ذكره ولا يقال في المزموم ولا في مدعي المعارضة انتهى  
 يعني كما ينبغي في هذا التام مدعي المصل بل دليل صحيح ويثبت به مدعي المعارضة بل دليل  
 صحيح ويثبت به ويتبع على هذين النوعين كون حاصل المعارضة الساقطة وهي  
 النتيجة المطبوع في ليس حاصل المطالب مطلقا اطلاقا لا يصح المصل هذا من غير دليل  
 الآن المعارضة تتعلق بالدليل لا بالمضموم لكن بالقياس ظاهر ما ذكره المضموم من الدليل  
 لا بقاء الا ان يقال ان معناه ليس حاصل المصل لا بطلان فقط والابقاء لكن بعيد ولعل  
 هذا يتبع على دليل عدم الابطال في حاصل المنع القديمة وحاصل نقض الدليل  
 لا على ابقاء في حاصل المعارضة ولا على دليل ويؤيد هذا ان الدليل في هذا التام لا يرد  
 في بين حاصل المنع والنقض ولوقال بل هذا اطلاقا لا يصح في شاملا لدعوى المعارضة  
 ايضا الا ان يقال لم يقل ان يفقد المزموم لما قبل اطره في التام وما ظهر من دقة المزموم  
 والمضموم ان ابطال المزموم اقوى من ابطال الدليل والمطالبة في اقوى الاعتراض اي اقوى  
 اعتراضا حساسا واشدها ابطال المصل المصل بل دليل متعلق باطلان لا بل دليل  
 وكذا ابطال القديمة الغير المدلول بل دليل ولا يسمى ذلك اعتراضا سبق تفصيل في باب المنع  
 ثم النقض الجمالي واما المعارضة مطلقا ان كانت متعلقة بالدليل فهي في الزاوية الثانية  
 واما ان كانت متعلقة بالمضموم فهي في الزاوية الاولى وهي النقض بدعوى المضموم قال  
 ابو الفتح ان الخلف المزموم اقوى من الخلف الدليل انتهى اذ المضموم من جهة  
 المقاصد والدليل من جهة المبادى والخلف في المقاصد اقوى من الخلف في المبادى  
 واسلمه اي ولم الاعتراض في هذه المبادى اظهر الصواب واضعها المنع في المبادى  
 لمسته ولا دليل هذا دليل الاعيان واما الاطراف فلا بد من دليل المدلول اي ان ثبت  
 ما منه الال وعلما انما في غير حقيقة مدعيه واما الاضعفة فلا بد من دليل المدلول  
 القديم كما يفيد اخرا ومن اراد استقصاء اي البطلان الى انتهاءه ومن المناقاة  
 فعليه خبر مقدم بحسب اعتبار متوخر بن زيادة ابقاء ويحتمل ان بين المعنى فخليله



Handwritten text in a rectangular frame, likely a list or index, with a circular stamp at the bottom right.



Handwritten mark or signature in the top left corner of the bottom left page.











